الأمم المتحدة

A/55/PV.3

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٣**
الأربعاء، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)
الرئيسة المشاركة: السيدة تارجا هالونين ..... (رئيسة جمهورية فنلندا)
الرئيس المشارك: السيد سام نوجوما ..... (رئيس جمهورية ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٢٥.

البند ٦١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

جمعية الأمم المتحدة للألفية

مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية

الجلسة الأولى لمؤتمر القمة

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): أعلن افتتاح مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية.

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

بيانان من الرئيسين المشاركين لمؤتمر القمة

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): نجتمع اليوم في الأمم المتحدة للاحتفال بالألفية الجديدة ولإعلان رؤيتنا للمستقبل. وأتينا معا موفدين من شعوب عالمنا المشترك. ونحن مكلفون بولاية وعلينا مسؤولية. فرؤيتنا لها وزن خاص. وسوف يتردد صداها لسنوات قادمة وتسترشد بها جهود المجتمع الدولي.

وأمامنا مهمة لا بد من القيام بها. ومهمتنا ثلاثية الأجزاء: يلزمنا أن نلبي مطالب العالم الخارجي، ويلزمنا أن نوضح دور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية، ويلزمنا أن نغير الأمم المتحدة حتى تكون منظمة معاصرة وفعالة.

فالعالم خارج هذا المبنى يتغير بسرعة متزايدة. وتواجه البشرية تحديات رهيبة وفرصا لم يسبق لها مثيل.

* A/55/150.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

220900 220900 00-63214
0063214

ويلزم أن نعمل معا للتعامل مع العولمة. ويجب أن نستفيد من الفرص على أحسن وجه وأن نتصدى للتحديات بحكمة وعدالة وشجاعة. وعلينا مسؤولية إنقاذ البيئة أي تراثنا المشترك للأجيال المقبلة.

إن محور عملنا هو الإنسان. ولكل إنسان قيمته. ويلزم أن نعمل معا كمواطنين وشركاء: الرجل والمرأة، الأبيض والأسود، الأطفال والبالغين، الغني والفقير، القوي والضعيف. فنحن أقوياء معا.

أحييكم، السيد الأمين العام، على تقريركم، الذي كان له الفضل في الإلهام بإعلان الألفية. إن الموضوع الرئيسي لتقريركم هو العولمة، وهي في حد ذاتها تجسيد للتحديات، والفرص، والتغير السريع. إننا ندرك مسببات العولمة وكثيرا من نتائجها. وهذا يتيح لنا فرصة التأثير لإحداث تغيير نحو الأفضل. وهذا جوهر تقريركم والرسالة الحاسمة لإعلاننا.

ونحن الشعوب ننتقي الاختيارات الهامة. والسوق العالمية وسيلة فعالة لتكوين الثروة وتوزيعها، إلا أنه يجب أن تحكمها مجموعة من القواعد العادلة التي يضعها الشعب، ومن أجل الشعب. وسر التنمية والتقدم على الصعيد الوطني أيضا هو الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم السليم. وفي غياب الأساس الداخلي المتين، يفشل البلد حتى في ظل وجود أفضل القواعد العالمية.

وكوكبنا قرية عالمية، إلا أن مساكنها ليست متماثلة وهذه القرية تعاني من الفقر. ونحن في حاجة إلى التضامن لكي نستأصل الفقر. والتضامن ينبع من الأفراد.

وهناك حاجة متواصلة إلى التعددية. ففي العالم المترابط لا تقف أية أمة بمفردها، وتتصل مصائر الأفراد بعضها ببعض. والأمم المتحدة معقل التعددية ويجب أن تظل كذلك.

ومؤتمر قمة الألفية هذا هو مناسبة للتفكير في مستقبل الأمم المتحدة. وكثيرا ما تكون الأمم المتحدة الطرف الوحيد الموجود في الميدان، الذي يقدم المساعدة، والمشورة، ويبني المؤسسات. ومن المحتم أن تقدم الدول الأعضاء إلى هذه المنظمة الوسائل والموارد التي تمكنها من الوفاء بولايتها.

ولا يمكن أن نتوقع من الأمم المتحدة أن تحقق كل شيء وحدها. فلكي تكون ناجحة وذات مصداقية، يجب أن تعمل في شراكة مع غيرها من المنظمات ومع المجتمع المدني. ويجب أن نجعل المنظمة ممثلة للعالم كما هو اليوم.

ولقد أعلنت الآن افتتاح مؤتمر قمة الألفية. فلنشعر في هذه اللحظة بالتواضع وبالإحساس بالتاريخ. ولنحول هذه المناسبة إلى حدث يترك أثرا طيبا. ولنغتنم أيضا هذه الفرصة إلى أقصى حد لكي نلتقي معا، وعلى الصعيد الثنائي، ولكي يتوصل إلى تلاقي الأفكار. ولنشعر بمسؤوليتنا إزاء مواطنينا. وإذا توفرت لنا الإرادة توفرت لنا الوسيلة. فلنعمل على أن يكلل مؤتمر قمة الألفية هذا بالنجاح الباهر.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، والرئيس المشارك لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أدرك ما يمثله ترتيب أماكن جلوسنا بالنسبة لجميع الحاضرين وللعالم. ولمحاسن الصدف، يشارك في رئاسة مؤتمر قمة الألفية التاريخي هذا رئيسا دولتي فنلندا وناميبيا. وسنعتمد، بطبيعة الحال، على المساعدة والمشورة الحكيمتين من أميننا العام اللامع.

لقد وضع هذا الترتيب لأن الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة كانت برئاسة زميلي الأونرابل ثيو ن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، وستكون الدورة الخامسة

والخمسون برئاسة السيد هاري هولكيري، رئيس وزراء فنلندا السابق، الذي بدأ عمله أمس. وأعرب عن امتناني وشكري لزملائي، كما أشكر الوفود على هذا الشرف. ويسعدني سعادة كبيرة أن أهنئ زميلتي العزيزة، والرئيسة المشاركة، فخامة السيدة تارجا هالونين، ، رئيسة فنلندا، على انتخابها. وأجدد مرة أخرى تعهدي وعزمي أمامكم جميعا بأن أبذل قصارى جهدي لكي أعمل عملا جادا وأسهم إسهاما جيدا في سبيل تحقيق أفضل نتيجة ممكنة لمؤتمر القمة هذا، الذي سنفخر به جميعنا وجميع الأجيال القادمة.

وتتوقع شعوب العالم توقعات كبيرة أن يحدث تغيير اجتماعي؛ كما أنها تعتزم وضع الأمور في نصابها؛ ووضع الرجال والنساء على قدم المساواة أمام القانون؛ والانتصار على الخوف، والفقر، والإبعاد في المجتمع؛ واستخدام فوائد العلم والتكنولوجيا في خدمة السلام، والأمن البشري؛ وتمكين الفقراء والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أتينا إلى مقر الأمم المتحدة لكي نتبادل وجهات النظر، ولنتفق على جميع الخطوات اللازمة التي يتعين علينا أن نتخذها، فرادى وجماعات، في سبيل تعزيز ''دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين''. أتينا إلى هنا لأننا نؤمن بالأمم المتحدة، وبميثاقها، وبالأهداف والمبادئ المشتركة التي تدافع عنها منظمتنا التي لا غنى عنها. أتينا إلى هنا بوصفنا قادة عالميين. وقد آن الأوان وحانت الساعة لكي نبدأ بداية جديدة تعطي زخما مجددا لإحلال السلام، وتحقيق التعاون، والتنمية، والأمن، والاستقرار في العالم.

وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مجال آخر للاهتمام المشترك. فالصراعات المسلحة والحروب الأهلية، فضلا عن الأعمال الوحشية والمدمرة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، أمور تستوجب الشجب وتديم المعاناة البشرية. والصعوبات الشديدة في العالم. وفي هذا الصدد، كان لصدور تقرير الإبراهيمي مؤخرا (A/55/305) بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أهمية كبيرة، وقد جاء في وقته. وهذا التقرير الذي انتظرناه طويلا، معروض على مؤتمر قمة الألفية، وعلينا أن نعتبره بمثابة خطة لعملنا.

وبوصفنا رؤساء دول وحكومات وشخصيات بارزة، علينا أن نضم أصواتنا إلى الدعوة لمراعاة الهدنة الأوليمبية أثناء الدورة الأوليمبية القادمة، التي ستقعد في سيدني، استراليا، في الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ورسالتنا من أجل التضامن العالمي، والمساعي الحميدة والأخوة الإنسانية يجب أن تكون واضحة ورصينة. ونحن نقوم بذلك استلهاما بروح بناء عالم سلمي وأفضل من خلال الرياضة. وأدعو أن يسود السلام في الأرض.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أعرب عن بالغ الأسف لافتتاح أعمالنا بملاحظة كئيبة. إن مسألة سلامة الأفراد العاملين للأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام والبعثات الإنسانية على حد سواء، تسبب قلقا كبيرا لنا جميعا. لذلك، وقبل أن أدلي بالبيان الذي أعددته سلفا، لا بد لي أن أبلّغ رؤساء الدول ورؤساء الحكومات بوقوع مأساة في تيمور الغربية. فقبل ساعات قليلة، قامت ميليشيا معارضة لاستقلال تيمور الشرقية بهجوم متعمد على مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في اتامبوا. ولقد أبلغني ممثلي الخاص في تيمور الشرقية أن ثلاثة على الأقل من الموظفين الدوليين لقوا حتفهم. ويجري حاليا إجلاء بقية الموظفين إلى تيمور الشرقية.

ومرة أخرى تبرز هذه المأساة الأخطار التي يواجهها العاملون في الشؤون الإنسانية غير المسلحين الذين يخدمون الأمم المتحدة في حالات الصراع أو في حالات ما بعد

الصراع. ولقد أعرب مجلس الأمن كما أعربت أنا نفسي مرارا وتكرارا عن القلق إزاء سلامة موظفي الأمم المتحدة العسكريين منهم والمدنيين على حد سواء، في الميدان. ولقد ناقشت هذه المسألة مع الحكومة الإندونيسية على أعلى مستوى، وسوف أبقي الجمعية العامة على علم بأية تطورات قد تطرأ.

أطلب إلى الجمعية العامة التزام الصمت لمدة دقيقة تكريما لهؤلاء الزملاء الشجعان الذين فقدوا أرواحهم.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): سيداتي وسادتي، يشرفني بالغ الشرف أن أرحب بكم جميعا. لم يجتمع قط من قبل هذا العدد الكبير من قادة الدول معا في اجتماع واحد. هذا حدث فريد، وفرصة فريدة، وبالتالي مسؤولية فريدة. أنتم أيها السيدات والسادة القادة الذين أناطت بهم شعوب العالم المسؤولية عن تقرير مصيرها. إنها تتطلع إليكم لحمايتها من الأخطار الهائلة في عصرنا، ولضمان أن تتمكن جميعها من المشاركة في إنجازاته الهائلة.

وفي عصر تعلم فيه الناس مدونة الحياة البشرية وبات بإمكانهم نقل معارفهم في ثوان من قارة إلى أخرى، ليس ثمة أم في العالم تستطيع أن تدرك لماذا تُرك ولدها يموت بسبب سوء التغذية أو بسبب مرض يمكن الوقاية منه. ولا يستطيع أحد أن يدرك سبب طردهم من مساكنهم، أو سجنهم وتعذيبهم بحجة الإعراب عن معتقداتهم. ولا يستطيع أحد أن يفهم لماذا تحولت الأراضي التي حرثها آباؤهم إلى صحراء أو لماذا أصبحت مهارات الناس عديمة الفائدة أو لماذا تُركت أسرهم فريسة للجوع. ويعلم الناس أنه ليس بمستطاع بلد بمفرده أو حكومة بمفردها التصدي لتلك التحديات. ولا تستطيع الحدود أن تمنع التغيير. ويعزى التقدم البشري على الدوام إلى الأفراد والمبادرات المحلية، التي تستنبط بحرية وبعد ذلك تُكيف بحرية في أماكن أخرى.

وتتمثل مهمتكم، بصفتكم قادة سياسيين، في تشجيع تلك المبادرات، وعدم تقييدها، وتمكين جميع شعوبكم من الاستفادة بها، والحد من الآثار الضارة التي يخلّفها التغيير دائما على بعض الناس، في مكان ما، أو تعويضهم عنها. وتتطلع شعوبكم إليكم كي تبذلوا جهدا مشتركا لحل مشاكلها. فهي تتوقع منكم أن تعملوا معا، كحكومات. وتتوقع منكم أن تعملوا مع كافة المؤسسات الأخرى التي تتوخى الربح أو التي لا تتوخى الربح، العامة والخاصة حيث يتعاون الناس على تعزيز أفكارهم ومصالحهم.

وتود الشعوب أن ترى ذلك يحدث بين البلدان المجاورة، وفيما بين جميع البلدان في كل منطقة. وبما أن أكبر التحديات في الوقت الحاضر هي تحديات عالمية، فإن شعوبكم تتوقع قبل كل شيء أن تعملوا معا على الصعيد العالمي كأمم متحدة.

أصدقائي، من أجل هذا نحن موجودون هنا. نحن هنا لتعزيز وتكييف هذه المؤسسة العظيمة، التي تأسست قبل ٥٥ سنة عقب حرب مريرة، كي يتسنى لها أن تقوم بما يتوقع الناس أن تقوم به في العهد الجديد، عهد لا بد أن يسود فيه حكم القانون.

وفي الشهر الماضي، بعثت إليكم بتقرير (A/55/305) أعده فريق من الخبراء، والتقرير يتضمن مقترحات مفصلة من أجل تعزيز الأمم المتحدة في المجال الحاسم المجال الهام للسلم والأمن، وهو مجال تتطلع الشعوب فيه بصفة خاصة إلى الدولة، وتتطلع شعوب العالم إلى الأمم المتحدة، لتنقذها ”من ويلات الحرب“. وأرجو أن تنظروا في ذلك التقرير بصورة جادة للغاية.

بيد أن هذا الميدان ليس هو الميدان الوحيد الذي يتعين تعزيز الأمم المتحدة فيه. إذ يجب تعزيز جميع الأنشطة التي نقوم بها.

(واصل كلمته بالفرنسية)

في بداية هذا العام، اقترحت في تقريري عن الألفية (A/54/2000)، عددا من السبل لجعل المنظمة أداة أكثر فعالية، وأكثر ملاءمة لتحسين حياة كل فرد، أينما كان. وبعض المبادرات المحددة التي أوردتها في ذلك التقرير دخلت بالفعل مرحلة تجريبية. وهي نماذج مشجعة لشراكات ابتكارية ينبغي أن تحافظ عليها الأمم المتحدة في المستقبل.

وأشعر بالرضا لأن دولا أعضاء ارتأت استخدام تقريري كأساس لمشروع الإعلان السياسي الذي أحيل إلى مؤتمر القمة لاعتماده لدى اختتامه. ولذلك أحثكم، سيداتي وسادتي، على ألا تقتصروا على الإعلان عن النوايا، بل أحثكم على أن تعتبروا إعلانكم خطة عمل، وأن تكفلوا متابعته بإسهاب.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ويتعين علينا أن نحدد أولوياتنا. ولا بد أن نكيف أممنا المتحدة، كي تنعكس هذه الأولويات في المستقبل في قرارات واضحة وفورية، تسفر عن إجراء تغيير حقيقي في حياة الناس.

هذا، يا أصدقائي، ما تتوقعه الشعوب منّا. فدعونا لا نخيِّب آمالها.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): أود الآن أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.2 والذي يتضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وقد جرى تعميم مشروع القرار A/55/L.2 على الوفود صباح هذا اليوم ووزع في القاعة.

وقبل أن ننتقل إلى قائمة المتكلمين ولتلافي مقاطعة المتكلمين، أود أن ألتمس تعاون الممثلين بالكف عن الإعراب عن التهانئ في قاعة الجمعية العامة بعد الإدلاء بأي بيان. وأشكر الممثلين سلفا على تعاونهم.

وأود أيضا أن أذكِّر المشاركين بأن الجمعية العامة قررت أن يكون للمتكلم خمس دقائق يدلي فيها ببيانه خلال مؤتمر قمة الألفية. وبصدد هذا الحد الزمني فقد تم تركيب نظام للإضاءة على منصة المتكلمين. ويعمل هذا النظام على النحو التالي: يضاء النور الأخضر عند بدء بيان المتكلم، ويضاء نور أصفر ٣٠ ثانية قبل نهاية الدقائق الخمس، ثم يضاء نور أحمر عند انقضاء الدقائق الخمس.

وأناشد المتكلمين جميعا أن يتعاونوا في مراعاة الحد الزمني عند الإدلاء ببياناتهم حتى يمكن الاستماع إلى جميع المدرجة أسماؤهم في قائمة المتكلمين في أي جلسة عند عقدها. وأشكر الممثلين سلفا شكرا جزيلا على تعاونهم.

البيانات بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد ويليام جيفرسون كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس كلينتون (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدا بالقول إنه لشرف عظيم أن يلتئم هذا الجمع غير المسبوق من قادة العالم في الأمم المتحدة فنحن نلتقي، لا لمجرد الاحتفال بيوم مشهود تاريخيا، بل نلتقي في فجر عهد جديد في الشؤون الإنسانية حيث العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات قرَّبتا بعضنا من بعض أكثر من أي وقت مضى. ومما لم يكن يخطر على البال قبل سنوات قليلة أننا أصبحنا نعبر فواصل جغرافية وثقافية. وأصبحنا نعلم

ما يجري في بلدان كل منا. ونتقاسم الخبرات والانتصارات والمآسي والطموحات. ويشمل ترابطنا المتنامي فرصة استكشاف وجني ثمرات الحدود البعيدة للعلم والاقتصاد الذي يزداد ترابطا. وكما ذكّرنا الأمين العام قبل قليل، فإنه يشمل أيضا تقاسم المسؤوليات: تحرير الإنسانية من الفقر والمرض والتدمير البيئي والحروب. وتتطلب هذه المسؤولية بدورها التأكد من أن الأمم المتحدة ترتقي إلى مستوى هذه المهمة.

فقبل خمسة وخمسين عاما أنشئت الأمم المتحدة ''لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب''. وفي هذه القاعة اليوم عدد أكبر من العشر لهم القدرة على تحقيق ذلك الهدف، أكبر ممن سبق أن اجتمعوا في مكان واحد. والحروب بين الدول أقبل عددا هذه الأيام ولكن زاد عددها في داخل الدول. فهذه الصراعات الداخلية التي تدفعها غالبا فوارق عرقية ودينية، قضت على ٥ ملايين نسمة في العقد الماضي معظمهم من الضحايا الأبرياء تماما.

وتفرض هذه الصراعات تحديا عنيفا. فهل هي جزء من الويلات التي أنشئت الأمم المتحدة لمنعها؟ وإذا كان الأمر كذلك فعلينا أن نحترم السيادة والسلامة الإقليمية، ولكن يظل علينا أن نجد سبيلا لحماية الناس وحماية الحدود.

لقد تعلمنا من القرن الماضي أن هناك أزمنة يجب على المجتمع الدولي أن ينحاز فيها إلى جانب لا أن يكتفي بالوقوف بين جانبين أو عند الخط الفاصل بينهما. ولقد مررنا بهذا الاختبار وواجهناه عندما حاول السيد ميلوسيفيتش أن يختتم القرن الماضي بفصل أخير من التطهير العرقي والمذابح. وواجهنا ذلك الاختبار لمدة ١٠ سنوات في العراق حيث وافقت الأمم المتحدة على مخطط عادل يحدد ما يجب عمله. وكان ذلك متمشيا مع قراراتنا وقيمنا، ولا بد من تنفيذه. ونواجه اليوم اختبار آخر في بورما حيث تم من جديد تقييد إقامة زعيمة شجاعة ومحبوبة هي أونغ سان سوكي، وسجن مؤيدوها وعم الشقاء بلدها تحديا لقرارات الأمم المتحدة المتكررة.

ولكن معظم الصراعات والمنازعات لا تكون واضحة التحديد. فالشكاوى والتطلعات المشروعة تتراكم وتتكدس على الجانبين. ولا بديل هنا عن التوافق على أساس المبادئ، وعلى ترك الأحقاد القديمة كي تتواصل الحياة.

والآن بالذات يواجه القادة من الشرق الأوسط وحتى بوروندي والكونغو وجنوب آسيا هذا النوع من الاختيار بين المواجهة والتوفيق. وبيننا اليوم هنا الرئيس عرفات ورئيس الوزراء باراك. وقد وعدا بحل الخلافات النهائية بينهما في هذا العام ليكملا أخيرا عملية أوسلو المبينة في إعلان المبادئ الموقع قبل سبع سنوات، في البيت الأبيض.

وبالنسبة لمن أيّدوا حق إسرائيل في العيش بأمن وسلام، ولمن أيدوا القضية الفلسطينية هذه السنوات الطوال، اسمحوا لي أن أقول لكم جميعها إنهم بحاجة إلى دعمكم الآن أكثر من أي وقت مضى، لاجتياز المخاطر الصعبة من أجل السلام. وأمامهم الفرصة لذلك، ولكنها كما في كل فرص الحياة، تضيع من أيديهم وعلى وشك أن تفوت. وليس أمامنا أي لحظة نضيعها.

وعندما يغتنم القادة هذه الفرصة لإحلال السلام يجب أن نساعدهم. ويتزايد الطلب على الأمم المتحدة الآن للدخول في أوضاع يسعى الشجعان فيها إلى المصالحة ولكن يسعى أعداء السلام إلى تقويضها. ففي تيمور الشرقية، لو لم تشترك الأمم المتحدة لضيع الناس فرصة السيطرة على المستقبل. ولقد آلمني اليوم ألما عميقا أن سمعت بمقتل ثلاثة من رجال الأمم المتحدة العاملين في تقديم الإغاثة، بصورة وحشية هناك على أيدي الميليشيات في تيمور الغربية، وإنني لأحث السلطات الإندونيسية على وقف هذه الإساءات.

وفي سيراليون، لو لم تشترك الأمم المتحدة لماتت أعداد لا تحصى من الأطفال الموجودين الآن على قيد الحياة.

ولكن لم تكن لدى الأمم المتحدة في كلتا الحالتين الأدوات لإكمال المهمة. وعلينا أن نوفر لها تلك الأدوات، من رجال حفظ السلام الذين يمكن نشرهم على وجه السرعة ممن نالوا قسطهم من التدريب المناسب والمعدات المناسبة؛ ومن البعثات المحددة المهام وذات القيادة المناسبة، والمتاحة لها القوات اللازمة من الشرطة المدنية.

وعلينا أن نعمل أيضا من أجل منع الصراعات؛ ولإدخال مزيد من الأطفال إلى المدارس؛ ولتخفيف المزيد من ديون البلدان النامية؛ ولبذل مزيد من الجهد لمكافحة الملاريا والتدرن الرئوي ومرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب، التي تتسبب في ربع مجموع الوفيات في العالم؛ ولبذل المزيد من الجهد لتعزيز الوقاية وحفز استنباط العقاقير واللقاحات وتيسير الحصول عليها؛ ولزيادة كبح جماح الاتجار بالمواد المدرة للمال التي تجعل الصراع أكثر ربحا من السلام، سواء أكان ذلك في الماس في أفريقيا أم في المخدرات في كولومبيا.

ولكل هذه الأشياء ثمن يتعين على جميع الدول، ومن بينها الولايات المتحدة، أن تسدده. ويجب أن يوزع الثمن بالتناسب، ويجب إصلاح الهياكل المالية للأمم المتحدة بصورة عادلة حتى يمكن أن تؤدي المنظمة عملها.

بيد أن من يرى في بلادي أو خارجها أن من الممكن أن نستغني عن الأمم المتحدة أو أن نفرض إرادتنا عليها قد أساء قراءة التاريخ وفهم المستقبل.

وإنني لأقول لكل الحاضرين إنها آخر فرصة تتاح لي لمخاطبة الجمعية العامة بوصفي رئيسا. إنه اجتماع عظيم لم يسبق له مثيل لأن العديد منكم جاء من أماكن بعيدة. وإذا ما كنت قد تعلمت شيئا في السنوات الثمان الماضية، سواء شئنا أم أبينا، فإننا نزداد تكافلا. وينبغي لنا أن نبحث عن المزيد من الحلول يمكن كل جانب من الجوانب من أن يزعم أنه حقق قدرا ما من الانتصار ومن الابتعاد عن الخيارات التي يطلب فيها من شخص ما أن يقبل بهزيمة كاملة؛ وسيتطلب ذلك المزيد من الحساسية فيما يتعلق بمطالبنا السياسية والثقافية والدينية المتباينة، بيد أنه سيتطلب منا حتى المزيد من احترام الإنسان لأخيه الإنسان.

ويمكن للقادة المجتمعين هنا أن يعيدوا كتابة تاريخ الإنسان في الألفية الجديدة، وإذا ما كنا قد تعلمنا دروسا من الماضي، فمن الممكن أن نترك لأبنائنا تراثا مختلفا جدا. بيد أن علينا أن نؤمن بأشياء بسيطة: وهي أن كل شخص مهم بصرف النظر عن المكان أو المنطقة أو المركز الذي يوجد فيه، فلكل شخص أهميته، ولكل شخص دور يضطلع به، كما أننا نحقق كلنا نجاحا أكبر عندما يساعد الواحد منا الآخر.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة الرئيس أوبيانغ نغوما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

الرئيس مباسوغو (تكلم بالاسبانية): لم يحدث أبدا من قبل أن علّقت شعوب الأرض اهتمامات وآمال على الأمم المتحدة مماثلة لما تعلقه اليوم بمناسبة انعقاد هذه الدورة، وفي وقت يستحوذ فيه على الإنسانية عدم التيقن، نحتفل بما سيسجله التاريخ على أنه انعقاد قمة الألفية.

ورغم ما أحرز من تقدم كبير في تطوير العلم والتكنولوجيا، وفي حسم الصراعات في مختلف المناطق بهذا الكوكب، وفي التغيرات الناجمة عن الديمقراطية، وفي احترام حقوق الإنسان، وفي الحكم السليم، فإننا نشاهد في بداية القرن عالما مهددا تستبد به الريبة إزاء مصير الإنسان وبقائه.

وإذا ما أمعنا النظر في الأسباب التي تكمن وراء هذه الحالة المهينة، لتبين لنا أننا لا نعرف حتى الآن كيف نعامل الفرد، حامل القيم الأبدية، الذي يشكل الأساس الذي يستند إليه فيما يضطلع به من جهود إنمائية على النطاق العالمي وكذلك المستفيد منها.

وقيل أيضا إنه إذا ما كان نمو بعض الدول ورخاؤها يستند إلى تهميش دول أخرى وتجريدها من ثرواتها، لا يمكن أن يسفر ذلك إلا عن عالم يسوده التوتر والظلم والتعصب.

وعلى مر السنوات الأخيرة وفي مختلف الاجتماعات البالغة الأهمية المعقودة في كل القارات تقريبا وفي جميع أرجاء العالم، وبخاصة في مؤتمر المكسيك العالمي المعني بحقوق المرأة المعقود في ١٩٧٥، واجتماع كوبنهاغن المعقود في ١٩٨٠ ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقودة في ١٩٩٠، وفي تقييم التنمية الاجتماعية الذي تم مؤخرا في جنيف، حددنا وعرضنا بشكل عام المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي يعاني منها الإنسان وبخاصة في البلدان النامية.

ومن هنا فإننا نعرب عن تقديرنا للنتائج التي توصلت إليها قمة مجموعة الـ ٨ في أوكيناوا والتي سلمت بالحاجة إلى المزيد من الإرادة والالتزام السياسيين للإسهام في التخفيف من حدة معاناة الشعوب في العالم.

وفي الواقع، فإن الغالبية العظمى من سكان العالم، وبخاصة سكان بلدان العالم الثالث، يقعون ضحايا للفقر والأزمة الاقتصادية والدين والأوبئة الكاسحة والأمراض المستوطنة والفقر المدقع والعديد من الكوارث الطبيعية.

ورغم ذلك، نلاحظ بقلق عميق أن من الواضح أن الهيكل الحالي للأمم المتحدة غير قادر على التغلب على هذه الحالة الساحقة، وعلى مواجهة هذه المشاكل الخطيرة، وعلى تلبية احتياجات ومتطلبات القرن الحادي والعشرين.

ومن ثم، فإذا كان للأمم المتحدة أن تكون متسقة وفعالة، عليها أن تتطور بنفس سرعة أحداث كل لحظة من اللحظات التاريخية وأن تتكيف معها. وفي هذا الصدد، فإذا لم تطبق الأمم المتحدة نظاما ديمقراطيا وتصبح منظمة عالمية، وفقا للمبادئ التي ذكرتها توا، وإذا لم تعر اهتماما متساويا لكل الدول، فمن غير المرجح أن تضطلع بدورها الأساسي في مجال مواجهة تهديدات وتحديات القرن الحادي والعشرين بشكل عادل ومنصف.

ومن ثم، فإن غينيا الاستوائية تؤيد الأصوات التي تطالب بالقيام بالإصلاح العاجل للأمم المتحدة وتعزيزها خلال قمة الألفية التاريخية هذه.

وفي ختام كلمتي، أود أن أهنئ الأمين العام وأن أتشاطر معه الملاحظة التي أبداها في تقريره والتي تقول إن

”العولمة تتيح فرصا كبيرة، ولكن فوائدها حاليا متفاوتة التوزيع في حين أن تكلفتها يتحملها الجميع“. (A/54/2000، الفقرة ١٣)

ينبغي أن تكون العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح كل سكان العالم وينبغي ألا تترك الفقر يهمش الملايين من البشر. ويجب أن تحكم بشكل أفضل. ويجب أن نتعلم كيف نحكم معا بصورة أفضل، وللاضطلاع بهاتين المهمتين نحتاج إلى دول وحكومات فعالة تنهض بالإنسان بوصفه حامل القيم الأبدية والأساس الذي تقوم عليه كل جهودنا والمستفيد منها.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ألفونسو بورتيللو كابريرا، الرئيس الدستوري لجمهورية غواتيمالا.

الرئيس بورتيللو كابريرا (تكلم بالاسبانية): أشعر بسرور وتأثر كبيرين للتمكن من المشاركة في مؤتمر قمة الألفية التاريخي هذا، وهو المؤتمر الذي يتصف بالأهمية ليس

لأن ما يزيد على ١٥٠ رئيسا لدولة وحكومة مجتمعون هنا فحسب، وإنما أيضا لأننا نجتمع لمعالجة مسائل لها أثرها على الحياة اليومية لجميع سكان الكوكب.

وبداية، أود أن أبرز ارتباط غواتيمالا العميق بالأمم المتحدة. فنحن نعتقد اعتقادا راسخا بالتعددية، وننظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها المثال الأعلى لها.

إننا نستفيد استفادة مباشرة من أنشطة المنظمة في مجالات عديدة، لا سيما في مجال إحلال السلام. ونحن نشارك في هيئاتها الحكومية الدولية، ونضطلع بدور كبير في أجهزتها.

ونعتقد قبل كل شيء أن قدر الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر أهمية من ذي قبل في عالم يتزايد فيه انفتاح الحدود بين الدول. ولكن بغية تحقيق ذلك، يتعين عليها أن تتكيف مع احتياجات القرن الحادي والعشرين.

فما هو شكل ذلك التكيف؟ أرى أن التقرير المعنون ''نحن الشعوب'' (A/54/2000) الذي أعده الأمين العام كأساس لمناقشاتنا، يوفر مبادئ توجيهية قيِّمة ستشكل بعض التحديات لمنظمتنا.

وأود أن أتوقف برهة للتكلم عن الأولويات. وأعتقد أن الأمين العام كان محقا عندما تكلم عن ثلاثة أمور في العالم هي ''التحرر من العوز'' و ''التحرر من الخوف'' و ''المستقبل المضمون''.

والقضاء على الفقر هو أكبر مهمة لم يكتمل إنجازها في القرن العشرين. والتنمية إذاً ينبغي أن تكون محور شواغل الأمم المتحدة، تماما مثلما هي في برنامجنا الحكومي في غواتيمالا.

بيد أنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون إحلال السلم والأمن. ولأننا نؤمن بالمستقبل الذي يحسن الوضع الراهن لجميع الناس، فإننا في غواتيمالا نراهن على إحلال السلام. ولقد تعلمنا الكثير من الحرب: أن الحوار هو أقوى من السلاح؛ وأن الاحترام أكبر عائق أمام المواجهة. ولقد دفع جميع أبناء غواتيمالا على مدى أربعة عقود، مباشرة أو غير مباشرة، تكاليف الحرب. ونحن الآن منخرطون جميعا في الجهود الرامية إلى تسديد ثمن مكاسب السلام، عن طريق عقد اتفاق مثالي بين الدولة والمجتمع المدني بشأن إبرام ميثاق مالي.

وثمة درس آخر تعلمناه من تاريخنا مفاده أن السلم مكلف من حيث الموارد والجهود. فبعد نشوب حرب عالمية، شُكلت جمعية جميع الأمم هذه، بهدف كفالة السلم وتعزيزه.

ويتعين علينا أن نعزز قدرتنا الجماعية على منع الصراعات وحلها، سواء خارج حدود بلداننا أو داخلها. وغواتيمالا توفر مثالا على كيفية استطاعة الأمم المتحدة المساعدة في تعزيز السلم واحترام حقوق الإنسان، دون أي تدخل نابٍ في الشؤون الداخلية للدول.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى تكيف الأمم المتحدة مع الظروف التي ستسود في القرن الحادي والعشرين، يمكن إبراز بعض النقاط الهامة. فينبغي التركيز على وجود نظام قانوني دولي صحيح، تكمله مبادئ وممارسات التعددية. وينبغي لهيكل الأمم المتحدة الحكومي الدولي أن يتكيف مع البيئة الدولية الجديدة. ونقطة الانطلاق الأكثر وضوحا لهذه العملية تكمن في إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن نضع حدا لممارسة التشدد في تجميد ميزانية المنظمة. وإذا أردنا أن تكون الأمم المتحدة مؤسسة من الطراز الأول، يجب علينا أن نعلم كيف نوفر لها المساعدة المالية الضرورية.

وأخيرا، بما أن غواتيمالا هي مجتمع متعدد الثقافات، ومتعدد الأعراق، ومتعدد اللغات، أوافق تماما على أن التنوع

الثقافي مصدر قيِّم للمجتمع الدولي. والتفاوتات القائمة بيننا هي قوتنا وليس ضعفنا. والفرق بين الدول هو وفرة الآمال في إيجاد مستقبل أفضل لكوكبنا.

لقد تكلمت عن رؤيانا بالنسبة لدور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وفي سياق المناقشة العامة التي ستبدأ في الجمعية العامة الأسبوع المقبل، سنبين هذه الرؤيا وكيفية انعكاسها في الجهود التي نبذلها داخليا. ونقترح أن نستجيب لهذه الألفية الجديدة بأفكار وليس بمعتقدات. ولقد ذكر الفيلسوف الاسباني ماريا زامبرانو ما يلي:

”عندما يفكر المرء، فإنه يتطلع إلى المستقبل. وكل فكرة تطمح إلى المستقبل وتبلوره؛ بينما المعتقدات التي هي نتاج الماضي، تحتجزنا في تخلفها فيما المستقبل يكون قاتما“.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): قبل متابعة عملنا، أود أن أبلغ الأعضاء بأنه نظرا لظروف طارئة، فإن المتكلم التالي سيكون رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

الرئيس خاتمي (تكلم بالفارسية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): في البداية، أود بالنيابة عن جمهورية إيران الإسلامية، أن أعرب عن التقدير للأمين العام على تقريره الشامل (A/54/2000) بشأن التحديات العالمية البازغة في القرن الجديد.

إن الإنسانية التي واجهت الدمار والعذاب في رحلتها خلال القرن العشرين، ولطختها الدماء والكوارث وأعمال التمييز، تتشوق إلى غد أفضل في قرن جديد، إلى مستقبل يقوم على العدالة والكرامة وحقوق الإنسان.

وهيكل القوة في عالمنا المعاصر يجب إصلاحه، وهذا يتطلب الخضوع للحكم الديمقراطي على الصعيد الدولي.

وحق الإنسان في تقرير مصيره، وانبثاق السلطة، ولا سيما السلطة السياسية، من الإرادة الحرة للشعوب ومن اختيارها، وخضوعها لتدقيق الشعوب بشكل متواصل، وإضفاء الطابع المؤسسي على المساءلة الإنسانية أمور تشكل الصفات الرئيسية للديمقراطية التي يتعين التمييز بوضوح بينها وبين مختلف مظاهرها. وليس هناك شكل معين للديمقراطية يمكن وصفه باعتباره مثالها الوحيد والنهائي. فلندع المساعي الجارية تضع ديمقراطية في سياق الروحانيات والأخلاق وتبشر بنموذج آخر للحياة الديمقراطية.

ولنكافح كي لا تطغى مطالب قلة ممن لديهم القوة على مصالح البشر عن طريق ممارسات مألوفة تتمثل في تأييد حكومات غير ديمقراطية لا تستجيب لإرادة واحتياجات شعوبها، وتكيل بمكيالين بل وبعدة مكاييل في استجابتها لأحداث تدور حول العالم. ولنخضع للمبادئ الديمقراطية ليس كمعيار للحكم الرشيد داخليا فحسب، وإنما أيضا كقاعدة جديدة تنظم التفاعل في المجتمع العالمي الذي يكون أعضاؤه متساويين في الحقوق والكرامة مثل الأفراد المتساويين داخل الدول والأمم.

والسؤال الأساسي هو ما إذا كانت الأمم المتحدة قادرة على إعادة التفكير في أسسها استنادا إلى هذه الرؤيا وعلى إعادة بنائها.

والعالم بحاجة إلى قدر أكبر من الانفتاح وإلى اتساع نطاق الحرية والعدالة الشاملة. والسلام في بيئتنا العالمية عن الحفاظ على القوة وتوسيع نطاقها هو الكلام المهيمن ويشكل مثالا للتفاعل السياسي. وقد أسفر هذا عن فكر وممارسة سياسيين وتجاهل مسائل فلسفية وثقافية ودينية عميقة.

و ''التحرر من العوز''، و ''التحرر من الخوف''، و ''المستقبل المضمون''، مثلما أبرزه تقرير الأمين العام، أمور لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق تحديد العلاقات العالمية البازغة عن طريق إجراء حوار منفتح ومتوازن.

وقد اقترحت على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين أن تسمي، كخطوة أولى، سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. والهدف من الحوار بين الحضارات هو تيسير إيجاد نموذج جديد شامل للجميع وإصلاح العلاقات الدولية والحيلولة دون هيمنة العلاقات الأحادية الاتجاه والمونولوجات السياسية والثقافية. وقد حان الوقت الآن لاتخاذ خطوة أخرى.

وقد فتحت العولمة، بوصفها أكثر التطورات الدولية إلحاحا، آفاقا جديدة أمام المجتمع البشري ورغم أنها تأثرت باحتكار القوة ورأس المال. ومن ثم ينبغي لنا أن نعمل جاهدين لزيادة القدرات الوطنية وسلطة الحكومات الديمقراطية بغية تعزيز المساءلة على الصعيد الدولي. وهذا سيقتضي بناء القدرة من أجل المشاركة النشطة والفعالة من جميع أفراد المجتمع العالمي، بما في ذلك الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، في عملية صنع القرار دوليا.

فهل لم يحن الوقت بعد لتصور مسؤوليات جديدة للأمم المتحدة في السعي المشترك إلى إقامة نظام عالمي تشاركي يقوم على الحوار، والتسامح والتناغم؟ لقد قدمتُ في بياني للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين اقتراحا من قائد الثورة الإسلامية الإيرانية الموقر يهدف إلى تحقيق المساواة في الحقوق بين جميع الأمم من خلال نزع التمييز من آلية الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. وهذا الاقتراح ينتظر دراسته بشكل إيجابي.

واليوم، باسم أمة عظيمة ذات تاريخ طويل وحضارة عريقة أمة فتحت، من خلال ثورتها الكبيرة الروحية، عصرا جديدا من حكم الشعب في سياق الدين أعلن أمام الجمعية أن الأمم لن تستثنى أو تهمش بعد اليوم بذرائع سياسية وثقافية واقتصادية. إن العالم يملكه جميع سكانه. ولا يمكن أن يقبل أبدا الكيل بمكيالين، وطنيا أو دوليا، في العالم المعاصر. ومهمتنا اليوم هي أن نحول منطق العلاقات الدولية، فننأى به عن منطق القوة. وقد حان الوقت، في فجر الألفية الثالثة، لدعوة العالم إلى عدم الإذعان لمطلب القوة، بل أن يؤثر الحوار، والرحمة والمودة والروحانية في نهاية المطاف.

فلنعمل على تمكين الأمم المتحدة لكي تقود هذا المسعى إلى تحسين الحكم في العالم.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد أرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكارغوا.

الرئيس أليمان لاكايو (تكلم بالاسبانية): إنها لفرصة فريدة وشرف عظيم أن نشارك في مؤتمر القمة هذا المعروف بمؤتمر قمة الألفية، لنفكر معا في القيم المشتركة، وتحديات وأهداف المستقبل.

وأود أن أتقدم بشكرنا الخاص جدا إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي قدم لنا تقريرا مفصلا عن دور الأمم المتحدة في القرن الجديد الذي دخلنا فيه. وهذه الوثيقة دليل لا يقيم بثمن وهي قطعا ستحفز المناقشات التي ستعقد في هذا المحفل.

ونعتقد أن تعزيز أجهزة وهيئات الأمم المتحدة له أهمية كبيرة إذا أردنا زيادة فعالية دورها في جملة أمور من بينها حفظ السلام والأمن الدولي، ومكافحة الفقر والأنشطة الضارة بالبيئة وتعزيز البرامج الصحية والتعليمية.

وتوافق نيكاراغوا موافقة تامة على الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام المتعلق بإصلاح مجلس الأمن بغية تحقيق

تمثيل أكثر إنصافا وديمقراطية لمختلف المناطق، وبالتالي إقامة المزيد من التوازن والطابع التمثيلي.

وفي هذا السياق، نود أن نقترح أن يأخذ الإعلان النهائي في الاعتبار الحاجة إلى تعزيز محكمة العدل الدولية بهدف إتاحة الفرصة للدول كي تحل النزاعات التي قد تنشأ بينها بصورة سلمية. ونعتقد أيضا أن من المهم للغاية إعادة تأكيد التزامنا بصون وتعزيز وظيفة الأمم المتحدة عالميا، بغية كفالة أن تتمكن جميع شعوب العالم من أن تتمثل تمثيلا عادلا بدون تمييز أو إقصاء.

وهذا يقودنا إلى أن نؤكد من جديد أمام هذه الجمعية إيماننا بحق جمهورية الصين التي ظلت طوال أكثر من نصف قرن تمارس السيادة الكاملة في تايوان، والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٢٢ مليون نسمة في أن تشارك في الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية باعتبارها أحد الموقعين على الميثاق التأسيسي في سان فرانسيسكو وتمتثل امتثالا كاملا لمبادئه.

وبالنظر إلى الوقائع والتحديات التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين، فإننا نولي أولوية لصياغة السياسات والاستراتيجيات التي ينصب تركيزها الأساسي على رفاهة الفرد البشري ونموه المتكامل، من خلال شن حملة مشتركة ومباشرة ومتضافرة على البلايا المتمثلة في البطالة والفقر، بكل آثارها المدمرة والمهينة لكرامة الإنسان ومستقبل البشر.

وقد شهد الجنس البشري خلال القرن العشرين، الذي انتهى للتو، تغيرات هائلة ومذهلة وتقدما في العديد من جوانب العلم، والتكنولوجيا، والثقافة، والاتصالات والمعلومات. وكانت هناك أيضا تحولات كبيرة بل وجذرية في الميادين الجيوسياسية، والإيديولوجية، والتجارية والتمويلية والعديد من الميادين الأخرى، ناهيك عن المجموعة الواسعة من الأفكار والآراء المتصلة بما هو واقعي وممكن.

ولكن من سوء الطالع أننا عشنا أيضا مآسي وصراعات، خلّفت في العديد من المناطق أثرا هائلا على السلم، والديمقراطية، وحقوق الإنسان والحريات، مما زاد من حدة الفقر، والتخلف، والمعاناة والحرمان والفوارق السحيقة.

وسيكون هذا القرن الجديد شاهدا على عملية مدهشة للعولمة، وطاغية ويتعذر إيقافها، ولم يكن بالإمكان أبدا تصور أشكالها، ومستوياتها، وآثارها، ومغزاها قبل سنوات قليل. ولهذا نتحمل اليوم مسؤولية هائلة عن بذل أفضل جهودنا مبكرا وبفعالية، لتحقيق الحد الأدنى على الأقل من نقل العلم والتكنولوجيا إلى البلدان النامية.

وتبذل نيكاراغوا جهودا كبيرة لترسيخ الديمقراطية مع العدالة الاجتماعية، وإعادة تعمير الخراب الواسع الذي أحدثته مؤخرا الظواهر الطبيعية العارمة، وبلسمة الجراح المؤلمة التي خلفتها الحرب الأهلية المدمرة التي خرجنا منها، لحسن الطالع ووضع أساس صلب لعملية إنمائية تتميز بالتغيير الجذري، والاستقرار وتحقيق مستويات ملائمة من الحكم الصالح.

إن التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري، وهو علة أصبحت مزمنة، مما يضر بالبلدان ذات الاقتصادات الأقل نموا وهي في الغالب البلدان المنتجة والمصدرة للمواد الخام بالإضافة إلى الأثر المنهك الناتج عن زيادة أسعار النفط، قد عوق بضراوة الجهود الرامية إلى إصلاح وإنعاش اقتصاداتنا.

ويضاعف من هذا العبء وهذه التضحيات الثقل غير المحتمل للديون الخارجية الضخمة، الذي يمثل حاجزا يصعب تخطيه للتغلب على الفقر والبطالة. وفي هذا الصدد،

يسرنا أن نلاحظ الاهتمام الذي أبدته مؤخرا البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الثنائية بالبحث عن بدائل من شأنها أن تخفف كثيرا من حالة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويحدونا الأمل في أن ينعكس هذا الاهتمام قريبا في إجراءات محددة وذات معنى، حتى يمكن لبلدان مثل نيكارغوا أن تكسر حلقة الفقر المغلقة هذه وتتطلع نحو مستقبل زاخر بالمزيد من الفرص والتوقعات للاستدامة والتقدم.

وأود الإشارة إلى أنه جاء في التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا، ذكر اسم بلدي بوصفه ثالث بلدان أمريكا اللاتينية التي تملك نظاما متكاملا لمنع الكوارث والتخفيف من آثارها.

إن الأفكار، والمقترحات، والقرارات التي نعتمدها اليوم في هذا المحفل العالمي، سوف تحدد، وبصورة كبيرة، ملامح وجه المستقبل الذي نأمل أن نراه غدا، ما لم تكن هناك تصرفات قدرية غير متوقعة. وعلى الرغم من أن التفكير في المستقبل كان يوما مجالا يتسم بالغموض يخوض فيه أولو العلم، والأنبياء، والشعراء، والعرافون، فإنني على ثقة من أنه سيكون مجالا للساسة، أيضا. فإذا بذلنا من قصارى الجهد، والتخيل، والحماس، سيكون النجاح حليفنا في جعل وجه هذا المستقبل أكثر لطفا وأكثر بشرا لشعوبنا وللأجيال المقبلة.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى البيان الذي يلقيه فخامة السيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي.

الرئيس بوتين (تكلم بالروسية): إن مؤتمر القمة هذا وإن كان الأخير حقا في هذه الألفية، إلا أنه سيدخل التاريخ ليس لهذا السبب، وإنما لما له من مغزى. لقد فعلنا نحن ومن سبقونا الشيء الكثير بغية إضفاء معنى عميق على هذه الصورة الرمزية. ولا منازع في أن النصف الثاني من القرن، بعنصره الدولي، قد جرت وقائعه تحت رعاية الأمم المتحدة. ولقد كان مجرد وجود هذه المنظمة ضمانا للتحرر من تعسف الهيمنة والاستبداد.

عندما أنشئت الأمم المتحدة، لم يكن لكثير من الدول الممثلة هنا وجود على خريطة العالم غير أن أعراف السلوك الدولي قد أرسيت بعد ذلك، وأصبحت هذه الدول موضع اعتبار. ولقد أصبحت هذه الأعراف اليوم مقبولة لدى الجميع، وهي تخدم مصالح المجتمع الدولي.

ولقد أصبحت النتيجة الرئيسية جلية. فما كان يبدو قبل نصف قرن أمرا بعيد المنال، أصبح اليوم عرفا من أعراف العلاقات الدولية. وقد ساعد احترام بعضنا لبعض واحترامنا لصكوك الأمم المتحدة، البلدان والشعوب على تعلم فن الحوار والسعي إلى اتخاذ قرارات مشتركة. ولم تستطع المواجهات العالمية عرقلة العمل المشترك، حتى في أحلك الأزمات وأعتى المواقف. وذلك هو ما يمكن أن نسميه، بدون مبالغة ''مدرسة الأمم المتحدة''.

وفي العادة، تكون الفترة السياسية التي تمنح للزعماء غير طويلة. وقد أسعدنا الحظ أن ولدنا وعشنا في حقبة استهلالية. وكنا سعداء الحظ لأن شعوبنا هي التي نادتنا، ولأن شعوبنا كانت تحتاج إلينا. ولذا، كان من الواجب الطبيعي للسياسي أن يستشرف خطوة واحدة على الأقل إلى الأمام. وعلينا التزام بأن نتيح الفرصة لمن سيأتون بعدنا.

وسيدخل القرن العشرون التاريخ بوصفه قرن المتناقضات. فلقد شهد هذا القرن إنجازات عظيمة، مثلما شهد حروبا رهيبة، وكان قرنا للفتوحات الثورية وخيبة الآمال. ومع ذلك، استطاعت بلداننا وشعوبنا أن تتخطى حاجز الكراهية، وأن تتغلب على الحرب الباردة وما تخللها من مواجهة عالمية. وكان هذا بطبيعة الحال، إنجازا هائلا من إنجازات الأمم المتحدة.

لقد تركت لنا الأجيال التي سبقتنا تلك المنظمة الفريدة من نوعها، تراثا لنا. ولقد أتقنت الأمم المتحدة حل أكثر مشكلات العالم تعقيدا. وهنا كان ميلاد النظام الدولي لحقوق الإنسان، والذي يعد أهم الملامح في عالم اليوم. ولقد أثبت هذا الصك العالمي أنه حصين ضد التكهنات العقائدية. ولم يكن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجرد إعلان أجوف على الإطلاق. ولا يزال يمارس تأثيره في حياتنا جميعا، حتى اليوم.

إننا مقتنعون بوجود حاجة إلى تجديد آليات الأمم المتحدة وتحسينها. وتلك ضرورة حتمية لزماننا. إلا أن الإصلاح أيا كان نوعه، يجب ألا يمس مبادئها الأساسية.

والقرن الجديد للأمم المتحدة ينبغي أن يصبح وأن يسجل في التاريخ عصرا لنزع السلاح بصورة حقيقية. لقد حالفنا النجاح بالفعل في إيجاد آلية تتسم بالكفاءة لنزع السلاح. ويشتمل أساسها على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي وقّعت في عام ١٩٧٢. وتشمل أنظمة لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل تدميرها، وكذلك عشرات من الاتفاقات بالغة الأهمية لخفض أنواع مختلفة من الأسلحة والحد منها.

وعلينا أن نسد الطرق بفاعلية في وجه انتشار الأسلحة النووية. ويمكن أن يتم ذلك، في جملة أمور، من خلال منع استخدام اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم النقي في إنتاج الطاقة الذرية عالميا. ومن الناحية التقنية، يمكن تماما تنفيذ ذلك. إلا أن هناك مسألة أخرى أكثر أهمية: أي أن حرق البلوتونيوم وغيره من العناصر المشعة الأخرى يوفر ما يلزم من أجل إيجاد حل نهائي لمشكلة المخلفات المشعة. إنه يفتح بذلك آفاقا جديدة لحياة آمنة على كوكبنا. وفي هذا الصدد، تقترح روسيا استنباط وتنفيذ آلية ذات صلة، بالمشاركة مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية.

إن خطط تسليح الفضاء الخارجي من الأمور الباعثة على القلق بصفة خاصة. وفي ربيع عام ٢٠٠١، سنحتفل بذكرى مرور أربعين عاما على قيام الإنسان بأول رحلة إلى الفضاء الخارجي. لقد كان هذا الإنسان من مواطنينا، ونقترح أن يعقد في هذا التاريخ، وتحت رعاية الأمم المتحدة، مؤتمر دولي لمنع تسليح الفضاء الخارجي. وإذا وافق الزملاء المجتمعون هنا على ذلك، يمكن عقد هذا المؤتمر في موسكو.

وبالنسبة لبلدنا، لم تكن نهاية القرن العشرين، ولا سيما عقده الأخير، مجرد فترة انتقالية، أو حتى فترة تاريخية من الزمن. وأعتقد أن الجمعية العامة ستوافقني على أنه لم يجتاز شعب آخر نوع الاختيار الذي أقدمت عليه روسيا. وقد تمثلت التهديدات والتحديات التي كان على روسيا مواجهتها في الأعداء المشتركين للأمم الحرة، ونحن نعتبر ظاهرة الإرهاب خطيرة وغادرة بصفة خاصة. فالإرهاب عديم الضمير، فيما يتعلق بالوسائل، كما أنه يتقن تغيير الأقنعة التي يتستر وراءها، إلا أنه لا يعيش إلا عندما تسنح له الفرصة لتقويض استقرار دولة ما وزرع بذور الشك والعداء المتبادلين. ومهمتنا المشتركة بناء حاجز فعال يقينا من هذا الشر.

وعلينا أن نتحرك على طريق السلم، والاستقرار، والرخاء بالاعتماد على ثروتنا من الثقافات والتقاليد. وفي القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن يظل الحق في الاستقلال الوطني وحرية الرأي مكملا للنُهُج المعترف بها بالفعل، لإيجاد حلول للمشكلات الأساسية. والديمقراطية في العلاقات الدولية تعني أولا وقبل كل شيء الامتثال التام للأعراف الأساسية للعلاقات الدولية. إنه إدراك لتنوع الحضارة العالمية، واعتراف بهذا التنوع، واحترام له.

إنني على يقين من أننا بالاعتماد على نظام عالمي عادل، واستقرار استراتيجي، يمكننا أن نضمن التطور

المستدام للحضارة. فروسيا اليوم، كما لم تكن أبدا من قبل، منفتحة، ومسؤولة ومستعدة للتعاون على أساس متكافئ من الشراكة.

أتمنى كل النجاح لقمتنا والتنفيذ الفعال لقراراتها.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان فخامة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف.

الرئيس عبد القيوم (تكلم بالانكليزية): ليس أمامي سوى خمس دقائق، لذلك سوف أختصر، وأدخل في صميم الموضوع. ولكن اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة للرئيسين المشاركين، على انتخابهما لهذا المنصب، وللأمين العام على تقريره الممتاز.

وسأقضي الدقائق الأربع والثواني السبع والثلاثين القادمة في الإعراب عن شواغل بلدي وآماله بالنسبة للألفية الجديدة. وموضوع مؤتمر قمة الألفية هذا هو ''دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين''. وهناك كثيرون حول العالم يتساءلون إذا كان العالم قد أصبح مكانا أفضل بعد مرور خمس وخمسين سنة على إنشاء الأمم المتحدة.

والإجابة، في رأينا، هي ''نعم'' مشروطة. فعملية إنهاء الاستعمار كادت أن تكتمل. وتم القضاء على الفصل العنصري، ومهد السلام الطريق أمام التقدم البشري. وتحسنت أوضاع الصحة وكذلك التعليم في أنحاء كثيرة من العالم. ومستوى المعيشة آخذ في الارتفاع. وتحظى حقوق الإنسان بالاحترام على نطاق أوسع. وحلت الديمقراطية مكان الاستبداد عمليا. وكنا سنفرح بهذه الإنجازات لو لم تكن هناك أوجه قصور رهيبة.

وتذكروا ملايين الأطفال الذين يموتون جوعا. وتذكروا الميادين القاتلة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. وفكّروا في الوجوه الشريرة العديدة للإرهاب والتريليونات التي تنفق على تكديس الأسلحة. ولا تنسوا أبدا تدهور البيئة المتصاعد. فنتيجة للإبادة الجماعية والحروب والمرض، تواصل الجثث تراكمها.

إذا، فالأمم المتحدة قصة نجاح متواضع، في أحسن الأحوال.

وتعتبر الألفية الجديدة وقتا مناسبا، كأي وقت آخر، لبداية جديدة، ويجب إلغاء الفجوة بين التوقعات والنتائج. فالحرب هي المأساة الإنسانية القصوى ويجب وقف إراقة الدماء.

وينبغي أن تصبح الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وأن تخدم جميع الدول بشكل مماثل. فالمبدأ الأساسي في ميثاق الأمم المتحدة هو ''نحن الشعوب''، ويجب أن نقيم الجسور فوق الفواصل العديدة التي تفرق البشرية اليوم. وعلينا أن نرفض التمييز والاستغلال بجميع الأشكال.

ويجب أن تصبح التنمية أكثر شمولا. فالفقر جريمة في حق الإنسانية يرتكبها الذين يستطيعون تخفيف حدته ولا يفعلون. ويجب تحويل نفقات الأسلحة لإطعام الأفواه الجائعة وإنقاذ الطفولة. فالديمقراطية والتنمية والسلام تعبيرات مختلفة عن نفس الواقع.

ولا بد من تحويل العولمة إلى قوة إيجابية بالنسبة للجميع. فعليها أن توحد ولا تفرق، وأن تفيد ولا تحرم. ويمكن أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى توحيد البشرية على نحو لم يسبق له مثيل. فأقل البلدان نموا تحتاج إلى معاملة تفضيلية بدرجة أكبر. ويجب أن يصبح تمكين المرأة عالميا. والقيم الأخلاقية ذات أهمية حيوية في نظام عالمي يتسم بالعناية والاهتمام. ويجب أن يكون سعي الإنسانية إلى التقدم مستداما. فليس لنا الحق في تدمير العالم. بل علينا أن نوقف الأضرار البيئية ونكبح ظاهرة الاحترار العالمي، وننقذ جميع البلدان المنخفضة.

لجميع هذه الأسباب، يعتبر وجود أمم متحدة أقوى وأكثر إنصافا أمرا أساسيا.

وبالنسبة للذين يتعلمون من أخطائهم، فإن الماضي دليل جيد للمستقبل. دعونا ألا نعود ١٠٠٠ سنة إلى الوراء؛ ودعونا نتقدم ١٠٠ سنة إلى الأمام بدءا من يومنا هذا. فعندما تجتمع الأمم المتحدة لاستقبال قرن آخر، هل ستكون ملديف والدول الجزرية الأخرى المنخفضة ممثلة هنا؟ هذه ليست فكرة خطيرة فحسب، بل وفكرة مثيرة للجزع.

والآن، لم يبق لي غير ٣٠ ثانية. فإذا انصرف هذا الجمع دون التعهد بالتزام حاسم بإنقاذ الأرض، سيكون ذلك أمرا مؤسفا. ولا أود أن أكون ساخرا، ولكن هل يمكن أن نصدق أن العالم يهتم بهذه الأمور، حقيقة؟ وهل يمكن أن نصدق أن الجنس البشري واحد؟ إن التراخي، أيضا، أبلغ من الكلام.

انقضى الوقت المخصص لي على هذا المنبر ولكن أدعو الله ألا يكون الوقت قد فات على بلدي.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا.

الرئيس نوجوما (تكلم بالانكليزية): قبل خمسين عاما، اتفق مؤسسو الأمم المتحدة على إنقاذ ''الأجيال المقبلة من ويلات الحرب''. وقد أوفوا بوعدهم من خلال الأمم المتحدة. وتقوم الجمعية العامة في كل هذا بدور أساسي من خلال الصلاحية المسندة إليها بموجب ميثاق منظمتنا.

وخلال القرن الماضي، بذلت الأمم المتحدة جهودا كبيرة لتأكيد، بل لفرض حقوق الإنسانية، بما في ذلك حق الأمم والشعوب في تقرير المصير والاستقلال، والحق في التنمية والمساواة بين الجنسين. وأحرزنا تقدما ملحوظا في سعينا الجماعي إلى وضع حد نهائي للنظم الاقتصادية والاجتماعية المهينة للإنسان والمتمثلة في الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري والاستبداد. غير أنه لا بد أن نكفل للشعبين في فلسطين والصحراء الغربية استعادة كرامتهما والتمتع بحقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وتتيح لنا الألفية الجديدة فرصا جديدة للمضي قدما في البدايات النبيلة للقرن الماضي. ويظل الحفز على تحسين الأحوال المعيشية للجنس البشري أهم التحديات المشتركة التي نواجهها، إذ يتطلب جهودا متضافرة منا جميعا. وخلال العقد الختامي من القرن الماضي، قامت الأمم المتحدة برعاية العديد من المؤتمرات الهامة التي عقدت في أماكن مختلفة، من ريو إلى اسطمبول، وأعلنا رسميا في هذه المؤتمرات أن التخلف والفقر المصاحب يشكلان إهانة للإنسانية.

والسؤال المطروح الآن هو: هل لدينا ما يلزم من إرادة سياسية وشجاعة أدبية واستراتيجية ملائمة، ونحن ندخل أعتاب الألفية الجديدة، لمكافحة الفقر بصورة فعالة، لا سيما في الأماكن التي يتفشى فيها، وسط مظاهر الغنى والوفرة، بالمعدل الذي شاهدناه خلال السنوات الخمسين الماضية؟ إننا لا نستطيع الاحتفال بالمنجزات الكبيرة التي حققناها في مجالي العلوم والتكنولوجيا وغير ذلك من مجالات المساعي الإنسانية بينما يواصل ملايين من إخواننا من البشر العيش في عالم من الحرمان بل من الجوع.

والواقع أننا نواجه حقيقة محزنة، ونحن نجتمع هنا اليوم، وهي أن أغلب سكان البلدان النامية، خاصة في أفريقيا، لم يشعروا بعد بفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب أهم مسألة ملحة في زمننا هذا. وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وعلى وكالات الأمم المتحدة دور حاسم للاضطلاع به لكي تقلل هذا التفاوت.

وهذه هي المسألة الأساسية التي يتعين على مؤتمر قمة الألفية أن يعالجها.

وندرك جميعا أنه بدون السلام لا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي ولا تنمية، وأنه بدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك استقرار ولا أمن اقتصادي اجتماعي. إلا أنه رغم أن ميثاق منظمتنا يفرض علينا

”أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي“،

فلا يزال هناك عدد من الصراعات السياسية والمسلحة التي تتسبب إلى الآن في إنزال خسائر في الأرواح. ولهذا فإننا إذ نقف على عتبة الألفية الجديدة، يتعين على الأمم المتحدة أن تدرس على وجه جاد وحاسم مدى قدرتها على صون السلم والأمن الدوليين واستعدادهما له. ولا يمكن بل ولا ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتخلى عن مسؤوليتها عن تحقيق الأمن الجماعي.

وأمس، كان لي الشرف بوصفي رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن أدلي ببيان بمناسبة البدء بتنفيذ الاستراتيجيات المشتركة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز متلازمة نقص المناعة المكتسب في الجنوب الأفريقي. وهذه الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الولايات المتحدة التجاري المعني بأفريقيا تهدف إلى وضع استراتيجيات تكافح مكافحة فعالة انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في منطقتنا، وبخاصة في أماكن العمل. وإنني مقتنع بأن هذه المبادرة ستقيم جسرا بين المجتمع التجاري العالمي والزعماء الأفارقة.

فمن ناحية، يتطلب نجاح الجهود الموجهة ضد انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بذل جهود عاجلة ومنسقة من القادة السياسيين، والتجاريين، و الروحيين لوقف انتشار هذا الوباء. ويتعين علينا، نحن القادة، أن نغتنم جميع فرص اللقاءات العامة لكي نضطلع بدورنا الرائد في الارتقاء بالوعي إزاء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة ماسة إلى أن تتيح شركات الأدوية لملايين المصابين بهذا المرض إمكانية الوصول إلى العقاقير باسعار يمكنهم تحملها. وسيكون ذلك بشيرا بحياة أطول لهؤلاء الأفراد يرحبون ترحيبا كبيرا ويقدرونه أعظم التقدير.

فلنخرج من مؤتمر القمة هذا بشحنة متجددة من الشعور بالأمل والالتزام بجعل العالم مكانا أفضل للجميع.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين. ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

جلالة الملك عبد الله الثاني (تكلم بالانكليزية): إن السعي في سبيل إقرار السلام يوحدنا اليوم، وتشكل الفرص والمخاطر تحديات جديدة لنا، ويتردد صدى آمال وصلوات الملايين في جميع أنحاء العالم من أجل سيادة الوئام والعدالة فتذكرنا بالأهمية التاريخية لمؤتمر قمة الألفية هذا. واليوم يتيح فرصة نادرة للزعماء لتقييم الحالة الراهنة في العالم وتقدير احتمالاتها مستقبلا. كما أنه يؤكد عزمنا على التطلع إلى ما يتجاوز الأحلام والآمال التي لم تتحقق في التعايش السلمي بين الشعوب، والتوزيع الأكثر عدلا للثروات بين الأمم المتحدة، والقضاء على الفقر والمرض، وحماية البيئة.

ورغم الجهود المخلصة التي يبذلها الكثيرون في جميع أنحاء العالم، وبخاصة الأمم المتحدة، فإن هذه الأهداف لم تتحقق بعد. والواقع أنه نادرا ما يحتل مكان الصدارة في الأنباء نجاح حققته الأمم المتحدة. بل إن الأحوال الكئيبة هي التي عادة ما تحتل ذلك الموضع، فهناك ٣٠ ألف طفل رضيع يلقون حتفهم كل يوم نتيجة للأمراض يمكن الوقاية منها؛ و ١٠٠ مليون طفل يعيشون في الشوارع؛ و ١,٢ مليار

نسمة يعيشون على أقل من دولار في اليوم. إن السلام، والاستقرار، والرخاء أمور لا تزال سرابا خادعا لكثير من البلدان في بداية هذا القرن، مما يودي بالمبادئ النبيلة للعدالة، والمساواة، والديمقراطية، ويوسع الشق التكنولوجي الذي يفصل بين تلك البلدان والعالم المتقدم النمو.

لقد آن الأوان للإعلان عن التزامنا بتبني رؤية جديدة لنظام يسعى إلى إقرار العدالة وحمايتها، وإيجاد الفرص واستدامتها، ورفع شأن القيم الأدبية العالمية والدفاع عنها قبل كل شيء. وستشكل هذه الرؤية مدونة قواعد جديدة تمنع نشوب الصراع وتوفر آليات عملية للتعاون. كما أنها ستستفيد من دروس الماضي وتعمل على شق سبيل جديد للمسؤولية الدولية، سبيل يستجيب إلى احتياجات المستقبل. وبإيجاز، فإنها رؤية ستمكننا من التصدي لأكبر تحد في الألفية الجديدة: وهو ضمان حقوق الإنسان والتنمية البشرية للأفراد في جميع أنحاء العالم.

إن والدي، الملك حسين الراحل، خلف لنا بلدا تسوده تقاليد نبيلة شيدت على تراث إسلامي ثري. واليوم، يمثل الأردن قصة عز وتضحية وإنجاز. فهو يحول الرؤية في واقع الأمر إلى حقيقة. فبعد أن عانينا فترة طويلة من سياسات اليأس، استخلصنا عبرا من صراع بدا كأنه بدون نهاية، وحرم شعوبا من حقوقها، وأمنها، وراحة بالها. لقد حرمها من فرص التفوق. وقد قدمنا مثلا على التوصل إلى اتفاقات منصفة تسمح بالتعايش السلمي بين الدول. وإننا إذ نلتزم بحكم سياسي يخضع للمساءلة، وإدارة اقتصادية سليمة، وصحافة حرة، فإننا نرسخ ديمقراطية لا تمثل ببساطة حكم الأغلبية، بل تمهد الطريق لتحقيق التكافؤ في الفرص، وللتسامح الأعظم، ولقبول الاختلافات.

وتضحياتنا في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون وتيمور الشرقية، وغيرهما من المناطق، تشهد على التزامنا بالأهداف النبيلة للأمم المتحدة. وإننا، بنفس هذه الروح، نرحب بالتوصيات التي تضمنها التقرير الشامل لفريق الإبراهيمي عن حفظ السلام، ونتطلع إلى اعتمادها وإعمالها.

وقرارات الأمم المتحدة: ١٩٤ (د ٣)، و ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) يجب أن تنفذ إذا أريد لهذا القرن أن يكون أكثر سلامة وإنصافا وسلما من القرن الماضي. وتصميمنا على حماية الحياة على الأرض سيتجلى بوضوح في الاجتماعين القادمين للمؤتمر العالمي للمحافظة على البيئة، ومحفل الأرض، اللذين يعقدان في الشهر القادم في عمان.

وأهم من كل شيء أننا نتولى الريادة في إعداد نموذج تكون موهبة الإنسان الأردني فيه المقياس الحقيقي لثروة بلادنا.

إن مؤتمر قمتنا اليوم يجب أن يتطلع صوب تحقيق رؤية إنسانية متسامحة وسلمية تحمي الحياة وتسعى إلى تحسينها للجميع. وفي هذه القرية التي تصغر على نحو مستمر. يتعين علينا أن نبتعد عن الصراع والتناحر. وبدلا من ذلك، علينا أن نسعى جاهدين لتحقيق التوقعات الأعظم التي تتضمن في هذا اليوم وهذا العصر الرخاء، والحرية، والتحرر. فلنوفق بين قيمنا المتضاربة. ولنتنافس في مجال البحث عن المعرفة. ولنتعاون في سبيل التفوق. ولنسهم في إثراء إنسانيتنا من خلال المنجزات، والسلام، والبصيرة.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد تران دوك لونغ، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية.

الرئيس تران دوك لونغ (تكلم باللغة الفييتنامية؛ والترجمة الشفوية قدمها الوفد): عبر السنوات الـ ١٠٠ الماضية، خطت البشرية خطوات هائلة إلى الأمام وأحرزت تقدما رائعا في الثورة العلمية والتكنولوجية، لا سيما

تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي أحدث تغييرات جديدة في جميع جوانب الحياة البشرية. بيد أن ما يثير قلقنا إلى أبعد حد، بالرغم من اتجاه التنمية المشتركة في العالم المعاصر، هو الكثير من المشاكل المحتملة والمعلَّقة. ومن الواضح أنه ليس جميع البلدان تتمتع بجميع الفرص من أجل التنمية. فالظلم ما زال قائما في العالم، وما تزال الثغرة الآخذة في الاتساع أبدا قائمة بين الأغنياء والفقراء، فيما يقع العبء الأكبر عنها على عاتق البلدان النامية، التي تعاني من أشد الضغوط. من أجل ذلك أصبحت تلبية أماني السلام والتنمية أكثر إلحاحا. وفي هذه المرحلة التاريخية، نعتقد بأن الأمم المتحدة سوف تولي أولوية للقضايا التالية.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن تخصص الأمم المتحدة موارد كافية لتلبية احتياجات التنمية العاجلة للتصدي للفقر الذي يهدد الحياة اليومية لـ ٦/٥ من سكان العالم، وتقيم تعاونا مفيدا بصورة متبادلة، وتمتنع عن فرض شروط غير معقولة، وتطور مؤسسات اقتصادية ومالية دولية نزيهة وشفافة، وتخفض الديون، وتزيد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي التي التزمت بها البلدان المتقدمة النمو؛ وأن تعزز وتوطد السلام والاستقرار، وتحترم السيادة الوطنية، والاستقلال، وتشجع على نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي؛ وأن تسوي الصراعات بالوسائل السلمية، وترفض أعمال التدخل، والحظر، والحصار، التي لا تهدد السلام والأمن العالميين فحسب بل تسبب أيضا معاناة يعجز وصفها للأبرياء، وينبغي إصلاح الأمم المتحدة لتحقيق المزيد من الديمقراطية والشفافية والفعالية لتمكين هذه المنظمة من خدمة المصالح المشتركة لجميع الدول كبيرها وصغيرها على نحو أفضل، من أجل تحقيق السلام والاستقلال والسيادة الوطنية والعدل.

واستلهاما بهذه الروح نعرب عن موافقتنا على التوصيات التي قدمها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام بشأن إيلاء الأولوية لتخفيف حدة الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والوقاية منه، وتقديم المزيد من المساعدات للبلدان النامية بصدد إدماجها في الاقتصاد العالمي. وأهم شيء هو أنه يتعين علينا أن نحدد التدابير الممكنة لتحقيق هذه الأهداف.

وأغتنم هذه الفرصة لأقترح أن تمنح الأمم المتحدة المزيد من المساعدات لتوسيع نطاق التعاون الفعال بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وحشد المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو لبرامج التعاون.

ومع بزوغ فجر الألفية الجديدة، احتفل شعب فييت نام لتوه وبصورة رسمية بالذكرى الخامسة والخمسين ليومه الوطني، وهي ذكرى مليئة بالأفكار النبيلة التي اعتنقها الرئيس هوتشي مينه. ولقد تحمّل شعب فييت نام صعوبات كثيرة وبذل تضحيات تفوق الحصر خلال نصف القرن الماضي للدفاع عن استقلاله وحريته. وفييت نام الآن تمضي قُدما على مسار التجديد وتدعو إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بالترادف مع العدالة الاجتماعية والتقدم.

وتتبع فييت نام سياسة خارجية تتمثل في الاستقلال وتسعى إلى اكتساب صداقة جميع البلدان في العالم. ومن هذا المنتدى المبجّل، نؤكد أن فييت نام كانت وستظل شريكا بناء ونشطا يسعى إلى إقرار السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية والرخاء. ونقترح إعلان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عقدا لأكبر الجهود العالمية نحو تخفيف حدة الفقر. ونعتقد أن ذلك، إضافة إلى إعلان الألفية، سيحقق أماننا ويذكرنا بمسؤولياتنا تجاه دولنا. ونعرب عن أملنا في أن يحقق مؤتمر قمة الألفية هذا توقعات المجتمع الدولي وأن يشكل بداية أمم متحدة جديدة.

وأتمنى للقمة النجاح العظيم.

الرئيسة **المشاركة** (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به فخامة الرئيس علي عبد الله، رئيس الجمهورية اليمنية.

الرئيس صالح (تكلم بالعربية): يطيب لي أن أتقدم إلى الرئيسين المشاركين بخالص التهانئ على ترأسكم هذه القمة الألفية التي يلتقي فيها معظم زعماء العالم تحت راية الأمم المتحدة.

وأشكر السيد كوفي عنان، الأمين العام الذي قدم لنا تقريرا وافيا عن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين والدخول إلى الألفية الثالثة بكل ما تحمله من أمال عريضة وتحديات جديدة.

إن انعقاد هذه القمة بهذا الشكل الرائع ما كان له أن يتحقق لولا المتغيرات والتحولات الهائلة التي حدثت على مستوى العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبعد نهاية الحرب الباردة، حيث عانت البشرية من الصراعات الدموية والحروب التي انعكست على حرية الإنسان وكرامته، واستنزفت الموارد الاقتصادية وكرست الفقر لدى الملايين من البشر.

وجاء الانفراج عندما انتصرت الديمقراطية والحرية، وتهاوت الأنظمة الشمولية والاستبدادية، وبدأ عصر جديد هو عصر العولمة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، عصر الاقتصاد الحر المزدهر والشراكة في إطار العولمة من أجل التعاون والاستقرار والسلام.

إن اليمن من أولى الدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة منذ إنشائها في عام ١٩٤٥ أو واكبت بلادنا في تاريخها الحديث كافة التطورات على المستوى الدولي، حيث كان العقد الأخير من القرن العشرين بالنسبة لليمن حاسما في الدخول إلى رحاب عهد جديد عهد الوحدة والديمقراطية وحرية الصحافة ومشاركة المرأة في الحياة السياسية واحترام حقوق الإنسان.

وأطل اليمن على القرن الحادي والعشرين وهو في سلام مع نفسه ومع جيرانه. وشكل السلام الاجتماعي على مستوى الوطن والسلام الإقليمي على مستوى المنطقة إطارا رئيسيا للسياسة اليمنية المسؤولة التي ارتكزت على حل مشاكلها الحدودية مع جيرانها بالحوار والتفاهم واللجوء إلى التحكيم الدولي، وهو ما تم بالفعل مع سلطنة عمان دولة إريتريا، وأخيرا مع المملكة العربية السعودية.

وإننا نتطلع إلى عهد جديد من التعاون في منطقتنا وفي العالم، عهد يتسم بالانفراج والانفتاح ويسمح بحرية انتقال الأفراد والبضائع ورؤوس الأموال، وتضافر الجهود الدولية من أجل مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وأيا كان مصدره. فالإرهاب ظاهرة عالمية ولكن ينبغي التمييز بينها وبين النضال المشروع للشعوب من أجل الحرية والاستقلال.

وهناك شعوب لا تتمتع بحريتها واستقلالها، مثل الشعب العربي الفلسطيني الذي لا يزال يرزح تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي برغم تأييد العالم كله لقضيته العادلة.

ونحن نؤكد على أن السلام العادل والشامل في منطقتنا هو سلام للجميع ولا يمكن تحقيقه إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها في عام ١٩٦٧ في الجولان وفلسطين والإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمة ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف طبقا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

ونؤكد على ضرورة أن تصبح منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

ومع احترامنا لقرارات الشرعية الدولية فإننا ندعو إلى ضرورة وضع حد لذلك الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب العراقي، وإلى العمل بسرعة على رفع الحظر المفروض عليه منذ أكثر من عشر سنوات والذي لم يعد له أي مبرر.

إنها لمناسبة تاريخية نناشد فيها جميع الدول الكبرى والغنية للاضطلاع بدور إيجابي للدفع بعملية التنمية في البلدان الفقيرة والنامية وإعفائها من الديون وتأهيلها للعولمة بما يخفف من أعبائها ويعزز فرص الاستقرار والسلام في العالم.

وإن السلام والتنمية عمليتان متلازمتان وشرطان ضروريان لعملية التقدم الإنساني والحضاري المعاصر.

وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدور فاعل في هذا الجانب وفي ترشيد "العولمة" بحيث لا تقتصر منافعها على الدول الغنية وتحرم الدول الفقيرة أو يكون السلام والأمن للبعض دون الآخر، وينبغي أن يتعزز دور هذه المؤسسة الدولية الكبرى التي يستظل تحت رايتها الجميع وإصلاح هيئاتها بما في ذلك مجلس الأمن وجعلها أكثر ديمقراطية وشفافية واستقلالية لخدمة البشرية.

إن مؤتمر قمة الألفية ينعقد في هذه اللحظة التاريخية الهامة التي يدخل فيها العالم مرحلة جديدة من تبادل المصالح والشراكة وخدمة السلام العالمي.

والآمال كبيرة فيما ستخرج به هذه القمة من قرارات لخدمة الأمن والاستقرار والسلام والتقدم في العالم.

مرة أخرى أشكركم على هذه الفرصة التاريخية المتاحة لنا جميعا.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية.

الرئيس شيراك (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشارك بقية أعضاء الجمعية في الإشادة، بناء على طلب الأمين العام، بموظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في تيمور الغربية.

فلقد غير الزمن الإيقاع. وبرز عالم جديد في جيل واحد؛ عالم لا يزال يحمل ندوب الماضي ولا تزال الأزمات والصراعات للأسف مستمرة. ولكنه عالم يدخل فعلا في المستقبل. فهو عالم مفتوح تختفي فيه الحدود تدريجيا؛ عالم يتعمق في الثقافة العالمية الجديدة لتكنولوجيات الاتصالات؛ عالم غني بالوعود وبتقدم مذهل، ولكنه للأسف عالم ينشئ صورا جديدة من الإقصاء.

إن العالم الذي يتشكل أمام أعيننا محتاج إلى قواعد ومبادئ وطموحات مشتركة. وهذا هو السبب في أن الوقت قد حان لعقد مؤتمر القمة هذا. فعلينا جميعا أن نبني مجتمعا دوليا جديدا، أكثر حضارة وأكثر مبالاة وأكثر عدلا وأفضل إدارة. والأمم المتحدة هي المكان الطبيعي لإنجاز هذه المهمة.وعلينا أن نبعث الحياة في أخلاقيات من أجل القرن الحادي والعشرين، أخلاقيات تتشكل بحيث تخدم البشرية وكرامة الإنسان وحقوق الإنسان. فالكفاح الأخلاقي هو في النهاية نضال من أجل السلام والديمقراطية.

إنه نضال من أجل السلام لأن السلام أثمن ما تملكه شعوبنا: السلام الذي يحتاج إلى تعزيز لا يني من خلال زيادة الجهود التي تبذل لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح مع التصديق العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمفاوضات الجديدة بشأن الأسلحة البيولوجية والأسلحة التسيارية والأسلحة الصغيرة؛ السلام الذي يدعو إلى إصلاح

الأمم المتحدة بوصفها هيئة لحفظ السلام، وذلك فيما هو واضح عن طريق توسيع فئتي عضوية مجلس الأمن. وفرنسا ملتزمة بهذا الإصلاح الحيوي.

إنه نضال من أجل الديمقراطية لأن الديمقراطية تكفل أيضا احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان لأنها أضمن طريق إلى الاستقرار والتنمية والتقدم للجميع، ولأنها أيضا أضمن طريق لضمان السلام.

وهذا النضال الأخلاقي هو مهمة كل فرد: الحكومات والرابطات وقطاع الأعمال ووسائل الإعلام، فهذه هي الجهات المؤثرة التي تمهد مكانا لنفسها على المسرح الدولي. فعالمنا المعولم يحتاج إلى هيئات تعمل معا لإدارته بشكل أفضل ولدفع هذه المثل قدما.

وهذا العمل يبدأ بالتضامن. ويجب أن تفضي الثروة التي تدرها العولمة إلى مزيد من التضامن. والقضاء على الجوع والفقر والمرض يجب أن يظل من بين الأولويات. ولدينا الوسائل. ونحتاج إلى الإرادة والشجاعة لاستخدامها، تمشيا مع التزاماتنا المشتركة.

ثم يأتي النضال من أجل بيئة أفضل ومن أجل الحفاظ على ثروات كوكبنا. ونحن بحاجة إلى سياسات منسقة للحفاظ على تنوع الثقافات واللغات، التي هي أسس هويات شعوبنا. ونحن بحاجة إلى الإرادة للعمل دون توان لمكافحة انعدام الأمن، وخاصة بمعالجة كل الويلات العابرة للحدود: وهي الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ونحن بحاجة إلى الإرادة أيضا لمكافحة الجوائح الرئيسية بفعالية، وخاصة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

هذه كلها قضايا حيوية لسكان كوكبنا ولا يمكن أن نحرز تقدما فيها إلا سويا وبروح المسؤولية المشتركة.

وعالمنا الذي لا يزال نهبا لأزمات سياسية واقتصادية ومالية لا يعاني من فرط القوانين وإنما من صعوبة جعل القانون والممارسات الدولية تسبق التغيير والتقدم. فإذا كنا نريد بناء نظام عالمي يلبي احتياجات زماننا، يجب أن نعزز ونحسن التعايش بين المؤسسات الهامة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وقبلها بلا شك الأمم المتحدة.

ونحن نعلم جميعا أن الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما. ففي نصف القرن الأول من عمر هذه المؤسسة العالمية الديمقراطية، أصبحت مؤسسة لا بديل لها. فعلينا أن نمكنها من التكيف مع عالم اليوم بتحديث طرائق عمل الجمعية العامة التي تعتبر إلى حد ما برلمان العالم؛ وبتقديم الدعم الأكيد للإصلاحات التي يقوم بها بشجاعة وفعالية أمينها العام، السيد كوفي عنان، الذي أحييه من هنا؛ وبالاستغلال الأمثل لثورة المعلومات؛ وأخيرا بتوفير الموارد اللازمة كما تفعل بلدان الاتحاد الأوروبي في الواقع، بدفع أكثر من ثلث ميزانيتها ونصف تمويل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وهذا يمكن الأمم المتحدة من الوفاء بمهامها ومن ممارسة تأثير إيجابي على مسار التاريخ العالمي.

والاتحاد الأوروبي، وهو رائد في مجال الاقتصاد العالمي والمؤسسات المتعددة الأطراف مصمم، من جانبه، على الاضطلاع بمسؤولياته على نحو أفضل في سبيل قضية السلام. وقد كرس الموارد اللازمة لهذه القضية لأنه بوفائه لدوره إنما يساعد في إقامة عالم أكثر تنوعا وأكثر توازنا وأكثر اهتماما، وفوق كل ذلك، أكثر سلاما.

إن العولمة، وهي مرحلة جديدة من مراحل المغامرة التي يخوضها الإنسان، تتحدانا جميعا أن نعيد ابتكار العمل السياسي على نطاق عالمي العمل السياسي الذي يهتدي بالذكاء وبالشجاعة وبقلوبنا. إن شعوبنا تتوقع الكثير منا. ولدى الأمل في أن يتيح مؤتمر قمة الألفية هذا تحقيق المزيد

من التقدم على طريق السلم والحرية والتضامن والأمن والتنمية.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه سعادة الأونرابل دانيال توروبتيش أرب موي، رئيس جمهورية كينيا وقائد قواتها المسلحة.

الرئيس موي (تكلم بالانكليزية): إنه لامتياز كبير بالنسبة إليَّ أن أخاطب مؤتمر قمة الألفية نيابة عن كينيا.

وإني لأتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام على الأسلوب الدقيق الذي اتبعه في القيام بالاستعدادات اللازمة لعقد هذا الاجتماع التاريخي. ففي جلسات الاستماع الإقليمية التي شاركت فيها كل بلداننا، قدمت قائمة رائعة من الأفكار والاقتراحات والأهداف تعلقت على وجه الخصوص بالدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

وفي منطقتنا الخاصة، أفريقيا، اتجهت قضايا السلم والأمن والتحديات التي تواجهها التنمية، إلى السيطرة على النقاش. ونحن لعلى ثقة أن العملية التي بدأها الأمين العام ستسمح بأن يسمع صوت أفريقيا بمزيد من الوضوح وكما نأمل بسرعة أكبر.

إن الشهور الأولى من الألفية الجديدة لم تكن رؤوفة فيما يتعلق بأفريقيا. فقد عانينا من ظروف جوية حادة وبالغة القوة. ففي بلدي، كينيا، كان علينا أن نواجه أسوأ جفاف شهدناه منذ الاستقلال. وتواجه قارتنا كوارث أخرى، بيد أنها عادة ما تكون من صنع الإنسان. وإنني لأشير إلى الحروب الأهلية والصراعات التي لا نهاية لها والتي تدمر في ضربة واحدة سنوات من الجهود الإنمائية المضنية. وفي بعض الحالات، استمرت هذه الحروب بالفعل طيلة أجيال. وتتجاوز هذه الحروب حدودنا، فتجلب إلى بلدان يسودها السلم أسلحة قتالية وعدم الاستقرار وعددا متزايدا من الجرائم. كما أنها تتسبب في هجرة الآلاف من اللاجئين الذين لا يتيسر لنا مواجهة تكاليف رعايتهم وإنها لمهزلة أيضا أن تبذل الجهود للحد من الفقر وهو ما يشكل أكبر تحد تواجهه قارتنا في الوقت الذي تدور فيه هذه الحروب.

وهناك حاجة ماسة للتصدي إلى التشاؤم المتزايد والخطير. وينبغي لنا أن نتحدى الأصوات التي يتجلى فيها اليأس. وعلينا أن نواجه المعلقين المزعومين الذين يتجاهلون في كثير من الأحيان الحجم الكامل لقارتنا ويتناسون إذا ما كان ذلك ملائم لهم، أنها مقسمة بين ٥٤ دولة ذات سيادة، لكل واحدة منها ثقافة وعادات ونظام حكم خاص بها. وقد يحتاجون أيضا إلى من يذكرهم بأن حدودنا قد حددتها الدول الاستعمارية بشكل مصطنع دونما مراعاة لرغبات شعوبنا. وهي تشكل اليوم بالطبع أحد الأسباب الرئيسية للصراعات.

وفي اجتماع تاريخي كهذا علينا أن نتطلع إلى الأمام. وينبغي لنا أن نتوصل إلى حلول لهذه الحروب التي لا جدوى منها ولا تنتهي. ومما نفخر به في كينيا، إننا لم نرفض أبدا الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة بشأن تقديم جنود لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومما يحد من فخرنا هذا، حزننا على عدة جنود كينيين كانوا يعلمون تحت مظلة الأمم المتحدة وقدموا أرواحهم في الشهور الأخيرة من أجل إحلال السلم في سيراليون.

ونحن نعتقد الآن وبقوة أن على الأمم المتحدة أن تعبئ المزيد من الموارد لمنع نشوب الصراعات وحسمها. والاستجابة للصراعات ليست بكافية. وعلينا أن نبذل الجهود اللازمة للتنبؤ بالصراعات ومنع نشوبها. وأعرف أن ذلك ما يتمناه الأمين العام. وفي هذا الصدد، وبالاستناد إلى خبرتنا الكبيرة بجهود الوساطة التي تم الاضطلاع بها في

منطقتنا، فإن كينيا على استعداد للقيام بدورها الكامل. وإذا ما طلب إلينا من جديد تقديم جنود لحفظ السلام، أرجو أن يمنحوا ولاية واضحة وقوية تمكنهم من القيام بأعمالهم بشكل فعال.

وفي مؤتمر قمة الألفية هذا أعلن عن ثقتنا وإيماننا بمستقبل أفريقيا. وإني لآمل في أن يشاركني الأعضاء الآخرون هذه الثقة فلا يستحق شعبنا – وهو أكبر مورد لنا أقل من ذلك، وسنخطو إلى الأمام معا.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة فخامة السيد كارلوس روبرتو فلوريس فاكوسيه، الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس.

الرئيس كلوريس فاكوسيه (تكلم بالاسبانية): اليوم وقبل لحظات قليلة فقط، شعرت بالاعتزاز وأنا أسلِّم الأمين العام كتابا ذهبيا للسلام يتضمن توقيعات المئات من الرفاق. إن هندوراس وشعبها من خلال هذا الكتاب يعربان كتابة، عن رغبتها الصادقة في إحلال السلم وإقامة علاقة ودية فيما بين الشعوب التي تعيش على ظهر الأرض.

لقد جئنا إلى هذا المكان لنؤكد التزامنا بأن تقيم ثقافة للسلام وشأننا شأن أي بلد ملتزم نحن على استعداد لأن نسهم وبقوة، في هذه الحملة النبيلة التي توحد بيننا في بداية الألفية الجديدة التي تثير الآمال والبهجة.

والكتاب الذهبي عن السلام، وهو كتاب رمزي وأصيل، حملته أيدي الشباب والشابات إلى مختلف المدن والقرى والبلدات في هندوراس كي يوقّع عليه الناس من أجل أن يطلع العالم والتاريخ على أفكار معظم القطاعات التمثيلية في أمتنا. ومن هذه الصفحات البيض النقية تأتي جذورنا العرقية الأصلية، وأعراقنا التاريخية، وورثة آبائنا المايان، والآخرون من أجدادنا الأوائل. وحملوا إلى جانب أسمائهم الألم المتراكم من سنوات الإهمال، وطموحاتهم التي يتشاطرونها مع أشقائهم في هذه القارة وغيرها من القارات، ولكن قبل كل شيء حملوا صلواتهم وأملهم المشروع في العيش في عالم أكثر عدلا ووعدا بالخير وأقل استئثارا.

لقد وقّع عليه نساؤنا ورجالنا من القرى والمدن كدليل على كفاحهم الثابت ضد التمييز والتهميش، وبالنيابة عنا جميعا، وذلك اعترافا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وبقاء بني البشر في مناخ من المساواة والأمن والثقة.

ووقّع عليه أولاد وبنات، ومراهقون ومراهقات، كعربون لأحلامهم وعالمهم المثالي المرهف، مع اعتقادهم الراسخ أن حقوقهم في التعليم والسلامة الشخصية والكرامة، وضماناتهم ضد سوء المعاملة والاستغلال لصالح إنشاء مجتمع يتسم بالمحبة ويكون أكثر صداقة وأقل عنفا، ستشغل الأولوية في المساعي الكبرى التي نبذلها. ووقّع عليه أيضا المسنون عندنا اعتقادا منهم أننا ينبغي أن نستجيب لهم من أجل كل دقيقة وفَّروا فيها الحماية لنا بحنان.

والتواقيع على هذا الكتاب دلالة على إيماننا بقدرة السلام وبما يجب أن يكون عليه، أكثر مما هي تعبير عن رغباتنا أو مخاوفنا أو اعتراضاتنا أو مطالبنا. والكثير سيعتمد على النجاح الذي نحرزه في التغلب على الجوع والفقر وسوء التغذية والجهل والتهميش والانعزال والتحيّز. والسلام هو الجهد الصادق الذي يقصّر المسافة بين الذين يملكون أقل ما يكون والذين يملكون أكثر ما يكون، بغية التقليل من التفاوتات والتباينات المشينة التي تفصل بين الشعوب والبلدان، وبغية رفع شأن العدالة الاجتماعية والاقتصادية فيما بين الشعوب والأمم إلى أن تصبح مطلبا عالميا. وينبغي للعالم أن يكون لجميع شعوبه مع تلبية احتياجاتها ومتطلباتها الأساسية على أقل تقدير.

والمسألة ليست مسألة نكران الذات ولا هي مسألة إحسان أو رحمة. إنها مسألة إنقاذ السلام والوئام للبشرية وحمل السلام والوئام إلى كل زاوية من زوايا الكوكب.

إن الكتاب الذهبي عن السلام الذي تحيي هندوراس فيه الأمم المتحدة يحتضن أعظم طموحاتنا. بيد أن هذه الطموحات ينبغي ألا تكون غريبة عن الآخرين أو مختلفة عن طموحاتهم. ولكن إذا كانت كذلك، فإن السلام هو أيضا التسامح إزاء التعايش بدون اختلافات، التسامح الذي يتيح للأشخاص والأمم من ديانات وألوان وعقائد مختلفة أن يتعايشوا في سلام.

فليبارك الله جميع الأمم. وليكن الله هاديا لنا جميعا.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ريكاردو لاغوس إسكوبار، رئيس جمهورية شيلي.

الرئيس لاغوس إسكوبار (تكلم بالاسبانية): لقد أتيت من شيلي، من أقصى الجزء الجنوبي من أمريكا، من مكان كان يسمى نهاية الأرض. وبما أننا ننتمي إلى بلد تفصله مسافات شاسعة عن بقية أنحاء العالم، فإننا ننظر بحماس وبتفاؤل إلى العولمة التي تجعلنا جزءا من الزمان والمكان اللذين نتشاطرهما. ونحن نعلم أن هذه ثورة تؤثر على الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسات والثقافة والحياة اليومية للناس في أي مكان في العالم.

ونحن في الجزء الجنوبي من العالم لا نخشى هذا التحول، بل نحتضنه بمنتهى الأمل. وقبل ما يزيد على ١٠ سنوات بقليل، استطعنا في بلدي أن نضاعف حجم اقتصادنا، ونخفض مستوى الفقر تخفيضا كبيرا، ونعزز ديمقراطيتنا، ونوحد ثقافة لاحترام حقوق الإنسان. وحالتنا تثبت أن العولمة توفر فرصة لشعوب العالم، حتى لأصغر البلدان التي أُبعدت عن المسار الدولي، مثل بلدنا.

والعولمة تحمل معها المسؤوليات، وشيلي تحملت هذه المسؤوليات بدون تردد. فنحن نلتزم بسياسات نزع السلاح، وجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، والمحكمة الجنائية الدولية، والصكوك الإقليمية والدولية للدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية. وشيلي كانت وستظل موجودة في جميع هذه المحافل وعلى جميع هذه الجبهات.

ومع ذلك، ومثلما هي العولمة مصدر لإتاحة الفرص، باستطاعتها أيضا أن تسبب تفاوتات صارخة ومخاطر شديدة. فالأزمة المالية التي حصلت قبل سنوات قليلة أظهرت هشاشة اقتصاداتنا كدول صغيرة في وجه أحداث نحن لسنا سببا لها ولا سيطرة لنا عليها. وشهدنا أيضا كيف تُدمَّر الثقافات والبيئات المحلية باسم العولمة. وتنشأ عنها أيضا حالات العنف والإساءة لحقوق الإنسان والحروب، ولا يعرف المجتمع الدولي كيف يمنعها أو يتصدى لها. ونلاحظ مع الأسى مدى اتساع الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون بحيث تصل إلى درجة قد تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع العالمي البازغ الجديد.

ولا يمكن قيام مجتمع عالمي يتقدم فيه البعض بينما يُترك الآخرون وراءهم. فجميع هذه الأمور تحملنا على التفكير في المسار الذي تسلكه العولمة، وفي اتخاذ التدابير اللازمة لتوجيه ذلك المسار. ونعتقد أن السبل التي تشارك فيها بلداننا في العولمة ستقرر النتيجة لكل منها. وهناك مسؤولية كبرى تقع على عاتق شعوبنا وحكوماتنا. ومن جانب آخر، مثلما ينبغي ألا نقع تحت وطأة الظلم لوحدنا أو في صمت، كذلك لا يسعنا أن نلوم الآخرين على ما نقصر نحن أنفسنا في عمله في بلداننا.

والقبول بالعولمة، مع ذلك، لا يعني القبول بالفوضى أو شريعة الغاب، ومن ثم التخلي عن قدرة الإنسان على تنظيم العالم الذي نعيش فيه. فالعولمة لن يكون لها وجه

إنساني إن لم نضع معايير ومؤسسات عالمية قادرة على تنظيم العولمة في جميع مستوياتها: أي المالية والتكنولوجية والقانونية والبيئية والتجارية. وما من آلية أوتوماتيكية تقلل التفاوتات وعدم الاستقرار والأزمات التي ترافق العولمة. فالمطلوب توفر الإرادة السياسية. واسمحوا لي أن أقول هنا إن هذه الإرادة السياسية لا يمكن أن تأتي إلا من الدول المجتمعة هنا. واسمحوا لي أن أضيف أيضا أن ذلك يجب أن يقوم على نهج محوره الناس الذين هم دوما في صميم اعتباراتنا.

وهناك عنصر آخر يجب أن أضيفه، لأنني أنتمي إلى بلد صغير ظل دائما على هامش القوى العالمية. إن وضع المعايير وإنشاء المؤسسات لا يمكن أن يكون حكرا على مجموعة صغيرة ومغلقة من الدول، مع إبعاد البلدان الأخرى لتقف متفرجة على الجوانب. وقد برزت المعايير التي تحكمنا اليوم إلى الوجود قبل ٤٥ سنة في بريتون وودز. واليوم يريد أفراد شعوبنا أن يصبحوا مواطنين في العالم الكوكبي، وليسوا مجرد متفرجين.

وسيطالب المجتمع المدني بدور متزايد الأهمية في عصر العولمة، ولذا فإننا في شيلي قمنا باستشارة المجتمع المدني أثناء استعدادنا لمؤتمر قمة الألفية هذا. ونحن نسعى إلى إيجاد مجال يمكن أن نشارك فيه وأن نعيد تعريف العالم البارز إلى الوجود في الألفية الجديدة.

ولا شك أن الأمم المتحدة هي أفضل محفل للتعبير عن هذا الشاغل والاضطلاع بهذه المهمة. وهي بوصفها وديعة آمال الجنس البشري، يجب عليها الوفاء بهذا الواجب الأخلاقي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تعزيز الأمم المتحدة على أساس ميثاقها، وتاريخها، وإنجازاتها، وقراراتها وعمل الأمين العام الذي يستحق الإشادة. وسيظل دعم شيلي لعمل الأمم المتحدة، التي نفخر بها، دعما موطد العزم.

هذه هي الرسالة التي، بالنيابة عن شعب شيلي، وهي بلد بعيد وصغير، ولكن شعبه مهذب وفخور بنفسه، لا يخشى التحديات التي تواجهه وهو قد نجح في استعادة تقاليده الديمقراطية وسلوك الطريق إلى الازدهار، رغم الصعاب هذه هي الرسالة التي جئت لتقديمها إلى مؤتمر قمة أمل الألفية هذا.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد ليو فالكام، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

الرئيس فالكام (تكلم بالانكليزية): إنني مضطر اليوم إلى الإيجاز أكثر مما هي العادة في الإعراب عن تمانئي واحترامي لرئيسيّ الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. أرجو أن تستوثقوا من أني لا أفعل ذلك إلا في ضوء قصر الوقت المخصص لي لمخاطبة هذه الجمعية التاريخية. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على إلهامه وقيادته النشطة، وكذلك الرئيس سام نجوما، رئيس ناميبيا، في تنظيم هذه القمة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأونرابل إيوناتانا إيوناتانا، رئيس وزراء توفالو، وشعب توفالو على قبول دولتهم بالأمس عضوا جديدا في هذه الهيئة.

خلال السنوات الماضية كان لهذه المنظمة مناسبات عديدة للاحتفال بمعالم تاريخية بارزة وللنظر في مستقبل مجتمعنا العالمي. ومع ذلك فإن معلَم مرور ١٠٠٠ سنة قطعا يتيح مناسبة فريدة لتركيز الاهتمام على هذه المنظمة ودور كل منا فيها وهي فرصة تستحق أن نوليها – عظيم اهتمامنا.

وإن دولتي الجزرية الصغيرة، الواقعة في منطقة غرب المحيط الهادئ، لها مصلحة خاصة في مقدم الألفية الجديدة. فعلى الرغم من أن شعبنا وتقاليدنا وثقافاتنا وُجدت على أكثر من ٦٠٠ من جزرنا خلال الألفية الأخيرة، فإننا

لم نحصل على اتحادنا الدستوري ونبرز إلى الوجود كأمة إلا في اللحظات الأخيرة من الألفية. وهكذا، فإننا في فجر الألفية الجديدة، ولأول مرة في التاريخ، ننظر بفخر إلى ما وراء حدودنا لنتخذ مكاننا في العالم وفي مجتمع الأمم هذا.

ومن حسن التوفيق أن الفكرة العامة لهذه القمة تركز على دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، بدلا من التركيز على الألفية الجديدة المقبلة بأكملها، لأن سلوك الجنس البشري خلال الـ ١٠٠ سنة المقبلة، وليس الـ ١٠٠٠ سنة المقبلة هو الذي يحدد مستقبلنا على هذا الكوكب. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت خلال الـ ١٠٠٠ سنة الماضية، لا نزال نجد أنفسنا اليوم في عالم تتمتع فيه فئة محظوظة قليلة بمعظم خيرات موارد الأرض وثمار التنمية الحديثة. ونجد في فجر هذه الألفية الجديدة الكثير من الإثارة في البشارة الكبيرة بخير العولمة. ولكن بالنسبة لأكثر من نصف سكان العالم، المحتاجين والذين يعيشون تحت تهديد دائم من الأمراض المدمرة مثل السُل ونقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، يظل الأمر مفتوحا للتساؤل الجدي عما إذا كانت العولمة تحمل أي بشارة حقيقية للتخلص من دوامة الفقر. بل أن هناك شكوكا قوية في أن العولمة يمكن أن تزيد اتساع الفجوة بين الأمم المتقدمة النمو والأمم المتخلفة النمو.

إننا نناشد الأمم المتحدة – إذا كان للأمن البشري أن يتحقق وللفجوة بين الأمم المتقدمة النمو والأمم المتخلفة النمو أن تضيق إلى الحد الأدنى لتطبيق آليات جديدة أوثق صلة بالموضوع لتقييم الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية، مثل مؤشر الضعف.

وخلال عدة مئات من السنين الماضية، أوجد انطلاق التقدم الصناعي والتكنولوجي شهية متعددة الجنسيات للرفاهية والاستهلاك تبدو كأنها لا تشبع. غير أن الدليل العلمي القاطع يخبرنا أن هذا السعي الطائش، إذا لم يعتدل في القرن الحادي والعشرين، فإنه يهدد حياة جميع أخلافنا وقابلية الأرض نفسها للسكن، ونحن نستمر في سوء استغلالها بتهور شديد. فعلى سبيل المثال، إننا في بلدي الجزري الصغير يساورنا قلق متزايد إزاء تقدم المجتمع الدولي الفاتر تجاه اتخاذ خطوات حتى ولو أولية للحد الأدنى لمكافحة التهديدات التي يشكلها الاحترار العالمي الناتج عن صنع الإنسان وما يتبعه من ارتفاع منسوب سطح البحر.

وبناء على ذلك فإن للأمم المتحدة بالفعل برنامج عمل قاهرا وكاملا للقرن المقبل. وأستطيع حتى الآن أن أغامر فأقول إن الأمم المتحدة في عملها قد وضعت مسائل الأمن العسكري في مقدمة أولوياتها. إلا أن العالم لا يزال اليوم مضطربا بدرجة خطيرة، وجهود الأمم المتحدة المبذولة في صنع السلام وحفظ السلام حققت نجاحا مختلطا على أحسن تقدير. وقد حان الوقت للتسليم بأن عناصر جدول أعمال الأمم المتحدة الأخرى، مثل التنمية الاقتصادية المستدامة، والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، لها نفس القدر من الأهمية في تحقيق الأمن والسلم في الأمد البعيد التي تولى للسيطرة على العدوان العسكري عندما ينشأ.

وينبغي لدول العالم كافة، المتقدمة منها والنامية، أن تتناول تلك المشكلات ذات الأهمية الحاسمة، بالتزام أكبر، بتحقيق قدر أكبر من التقدم المحرز بالفعل، كيما يصبح العالم مكانا أكثر أمنا لكل الشعوب في القرن الحادي والعشرين. فإذا حلت نهاية القرن، وكنا ما زلنا نتحارب فيما بيننا، سيعني ذلك ما هو أكثر من فشل هذه المنظمة في تحقيق الغرض من إنشائها. وسيعني أننا قد فشلنا في الاضطلاع بأعمق مسؤولياتنا للحد من الاختلالات غير المتكافئة في مجتمعنا العالمي.

إنني أدرك جيدا إنني لا أقول شيئا جديدا هنا. فلطالما انطلقت النداءات عبر السنين مطالبة بالتزام جديد وإرادة سياسية جديدة، وكان الرد دائما: ''ليس بعد''. فإذا كان من السذاجة الأمل في أن تنساب الأعمال الملموسة خلال هذا القرن، انطلاقا من الكلمات المعرب عنها في مؤتمر القمة هذا، فإن آفاق مستقبل البشرية في القرون التالية ستكون موضع شك. ولقد آثرت أن أستمد التشجيع من بزوغ فجر عمليات كبيرة رعتها الأمم المتحدة في العقد الأخير، بما في ذلك جدول أعمال التنمية، والبرامج البيئية، والاتفاقية الإطارية المعنية بالتغير في المناخ، واتفاقية التنوع الحيوي، ومؤتمرات القمة المعقودة بشأن حقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. إلا أن كل هذه يجب أن تنال شعورا بالإلحاحية، ليس موجودا الآن، لو كنا نريد للأمم المتحدة أن تظل بحق أفضل أمل لنا فيما يتعلق بالمستقبل.

لقد أحسن الأمين العام صنعا حين وصف الفرصة المتاحة هنا بأنها فرصة لتأكيد الالتزام الأخلاقي بالمبادئ والمقاصد الواردة في الميثاق. وليس المطلوب أقل من ذلك، إذا أريد تحقيق الزخم السياسي الجديد الذي أشار إليه، من أجل التعاون والتضامن الدوليين اللذين تتعالى أصوات شعوب العالم مطالبة بهما. وفي هذا الصدد، أود أن أستطرد قائلا بأن تأكيد الالتزام الأخلاقي ينبغي أن يشمل تجديد العزم على العمل بسرعة غير معتادة عبر كامل جدول أعمال هذه المنظمة. وبهذا التصميم وحده يمكن للقرن الجديد أن يصبح قرن العولمة في أفضل معاني الكلمة قرنا يمثل نقطة تحول رئيسية، يمكن للدول كافة أن تقول في نهايته ''لقد قمنا بدورنا من أجل تأمين المستقبل''.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد بوريس ترايكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد ترايكوفسكي (تكلم بالانكليزية): نحن نشهد بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين ذلك القرن الذي يبشر بكثير من الآمال للإنسانية جمعاء، وإن كان يحمل في طياته، أيضا، الكثير من التحديات. وبعض هذه التحديات ليس جديدا: فالفقر، والحرب، والطغيان، والمرض، طالما وقفت ضدنا. وفي الوقت نفسه، فإن بعض هذه التحديات جديدة نسبيا، مثل العولمة وحماية بيئتنا. وعلينا أن نخلق ظروفا متكافئة تسمح بوصول فوائد العولمة لجميع الدول والأفراد. فالوصول المتكافئ إلى الموارد المالية، والمعرفة، والتكنولوجيا، يتيح الفرصة أمام الجميع للاستفادة منها. في الوقت نفسه، علينا أن نتعاون، الآن وأكثر من أي وقت مضى، من أجل حماية بيئتنا العالمية.

إن ما سنفعله هنا، والآن، سوف يسجل في التاريخ. ففي هذه الألفية، التي تتقارب فيها البلدان والشعوب بسرعة بفعل العولمة، تقع على الأمم المتحدة مسؤولية تشجيع التكامل العالمي بشكل فعال. وإن جمهورية مقدونيا لتعتز بشدة بدورها وإسهامها في أداء الأمم المتحدة مهمتها بنجاح.

ما الذي يمكن لدولة بحجم جمهورية مقدونيا أن تفعله من أجل دعم الأمم المتحدة في الألفية الجديدة، كما وصف بجرأة في التقرير المعنون ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين'' (A/54/2000).

أولا، ستواصل جمهورية مقدونيا الحفاظ على كرامتها، واستقلالها، وسيادتها، وسلامتها الإقليمية. ثانيا، إننا نتعهد بمواصلة تعزيز ديمقراطيتنا، ولن نسمح للزعماء الاستبداديين بأن يخنقوا الديمقراطية من خلال إذكاء نيران القومية وعرقلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وعلينا أن

نواصل العمل من أجل تطوير مجتمع مدني قوي الذي هو أساس الازدهار.

ثالثا، تتعهد جمهورية مقدونيا بمواصلة الكفاح من أجل حقوق الإنسان. ولقد أثبتنا التزامنا بهذه القضية النبيلة من خلال إيواء ٣٦٠ ٠٠٠ لاجئ إبَّان أزمة كوسوفو. إن الدول الديمقراطية القومية التي تضمن معاملة أبناء الأقليات كمواطنين على قدم المساواة، هي وحدها القادرة على تحقيق الاندماج الكامل داخل مجتمعاتها. رابعا، إننا نتعهد بمواصلة الكفاح ضد الاتجار بالأسلحة، وبالنساء، والمخدرات. خامسا، إن جمهورية مقدونيا ملتزمة بالإصلاحات التي من شأنها أن تعزز اقتصاد السوق، وتوفر بالتالي مستوى معيشة أفضل للجميع.

إن أهم مساهمة لنا في الأمم المتحدة كانت دعمنا المستمر لمنع نشوب الصراعات منذ عام ١٩٩٣، عندما تم نشر أول قوة وقائية على الإطلاق في بلدي. وبعد ذلك، من خلال تعاوننا الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية بأزمة كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية مقدونيا أيدت على الدوام جزاءات الأمم المتحدة. ومع أنها أضرت بنا في الماضي، لكن كان لها ما يبررها بإحلالها الاستقرار طويل الأمد الذي توفره الآن.

أخيرا، تتعهد مقدونيا بأن تكون قوة إيجابية في إعادة بناء وتوحيد جنوب شرق أوروبا. وستقتضي هذه المهمة تعزيز القانون والنظام، وإقامة ديمقراطيات قوية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، وتشجيع التجارة الحرة، وتقوية الاقتصادات. وفي النهاية، فإن هدفنا بسيط: الانضمام إلى هياكل أوروبا والمحيط الأطلسي، وتبوأ مكاننا الصحيح في أوروبا.

إنني أرحب بمحاولة الأمين العام التصدي لتحديات عالمنا اليوم. وفي الوقت نفسه أناشد كافة الأعضاء تأييد هذه الأهداف بالإضافة إلى الجهد الموحد لجميع الدول، فإن إصلاح الأمم المتحدة سوف يتطلب تأييد البلدان من الداخل، وأيضا من خلال التعاون المتبادل والأكثر نشاطا بين البلدان. وسيقتضي إصلاح الأمم المتحدة كذلك اعتناق القواعد والقيم المشتركة، ولا بد أن يشمل المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والوكالات متعددة الأطراف.

وفي الختام، أود أن أقتبس ما قاله الأمين العام الثاني للأمم المتحدة، داغ همرشولد، الذي قال: ”لا حياة تبعث على الرضا أكثر من الخدمة التي لا تعرف الأنانية لبلدك أو للإنسانية. وتقتضي هذه الخدمة التضحية بجميع المصالح الشخصية، لكنها بالمثل تقتضي الشجاعة للوقوف بثبات في سبيل الدفاع عن ما تؤمن به“.

وبتعريف همرشولد للخدمة، فلنعمل على هزيمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبناء الجسور الرقمية، وتعزيز القانون الدولي، وحماية نظامنا الإيكولوجي. ولن يتحقق شيء من ذلك في المستقبل القريب؛ كما أننا لن نحقق كل ذلك في حياتنا. ولكن علينا أن نبدأ.

أيها الزملاء الرؤساء، لقد دعانا الأمين العام إلى العمل، فلنبدأ بالتصدي للتحديات القديمة والجديدة من أجل تحسين حالة الشعوب التي نخدمها، ليس بدافع المنفعة السياسية بل لأن هذا هو التصرف السليم. أشكركم شكرا جزيلا.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا.

الرئيس جاغديو (تكلم بالانكليزية): إن مؤتمر قمة الألفية هذا أثار في شعوب العالم توقعات بأن ينشأ عنه التزام مجدد وإجراءات ثابتة العزم من جانب منظمة الأمم المتحدة، لضمان مستقبل لها يسوده السلام والتنمية على الصعيد

العالمي. وأعرض على هذا المحفل تطلعات شعبي إلى حياة أفضل، على أمل تلبيتها بصورة عاجلة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن خالص تقديري للسيد كوفي عنان، الأمين العام، على تقديره العميق التفكير والواضح المعالم الذي عرضه علينا في هذه الجلسة.

ودون استباق نتائج الحوار الذي سيجري على مدى الأيام القليلة القادمة، أرى أن هناك درسا يفرض نفسه ويمكن استخلاصه الآن. وهو أنه إذا كان للإنسانية أن تعيش متحررة من الخوف والفاقة، فيجب أن تكون متحدة في الفكر والهدف. وقد علمتنا تجاربنا المشتركة، على الأقل، أن حياة العزلة لم تعد ممكنة. بل أنه ينبغي لنا أن نتعلم مزايا الترابط والتعاون الدولي حتى يكون لنا بقاء كحضارة أو كجنس بشري. فالبقاء لن يكون للأصلح بالضرورة، بل سيعتمد على صلابة الإرادة العامة وثباتها. وسيعتمد أيضا على قدرتنا على إنشاء نظام إنساني عالمي جديد، تتاح فيه فرصة التمتع بمستوى عيش كريم لكل رجل وامرأة وطفل. وسيعتمد، في النهاية، على ما إذا كنا مستعدين أو غير مستعدين، كزعماء في الشمال وفي الجنوب معا، لإقرار قيم ومبادئ من قبيل الحكم الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، والعدالة والمساواة، والتمسك بتلك القيم والمبادئ.

إن حكومتي، بوصفها حكومة ديمقراطية مستعادة حديثا، جعلت البشر محورا للتنمية، وسعينا إلى إشراك الشعب في عملية صنع القرار، بصورة كاملة. ومددنا يدنا إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني ككل، حتى يصير الجميع مساهمين في التنمية لا منتفعين بها فحسب. واقتناعا بالحاجة إلى بناء القدرات الوطنية، تواصل حكومتي تخصيص نسبة مئوية متزايدة من ميزانيتنا الوطنية لتحسين القطاع الاجتماعي، لا سيما في مجالات حيوية، مثل الصحة والإسكان والتعليم والتدريب.

ومع ذلك، تظل جهودنا محدودة بسبب شحة التمويل الإنمائي. وبالرغم من تخفيف عبء ديوننا نتيجة للمبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وترتيبات أخرى متصلة بهذه المبادرة تظل هذه الديون، التي تمثل خدمتها أكثر من ٥٠ في المائة من إيرادات الحكومة، عقبة هامة في سبيل التقدم. وهناك حاجة ملحة إلى إجراءات أعمق وأوسع نطاقا للتخفيف من عبء الديون بغية السماح للبلدان الصغيرة، ومنها بلدنا، بالتنافس في السوق العالمية.

وكما ذكرت في مؤتمر قمة الجنوب، المعقود في وقت سابق من هذا العام في هافانا، لن يلبي هذه الاحتياجات سوى إصلاح شامل للنظام الاقتصادي والمالي الدولي. والنموذج السائد للتنمية، الذي تقوم الدول بموجبه بتنفيذ سياسات داخلية سليمة لكنها تعجز عن إحراز التقدم لعوامل خارجية، نموذج مشؤوم. ويجب الاستعاضة عنه بنمط آخر يسمح للبلدان النامية بالمشاركة في الاقتصاد العالمي مع حمايتها من تقلباته الشديدة. وإضافة إلى ذلك، لا ينبغي قياس نجاح هذا النموذج بالمؤشرات الاقتصادية المعيارية بل بقدرته على الحد من الفقر وتمكين البشر.

وفي بحثنا عن هذا النموذج، لا نستطيع التغاضي عن انتهاكات السلام والاستقرار الدوليين التي تجعل التنمية صعبة، إن لم تكن مستحيلة التحقيق. فالتهديد باستعمال القوة أو استعمالها في حل المنازعات سواء كان ذلك داخل الدولة أو فيما بين الدول يعمل ضد التقدم الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وينبغي إدانته. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لهذه الصراعات بسرعة وبشكل ملائم، وأن يطالب جميع الدول بالاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئه. وأرى أن

توسيع مجلس الأمن وجعله أكثر ديمقراطية سيعمل على صون الأمن العالمي.

ولدى عودتي إلى غيانا، سوف يسألني شعبي بالتأكيد ما هي الفائدة العائدة علينا من مؤتمر القمة؟ هل سيؤدي إلى تخفيف حدة الفقر وإيجاد الوظائف لشبابنا والضمان الاجتماعي لمسنينا؟ هل سيساعد البلد على تقليص الفواصل الإنمائية والرقمية التي تحرمنا حاليا من إمكانية المشاركة الكاملة والمنتجة في الاقتصاد العالمي؟ وأود أن يكون بإمكاني الرد بالإيجاب على هذه الشواغل وأن أؤكد لهم أن الألفية الجديدة ستأتي إليهم بالسلام والرخاء.

وإنني أدرك، مع ذلك، أن آمال وبشائر هذا الحدث لن تتحقق إلا مع وجود عزم قوي ومشترك من جميع الدول، على ابتداع رؤيا جديدة واستراتيجية جديدة لتحقيق التنمية الدولية المستدامة. وأدعو زملائي، رؤساء الدول والحكومات، إلى الانضمام إلى مشروع إقامة عالم رائع جديد لهذا الجيل ولجميع الأجيال المقبلة. وشكرا لكم.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد جيانغ زيمين، رئيس جمهورية الصين الشعبية.

الرئيس جيانغ زيمين (تكلم بالصينية): في الألفية السابقة وفي القرن العشرين، تعرض الجنس البشري لكوارث ومحارق واجتاز عمليات كفاح مريرة وأنجز مشاريع مبتكرة. وفي القرن الحادي والعشرين والألفية الجديدة، ستواجه البشرية، حتما، اختبارات وتحديات غير منتظرة، وستحقق، بالتأكيد، تغييرات تاريخية جديدة وبالغة الأهمية، وقفزة كبيرة إلى الأمام.

لقد انتهت الحرب الباردة. وتتجه الحالة الدولية إلى الاسترخاء، بشكل عام. وتكتسب الاتجاهات نحو تعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية زخما. ويتقدم العلم والتكنولوجيا بسرعة فائقة. كل هذا يتيح للإنسانية فرصة نادرة لتحقيق التنمية. والسعي وراء السلام والتنمية موضوع عصرنا ويمثل التطلعات المشتركة للشعب في جميع أنحاء العالم. ولكن لم يتم بعد تبديل النظام السياسي والاقتصادي الدولي غير المنطقي القديم. وما زال أمامنا طريق طويل قبل التوصل إلى حل للقضيتين الاستراتيجيتين المتمثلتين في السلام والتنمية وإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد ومنصف.

وشعوب بلدان عديدة ما زالت تعاني من ويلات الحروب والاضطرابات. وما زالت سياسة الهيمنة والقوة قائمة. وتنشأ صراعات محلية بصورة مستمرة. وتتسبب القوى الانفصالية والإرهابية والمتطرفة المختلفة النوعية في أضرار لا تنقطع للمجتمع الدولي. وهناك وعي كبير بقضايا البيئة والمخدرات واللاجئين وغير ذلك من القضايا العالمية. وتظل كثير من البلدان النامية تواجه صعوبات عديدة في تنميتها الاقتصادية. ويزداد اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب والهوة بين الفقراء والأغنياء. ولم تستفد جميع البلدان من التقدم الحديث في مجال العلم والتكنولوجيا ومن العولمة الاقتصادية. ويزداد اختلال التوازن في التنمية العالمية سوءا. وما زال الكوكب الذي نعيش فيه بعيدا عن الاستقرار والهدوء.

ويخبرنا التاريخ وتخبرنا الحقائق على حد سواء أن البلدان لا تستطيع العيش في وئام ما لم تتبع المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتمتثل بدقة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. فإحلال أمن مشترك للجميع يعتبر شرطا أساسيا لمنع الصراعات والحروب.

ويجب التخلي إلى الأبد عن عقلية الحرب الباردة، ويجب وضع مفهوم أمني جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة، والتعاون. وينبغي حسم

جميع النزاعات الدولية والصراعات الإقليمية بالطرق السلمية. وتقدم عصرنا يتطلب تعزيز شكل دولي متعدد الأقطاب، وهذا في مصلحة شعوب جميع البلدان. كما أنه سيسهم في السلم والأمن العالميين.

وبغية تعزيز ودعم تنمية البلدان النامية، والتخفيف من حدة الفقر، بل والقضاء عليه، من الضروري أن نحترم احتراما كاملا حق شعوب جميع البلدان في أن تختار بحرية نظمها الاجتماعية وطرق تنميتها. ويجب تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب على أساس المساواة، في حين أنه يجب التوسع أيضا في التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية على تعزيز وتدعيم قدراتها على التنمية الذاتية التي يتعين عليها أن تعطيها أهمية قصوى، وأن يوفر لها المزيد من المساعدة والعون في المجالات التكنولوجية، والمالية، والمجالات المتعلقة بالموارد البشرية والخبرة الإدارية. ويجب خفض ديون البلدان النامية أو إلغائها، وزيادة المساعدة الرسمية المقدمة إليها، دون ربطها بأية شروط، لكي يتسنى لها أن تتشاطر ثمار العولمة الاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي جنبا إلى جنب مع البلدان المتقدمة النمو. ويجب المناداة بمبدأ الديمقراطية وتنفيذه في تسيير الشؤون العالمية لصيانة السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة.

وجميع البلدان أعضاء متساوون في المجتمع الدولي، لهم الحق في المشاركة في الشؤون العالمية وفي إدارتها. وعالمنا يتميز بالتنوع. وكل أمه وبلد يسهم في تقدم الحضارة الإنسانية. ويجب أن نعزز التبادل بين مختلف الحضارات بروح من المساواة والديمقراطية، وأن نشجعها على التعلم من بعضها البعض لكي تحقق التقدم المشترك.

واليوم، يجب أن يكون مصير العالم في أيدي شعوب جميع البلدان. وفي هذا القرن الجديد، تقع على عاتق الأمم المتحدة مهمة أكثر مشقة. ويجب أن تكون مكانا تدير فيه جميع دولها الأعضاء شؤونها الدولية بالمشاورات والوسائل الديمقراطية. وليس لبلد أو لكتلة من البلدان أن تستخدم الأمم المتحدة وقت حاجتها إليها ثم تتخلى عنها عند زوال تلك الحاجة. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها أن يتبعا اتجاه التاريخ عن طريق إدخال الإصلاحات الضرورية والواجبة بموجب مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، لكي يتسنى الإعراب عن إرادة جميع الدول الأعضاء فيهما، وبخاصة البلدان النامية.

وتتبع الصين دائما مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتدعم المنظمة في الاضطلاع بدورها الهام في حماية السلم العالمي والأمن الدولي ومعالجة القضايا العالمية. وستفي الصين دائما بواجباتها والتزاماتها. إن حضارة الصين من أعرق حضارات العالم. لقد أضافت إلى مجد الحضارة الإنسانية. وتنمية الصين إسهام في سلام العالم وتنميته. وشعب الصين محب للسلام ويسعى بدأب من أجل حماية السلام والاستقرار العالميين. ولن تسعى الصين أبدا إلى الهيمنة. وهذا التزام رسمي من شعب الصين يقدمه إلى العالم.

وأنا مقتنع بأنه رغم الصعوبات والتقلبات المحتملة للتطورات في الحالة العالمية وفي تنمية المجتمع البشري، فإن عالمنا سيحقق في نهاية المطاف حضارة أسمى، ويحرز تقدما في جميع المجالات. وأرجو أن تضطلع جميع البلدان والشعوب المحبة للسلام والمتطلعة إلى التقدم بالعمل معا وبدفع التاريخ صوب مستقبل مشرق.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية.

ولي العهد الأمير عبد الله (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): باسم أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، أحييكم بتحية الإسلام، داعيا الله جلَّت قدرته أن يوفق لقاء القمة التاريخي هذا ومواكبته لتطلعات ستة آلاف مليون إنسان هم سكان كوكبنا الذي يعقدون عليه الكثير من الآمال.

إن بلادي تعتز بأنها إحدى الدول المؤسسة لهذا الصرح الكبير، الأمم المتحدة، وتفخر بأنها كانت، وما زالت، عضوا نشطا وفعالا تجاه أعمالها ومهماتها. وتؤكد اعتقادها الراسخ بأن الأمم المتحدة تبقى أمل البشرية الأكبر، بعد الله جل جلاله، في تحقيق تجنب الأجيال القادمة ويلات الحرب رغم ما قد يشوب آليات العمل من شوائب أو يعترضها من عقبات أو صعاب.

إن هذا الاجتماع مخصص لمراجعة دور الأمم المتحدة، ماضيها، وحاضرها. وإنها لعلامة نضج ووعي أن نقف مع أنفسنا لتقييم ومراجعة ما أنجزناه وما ينبغي لنا إنجازه. ومن هذا المنطلق أرجو أن تسمحوا لي أن أتحدث معكم بصراحة تامة وأتساءل عن الأهداف النبيلة التي قامت عليها الأمم المتحدة وسلامة وصون تلك الأهداف التي تشكل المهام والمسؤوليات الأساسية لمنظمتنا. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى ما جاء في تقرير معالي الأمين العام المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليه من هذا العام من أن المجتمع الدولي لم يتمكن من تحقيق السلام والأمن الدوليين رغم كل ما بذل من جهد لتحقيق أهدافه الواردة في الميثاق. وإنني أتفق مع معاليه حول ما جاء في تقريره إلى مجلس الأمن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وهو أن منع وقوع النزاع أكثر جدوى وأقل تكلفة من حفظ السلام. وفي اللغة العربية مَثَل حكيم يقول الوقاية خير من العلاج.

ولذلك يسرني الإعلان عن تبرع المملكة العربية السعودية بما يعادل ٣٠ في المائة من الميزانية المقترحة لصندوق العمل الوقائي، الذي أقيم بمبادرة خيرة من معالي الأمين العام، وآمل أن تثمر جهود الصندوق في تحقيق أهدافه.

لقد نص الميثاق على ممارسة التسامح وحُسن الجوار. ولنا أن نتساءل أين نحن من ذلك؟ إن التسامح لا يتحقق مع العدوان أو الاحتلال. فهناك صراع قارب الخمسين عاما لاسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة الذي سلبت مقدساته وانتهكت سيادته التي أراد انتزاعها عن القدس الشريف. هذا الصراع الذي نشأ نتيجة لقرار من الأمم المتحدة، ولا يزال مستمرا بسبب الإخفاق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ونسأل كذلك، أين نحن اليوم من تحقيق الأهداف المتضمنة في الميثاق والمتصلة بضمان حقوق الإنسان الأساسية بغية المحافظة على كرامة الإنسان وقيمته، إذ أدركنا أن هناك ٣ بلايين نسمة أي قرابة نصف عدد الجنس البشري يعيشون على دولارين في اليوم أو أقل؟ وهناك ألف مليون إنسان يجهلون مبادئ القراءة والكتابة وعدد مماثل يعاني من البطالة الجزئية أو الكاملة.

إن حقوق الإنسان كما نفهمها نحن المسلمون هي هبة من الله من الخالق لا يملك أحد حق مصادرتها أو سلبها وليست شهادة حسن سلوك يقدمها بعض البشر للبعض الآخر بدعوى التفوق الأخلاقي على الآخرين. إن هذه الحقوق والمبادئ توجد في أعماق كل الحضارات الإنسانية. ولا يصح النظر إليها بمعزل عن الحضارة التي نشأت منها. كما أنه من الصعب أن تفرض على إنسان أو مجتمع مفاهيم ترفضها معتقداته ومبادئه وأخلاقه.

لقد قررت الأمم المتحدة إعلان السنة القادمة سنة حوار بين الحضارات وأنني إذ أشيد بهذا القرار الذي جاء في وقته أتمنى على أجهزة الأمم المتحدة المعنية بهذا الحوار أن تكرس جزءا من الوقت والجهد لدراسة ما قدمته كل حضارة لمفهوم حقوق الإنسان، وجزءا من الوقت والجهد للبحث عن صيغة تجمع بين عالمية هذا المفهوم وبين المبادئ والقيم التي لا يمكن لأي أمة أن تتخلى عنها.

يجمع الباحثون على أننا مقبلون على حقبة جديدة من تاريخ البشرية تم التعارف على تسميتها العولمة. وهذه الظاهرة تحمل معنى زوال الحواجز والحدود وتتيح حرية الحركة على نحو غير مسبوق في عمر البشرية. ومع أنها تحمل بين طياتها فرصا جديدة للإثراء والتواصل الحضاري والإنساني وفرصا لتقوية الأواصر بين بني الإنسان. غير أن هذا الجانب المشرق للعولمة يقابله جانب مظلم لا يجوز أن نتجاهله. وهو يتضمن مخاطر وتهديد على وجه الخصوص للمجتمعات الفقيرة والصغيرة في أسرتنا الدولية.

إن هناك مجتمعات عديدة تخشى ذوبان هويتها الأصيلة في ظل تيار الغزو الالكتروني. وهناك مجتمعات أخرى ستواجه خطر الإفلاس التام حين تتعرض اقتصادياتها الضعيفة للمنافسة من الاقتصاديات الأقوى والأكثر رسوخا. ويتبع ذلك أنه إذا لم يتم ضبط سلبيات العولمة فإن ذلك سيؤدي إلى عواقب قد تطفئ بريق الآمال المعقودة عليها، بحيث تتحول إلى صراع قديم باسم جديد. صراع بين الأقوياء والضعفاء تكون نتيجته الحتمية هيمنة الشمولية الخانقة واندثار العديد والتنوع الإيجابي.

إن جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عبر العقود الماضية كانت عاملا هاما من عوامل ولادة العولمة. وقد واكب ذلك جهود دولية لتحرير التجارة وإعادة الاقتصاديات الموجهة إلى آليات السوق. كما واكب ذلك محاولات متعددة لفتح الآفاق أمام الأفكار والمعلومات.

إننا نشيد بجهود منظمة الأمم المتحدة في إزالة الحواجز ونود أن نذكر بنفس الوقت بمسؤولياتها التاريخية تجاه ضرورة ضبط الحركة السريعة بعد غياب تلك الحواجز. فمن الملاحظ أن مواجهة العولمة في صورتها الحالية في غياب الانضباط والتحكم قد نجم عنها العديد من حالات عدم الاستقرار في كثير من المجتمعات، سواء في أوساط الدول النامية أو صفوف الدول المتقدمة. ولهذا فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى أن تقوم بدور المنظم لعملية العولمة حتى لا تتحول إلى طوفان جارف تنهار بسببه الضوابط التي لا غنى عنها في تماسك المجتمعات واستقرارها وأمنها. وفي هذا السياق، أرجو ألا نخرج من هذا التحليل مثقلين بروح التشاؤم، بل بروح المسؤولية المتفائلة التي ترى في المزيد من التحديات دعوة إلى بذل المزيد من الجهود للتعامل معها.

إن جدول أعمال هذا اللقاء يحتوي على أكثر من ٢٠ مشروعا تستهدف تفعيل دور الأمم المتحدة وتطويره. ولا شك لدينا بأن تبنيكم لبعض هذه المقترحات سوف يقترب بنا خطوات وخطوات نحو تحقيق أهدافنا المنشودة. إن الحديث عن التقنيات والآليات أمر ضروري جدا ولكن هذا الحديث لن ينتج عنه أي شيء ما لم يكن هناك تغيير في النوايا ويتبعه تغيير في الإرادة.

واختتم كلمتي هذه مستذكرا قول الحق عز وجل إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيسة المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أناشد المشتركين في المناقشة العامة أن يراعوا قدر المستطاع الفترة الزمنية المقدرة لكلماتهم

والتي أبلغوا الأمانة العامة بها. الأمر الذي من شأنه أن ييسر إلى حد كبير عمل الجمعية العامة.

ستستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة دولة السيد ديفيد أودوسون، رئيس الوزراء بجمهورية آيسلندا.

السيد أودوسون (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): الأمم المتحدة تحتل مكانة فريدة للقيام بمهمة التصدي للتحديات العالمية الكثيرة التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر، ولقد قامت بالفعل بأعمال كثيرة في هذا الصدد.

والواقع أنه يمكن القول إن العالم، مع تزايد العولمة، يحتاج إلى الأمم المتحدة أكثر من ذي قبل. وفي الوقت نفسه هناك حاجة متزايدة إلى المنظمة. ومن بين عواقب تنامي العولمة جعل الأفكار والمعلومات أيسر منالا للعالم كله. ومن ثم ينتشر بين الناس في شتى البقاع وعي جماعي بالحقوق الأساسية في الديمقراطية وسيادة القانون، كما لم يعهد من قبل.

ومن أدلة ذلك أن استقصاءات الآراء حول السلوك العالمي إزاء الأمم المتحدة تبين أن حقوق الإنسان قضية مركزية في تطلعات الناس من الأمم المتحدة. ومن المنتظر على أي حال أن تزداد هذه التطلعات قوة وتحتاج الأمم المتحدة إلى أن تستجيب لها. فالأزمنة الجديدة وزيادة الطلبات تقتضيان إجراء تغييرات في تنظيم وعمل الأمم المتحدة. ومن ثم يصبح مجلس الأمن طفل زمانه ويتعين التعجيل بإصلاحه. ثم إن سجل المنظمة في عمليات حفظ السلام لم يكن سويا إلى حد ما على مدى العقد المنصرم. بيد أن للأمم المتحدة بخبرتها القيمة في هذا الميدان إمكانات كبيرة لتعزيز السلام في مناطق الصراع. وتستحق مبادرة الأمين العام بإجراء دراسة خاصة لعمليات حفظ السلام كل ثناء. فهذا تقرير جيد الإعداد سوف يساعد المنظمة على وضع استراتيجية واضحة لهذه القضية الهامة.

ورغم أن عدد سكان آيسلندا قليل فقد أسهمنا بالموظفين الطبيين وضباط الشرطة في عمليات حفظ السلام في البلقان. وتعد الحكومة الآيسلندية الآن مقترحات لزيادة وتوسيع مشاركتنا في الجانب المدني من عمليات حفظ السلام. ومن ثم فقد أبديت ملاحظة دقيقة بوجه خاص تبين أن التقرير يدعو إلى زيادة التشديد على سرعة مشاركة موظفي حفظ السلام المدنيين، كالشرطة والمحامين وسائر الخبراء بغية التعجيل بإرساء مصالحة وسلام دائمين بين أطراف الصراع.

وفي نهاية المطاف فإن إمكانات الأمم المتحدة لفعل الخير تعتمد على إرادة دولها الأعضاء ونحن نمثلها هنا. وبينما هذا الأمر صحيح تماما فمن الواضح أيضا أنه نوع من الحشو. وهذا واقع سياسي تواجهه حتما منظمات دولية كالأمم المتحدة مثلا وسيما فيما يتعلق بقضايا الأمن. ويجب ألا تحجب الشكاوى من عدم الرغبة بين الدول الأعضاء ما تحققه من نجاح في ميادين عديدة. بيد أن من الواضح أن واجب جميع الأعضاء أن يكفلوا توفير الموارد الكافية لأن تضطلع الأمم المتحدة بالمهمة التي عهدنا بها للمنظمة. ومن غير المقبول أن تعاني الأمم المتحدة من الحرمان من الأموال، بل والأسوأ من ذلك لو تأخرت الدول الأعضاء عن تقديم المساهمات المطلوبة أو فشلت في تقديمها إطلاقا. وفي الوقت نفسه لا يزال ثمة مجال لتحسين عمليات الأمم المتحدة وفعاليتها. ومقترحات الأمين العام في هذا الصدد لازمة وجديرة بالتأييد.

ومن مجالات أنشطة الأمم المتحدة تحركها المتزايد إلى بؤرة الضوء. وأنا أشير هنا إلى القضايا البيئية التي تكون في الغالب عالمية الطابع ويتعين حلها على هذا الأساس. ولتحقيق ذلك بأقصى قدر ممكن من النجاح لا بد ألا يقتصر بحثنا على كيفية التقاسم العادل بين الدول المختلفة للتكاليف

التي تنطوي عليها تلك الحلول، بل يمتد إلى كيفية جني أقصى فائدة للمجتمع الدولي بأسره.

ومن أمثلة ذلك ما يتعلق بتنفيذ بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ. فكما يوضح الأمين العام في تقريره للألفية ثمة حاجة واضحة إلى زيادة الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ويستتبع هذا أن إمكانات استخدام موارد الطاقة المتجددة في الصناعات كثيفة استخدام الطاقة يجب ألا تقيد، حتى ولو أدى ذلك إلى زيادة في انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان التي تتوافر بها موارد هذه الطاقة. فتلك الانبعاثات سوف تحدث بوضوح حيثما تعمل تلك الصناعات الكثيفة استخدام الطاقة. ولذا فإن تنفيذ بروتوكول كيوتو ينبغي أن يتم على نحو يشجع على تعيين مواقع تلك الصناعات بقدر الإمكان في أماكن تتوافر بها موارد نظيفة للطاقة المتجددة، حتى يمكن تقليل الانبعاثات الكلية إلى أدنى حد. وهذا يمثل فائدة عالمية للبيئة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي الأونرابل سعيد موسى رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية في بليز.

السيد موسى (بليز) (تكلم بالانكليزية): الإخوة والأخوات جميعا، لقد تكلم كثير من زملائي عما يجري من أخطاء في عالمنا: الفقر والظلم والتفاوت والعنف والكراهية والجشع وهي تدمر الأرض وسكانها. ونحن جميعا نعرف الحقائق، ونصدم جميعا حين تصم آذاننا أحيانا الإحصاءات المخيفة التي تظهر المدى الذي لا يصدق والذي وصلت إليه شرور الإنسان وغباؤه مما يجلب علينا البؤس والمعاناة بصورة مفزعة.

وإنني لأتساءل: هل هذا الأمر الواقع خارج عن السيطرة؟ وهل نصدق أن هذه المشاكل لا يمكن تتبع آثارها وأنه لا يمكن عمل شيء؟ أم هل نتحلى بالشجاعة والإرادة السياسية لاتخاذ القرارات العملية والتعاونية اللازمة لكفالة مستقبل مشترك وأفضل لشعوبنا؟

كنا في الماضي ننتظر الحلول من الدول. أما اليوم فمركز الحكم الفعلي تغير بشكل درامي. وأصبحت المنظمات عبر الوطنية والمتعددة الأطراف تتحكم في حياتنا؛ فهي وكالات لما يمكن أن نسميه الحكومة العالمية القائمة بالفعل. وتلك الحكومة قوية، فهي تحكم العالم أجمع؛ ولكنها ليست ديمقراطية. وهي ليست عادلة، وهي لا تتحمل أي مسؤولية.

وإذا ما أردنا لمنظمة الأمم المتحدة هذه أن تحقق أهدافها السامية، بل وإذا أردنا لها أن تظل مهمة في القرن الحادي والعشرين، يجب أن نعيد تشكيلها لتكون منظمة تبتعد بالحكم العالمي عن القلة التي تعيّن نفسها، وتضفي مزيدا من الديمقراطية على كل عملياتها.

ويجب أن تمنح الأمم المتحدة ذاتها، لكي تعمل بصورة ديمقراطية ومسؤولة، سلطة تحميل كل وكالة للحكم العالمي مسؤولية؛ وتنشئ آليات للتقويم والتصحيح بشكل منتظم، مع الأداة التي تكفل الامتثال. ويجب أن يفرض على هذه المنظمات العمل وفقا لمبادئ التنمية المستدامة التي تضع الناس في اعتبارها الأول.

إن منع الصراعات القاتلة والقضاء على الجوع والفقر المزمن، ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المميت وسائر الأمراض المعدية وإدارة الاحترار العالمي ومواجهة الجريمة والعنف السائدين، وإغلاق التفاوت الرقمي وتحقيق نوعية عالمية في التعليم أي ضخامة المهام العاجلة والملحة التي تنتظرنا، مسألة أكبر من أن تعالج دون تضافر العمل.

إن العولمة تتيح فرصا هائلة للازدهار والأمن ورفاه الإنسان، لكن ذلك لن يحدث إلا إذا تحمل مهندسو العولمة المسؤولية، أو إذا أصبحت عولمة تضامن.

وفي الدول الصغيرة الكثيرة من أمثال بلدي، أصبحت اقتصاداتنا هشة وضعيفة. فنحن نعيش في الهوامش ونخشى أن تزيد العولمة الجامحة تهميشنا. ولكن يجب أن نتحلى بالجسارة وأن نواجه المستقبل مقتنعين بأن نستطيع معا أن نصوغ عولمة أكثر مسؤولية وإنصافا. ففي زمن استقلال بليز ألزمنا أنفسنا بوضع إطار اجتماعي اقتصادي تكافأ فيه مبادرة الفرد بصورة كافية في نطاق بيئة مسؤولة اجتماعيا تلبى فيها احتياجات شعبنا من التعليم والرعاية الصحية وجميع الضرورات الأساسية. وسنحافظ على ذلك الالتزام.

خلال النصف الأخير من القرن الماضي كافحنا من أجل وضع حد للاستعمار وتحرير دولنا وحكمها ديمقراطيا. والآن، نحن على موعد جديد مع التاريخ: لنضفي الطابع الديمقراطي على الحكم العالمي السليم، ولنتشاطر مستقبلا أفضل وأوفر إنتاجية يمكننا جميعا أن نعيش في ظله بكرامة وفي سلام.

نطلب من الله العلي القدير الهدى فيما نقوم به من مداولات وأعمال.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد ايهود باراك، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في دولة إسرائيل.

السيد باراك (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): قبل ثلاثة ألفيات أشعل النبيان أشعياء وميخا في القدس شعلة الوئام والعدالة فيما بين الأمم وقالا ما يلي:

”فيضربون سيوفهم سككا وأسنتهم مناجل فلا ترفع أمة على أمة سيفا ولا يتعلمون الحرب من بعد“. (الكتاب المقدس، ميخا، الفصل الرابع: ٣)

ومنذ ٢٠٠٠ سنة واليهود في جميع أرجاء العالم يتجهون صوب القدس، موطن معبد الله، ويصلون ثلاث مرات كل يوم ويكررون العهد الذي قطعه أجدادهم المنفيون على أنفسهم:

”إن نسيتك يا أورشليم فلتنسني يميني“. (الكتاب المقدس، المزامير، الفصل المائة والسادس والثلاثون: ٥)

إن القدس، العاصمة الأبدية لإسرائيل، لتدعو الآن إلى سلام الكرامة والشجاعة والأخوة. ونحن نسلم بأن القدس مكان مقدس أيضا بالنسبة للمسلمين والمسيحيين في جميع أرجاء العالم، وأنها عزيزة على قلوب جيراننا الفلسطينيين. والقدس ستظل موحدة ومفتوحة لكل من يحبها.

وفرصة إحلال السلم في الشرق الأوسط أصبحت الآن في متناول اليد، ويجب ألا تفوتنا، ونحن نتوخى قيام سلم يحافظ على المصالح الحيوية لكلا الجانبين وعلى كرامتهما. بيد أنه إذا ما كان لنا أن ننجح، لا يمكن لأي جانب من الجانبين أن يحقق أحلامه ١٠٠ في المائة. وخلال المفاوضات مع سوريا ومع الفلسطينيين، ومن خلال انسحابنا من لبنان، أوضحت حكومتي أن من الممكن أن تتخذ قرارات مؤلمة من أجل السلام. وما زلنا ننتظر لنرى ما إذا كان من الممكن أيضا لنظرائنا أن يرقوا بأنفسهم إلى مستوى هذه الساعة العظيمة.

ويمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقوم بدور جوهري من خلال تشجيع عملية المصالحة البالغة الصعوبة ومن خلال معارضة اتخاذ أية تدابير أحادية الجانب

قد تسبب دورة جديدة من أعمال العنف وتقضي على احتمالات إحلال السلام.

وإنني لأدعو الرئيس عرفات إلى الانضمام إليّ في هذه الرحلة التاريخية. فنحن قد وصلنا إلى حدود نهر الروبيكون ولن يمكن لأي منا أن يعبره بمفرده. وسيحكم التاريخ على ما سنفعله في الأيام والأسابيع القادمة. فهل كانت لنا الشجاعة والحكمة الكافيتان لتوجيه منطقتنا عبر مياه نهر الريبة العميقة إلى أرض مصالحة جديدة؟ أم أننا تراجعنا بعد أن وصلنا إلى حافة النهر واستسلمنا ووقفنا ننتظر الموجة المتصاعدة من الدماء المراقة والحزن؟

قبل خمسين سنة، أدت صدمة الحرب العالمية الثانية وأسوأ ما شاهدنا من إبادة جماعية إلى قيام قادة العالم بإنشاء الأمم المتحدة. ونيابة عن دولة إسرائيل، أشيد بالسيد كوفي عنان، الأمين العام، على تفكيره وبراعته في عقد مؤتمر القمة هذا الذي يبين بقوة إمكانية وجود تضامن بيننا، وحدود الأديان والثقافات قد تراجعت الآن أكثر من أي وقت مضى فأوضحت مدى التقارب بين آمالنا ومخاوفنا، وقلة الوقت المتاح على هذا الكوكب لكل واحد منا، وكم من أمور ما زال علينا أن نصلحها ونعالجها. فإذا ما تحلينا بالشجاعة الكافية اللازمة لإعلان حقيقة بسيطة ولكنها عميقة مفادها أن القادة في كل مكان يتحملون المسؤولية عن المحن التي تلم بالأفراد في أي مكان، فإننا نكون قد اقتربنا جدا من تحقيق الرؤى النبوية التي أعلن عنها في القدس قبل وقت طويل.

وليكن هذا الاجتماع التاريخي بشير أمل للإنسانية جمعاء. ولنتحل بالوحي والقوة اللازمتين لنورث أبناءنا عالما أفضل ومستقبلا أكثر إشراقا وحياة أكثر أمانا فهو في متناول أيدينا.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد برتي أهيرن، رئيس وزراء أيرلندا.

السيد أهيرن (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): طوال مدة عضويتنا في الأمم المتحدة البالغة ٥٠ سنة، أيدت أيرلندا بثبات هذه المنظمة. ودائما ما كنا نقدر انجازاتها حتى وإن أدت أحيانا نواقصها إلى إصابتنا بالإحباط وأدت اخفاقاتها إلى إثارة أحزاننا. وحرصنا على أن نستغل بجدية الفرص ونتحمل المسؤوليات التي تنطوي عليها عضويتنا، فيما يتعلق مثلا بإسهاماتنا في مجالات حفظ السلام ونزع السلاح والتنمية وحقوق الإنسان والأعمال الإنسانية ومن ثم فإن أوراق الاعتماد التي أتت بها أيرلندا إلى مؤتمر قمة الألفية هذا إنما هي أوراق اعتماد عضو من أعضاء الأمم المتحدة بالغ الالتزام.

بيد أنه ينبغي لمؤتمر القمة هذا أن يتجاوز مجرد إعادة الإعلان عن الالتزامات. ويجب أن يكون مؤتمر قمة للمصارحة وللأهداف الدقيقة، فإن الوثيقتين الرئيسيتين اللتين أعدتا لأغراض هذا الاجتماع وهما – ”نحن الشعوب“ التي أعدها السيد كوفي عنان، الأمين العام (A/54/2000)، وتقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام (A/55/305) إنما أعدتا في الاتجاه الصحيح والوثيقتان واضحتان وتتضمنان تحليلات صريحة واقتراحات محددة تشكل تحديا لنا، فهما ترغماننا على إعادة التركيز على المهمتين الأساسيتين لهذه المنظمة وهما: التصدي للحروب والتصدي للفقر.

إن الإحصاءات المتصلة بالفقر وعدم المساواة في عالمنا هذا لتصيبنا بالصدمة وتجعلنا نشعر بالعار. فنصف سكان العالم يكافحون من أجل العيش بأقل من دولارين في اليوم الواحد، ويعيش أكثر من بليون نسمة بأقل من دولار

واحد؛ ويعمل ربع مليون طفل في الـ ١٤ سنة من عمرهم وأقل في ظروف مروعة أحيانا؛ ويموت الناس بفعل أمراض من الممكن الوقاية منها أو علاجها فخلال الدقائق الخمس التي ستستغرقها مخاطبتي للجمعية سيموت ١٠ أشخاص متأثرين بإصابتهم بالملاريا.

وقبل سنوات كثر الكلام عن نظام عالمي جديد. ونحن نشهد في الواقع فجر نظام جديد. وللعولمة قدرة هائلة على تغيير اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. ولكن إذا لم تخضع العولمة إلى نظام من القيم، فإنها ستؤدي إلى عالم أكثر اختلالا. وستظل ساحة اللعب المستوية سرابا ما دام يعاني أغلب اللاعبين من سوء التغذية وسوء التدريب وسوء الإعداد.

ولعل عبارة ''نظام عالمي عادل'' تلخص بصورة أفضل ما ينبغي أن نعمل جاهدين من أجله. فهي تقر بأننا نعيش في مجتمع، وليس في سوق. وتعترف بمفهومي العدالة والتضامن الإنساني. وتسلّم بأنه على الرغم من أن الجميع لا يعيشون بطريقة واحدة، فإن الكرامة والعيش الكريم من حقنا جميعا.

والالتزام الصادق بالعدالة له آثار على صنع القرار في كل مجال من المجالات: التجارة، والاستثمار وخفض الديون، وكذلك في الصحة، والعمل والمساواة بين الجنسين، وطائفة أخرى. وقد يكون هناك إسراف في الكلام عن ''التلاحم''، ولكن ثمة تقتير في استعماله كمنهج. ويسرني أن يتضمن الإعلان الذي نوشك على اعتماده في مؤتمر القمة هذا طائفة واسعة من الالتزامات، وتعني العبارات المحددة والجداول الزمنية أننا يمكن أن نكون وسنكون خاضعين للمساءلة عن التنفيذ. وإذ كنا نحث على تماسك سياسة الأمم المتحدة وتحديد أهدافها، يجب أن نكون مستعدين على الصعيد الفردي لاعتماد نفس قواعد السلوك.

والازدهار الذي تتمتع به أيرلندا حاليا يلقي على عاتقنا مسؤولية معينة. فقبل مائة وخمسين سنة كنا بلدا تدمره المجاعة. وعندما انضممنا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥، كنا أفقر كثيرا من معظم جيراننا الأوروبيين. واليوم لدينا واحد من أسرع الاقتصادات نموا في العالم.

وينبغي لتاريخنا أن يجعلنا كرماء، وقد فعل: فالايرلنديون لهم تقاليد عريقة في العمل في خدمة الآخرين، وأظهروا باستمرار سخاء غير عادي في تبرعاتهم الخاصة لمشاريع التنمية. وخلال السنتين الماضيتين زادت المساعدة الايرلندية الإنمائية الرسمية بمعدل يضاهي أسرع معدل لأي بلد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

واليوم، بالنيابة عن حكومة وشعب أيرلندا، أود أن أعلى على الملأ التزاما في هذا المحفل بالوفاء التام بهدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونضع الآن هدفا مؤقتا لتوسيع البرنامج بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ ليبلغ ٠,٤٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي، وسنبلغ هدف الأمم المتحدة في نهاية سنة ٢٠٠٧.

وبغية التأكد من أن يكون لهذا التوسع الكبير أعظم الأثر، نبدأ الآن في إجراء استعراض لهيكل ونطاق برامجنا للمعونة. غير أننا سنواصل التركيز بوضوح على تخفيف حدة الفقر، وستعكس سياساتنا العلاقة الأساسية بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية. وسنعمل بوجه خاص لتوسيع فرص الحصول على التعليم الابتدائي، ومعالجة وباء الإيدز ومتلازمة نقص المناعة المكتسب وتحسين وضع بعض أكثر الفئات ضعفا في العالم.

والتزام أيرلندا بترع السلاح معروف تماما، وقد أظهرنا اتساقا واسعا في مواقفنا، من مبادرتنا المتعلقة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية قبل ٤٠ سنة إلى أنشطتنا

الحالية في التحالف من أجل تنفيذ الخطة الجديدة. ويساورنا قلق بالغ من أن الفرص التي لاحت بعد انتهاء الحرب الباردة لم تُستغل استغلالا كاملا، وسنواصل اغتنام كل فرصة للدفع نحو إحراز المزيد من التقدم.

ومما شحذ التزامنا بتسوية الصراعات حول العالم نجاح عملية المصالحة الخاصة بنا، التي كان دعم المجتمع الدولي لها أمر لا غنى عنه، وكان موضع تقدير عميق. ونحن بدورنا مستعدون للمشاركة بخبرتنا في أي حالة يُرتأى أنها قد تكون ذات فائدة.

ويقتضي حل الخلافات في الكثير من الحالات حفظ السلام بصورة فعالة. وقد وردت في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلاصة منبهة للأذهان، حيث يقول:

> ”فبغير الالتزام المتجدد من جانب الدول الأعضاء، وبدون تغيير مؤسسي كبير وزيادة في الدعم المالي، لن تستطيع الأمم المتحدة أن تنفذ المهام الدقيقة المتمثلة في حفظ السلام وبناء السلام التي ستوكلها إليها الدول الأعضاء في الأشهر والسنوات القادمة“. (A/55/305، الموجز التنفيذي، الصفحة ix)

وهذا ينبغي أن يدفع مجلس الأمن والعضوية عموما إلى العمل. ويجب دراسة التوصيات المتعلقة بالتغيير في السياسة والمؤسسات والتنظيم على سبيل الأولوية العاجلة، ثم العمل بموجبها. وينبغي أن تتوفر رغبة سياسية واسعة للقيام بذلك. وقد ظلت أيرلندا طوال ٤٠ سنة من بين أوائل المساهمين بالأفراد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويحق لنا أن نفخر بقوة وجودة الإسهام الذي قدمته قواتنا المسلحة وشرطتنا إلى الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. ونعتزم اعتزاما كاملا مواصلة ذلك الإسهام. ولكننا نريد أن نفعل ذلك في سياق يتوفر فيه وضوح القصد، والتخطيط الواقعي، والتنظيم المتماسك والتمويل الكافي.

ويذكر الأمين العام في تقريره بحق أن الأمم المتحدة عندما أنشئت قد عبرت عن أعظم آمال الإنسانية في إقامة مجتمع عالمي عادل ينعم بالسلم. فلنتحمل، كدول أعضاء، مسؤوليتنا الجماعية عن مساعدة المنظمة على تحقيق إمكانياتها. وهذه المهمة يجري الاضطلاع بها الآن، وقد ساعدت الإصلاحات التي أجريت ونفذت في السنوات الماضية بالفعل على تعزيز المنظمة وبث الحيوية فيها. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ويجب، على وجه الخصوص، أن نضاعف جهودنا لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا للعالم المعاصر، والعمل على تحقيق التمثيل الجغرافي العادل.

وتريد أيرلندا أن تضطلع بدورها كاملا في عملية التجديد هذه. ولهذا فإننا نسعى، للمرة الثالثة فقط على الإطلاق وللمرة الأولى في أكثر من ٢٠ سنة، إلى الحصول على مقعد في مجلس الأمن في انتخابات الشهر المقبل. ولم تكن هناك أبدا فترة أكثر أهمية ودقة وتحديا لمن يطلب عضوية مجلس الأمن، من هذه الفترة. ولكننا نعتقد أن خبرتنا والتزامنا يؤهلاننا للنهوض إلى مستوى التحدي.

وإن مداولاتنا هذا الأسبوع تجري في مناخ صاف من الدبلوماسية الدولية. ولكن ما تفعله الأمم المتحدة، أو تعجز عن فعله، له أثر على الحياة الحقيقية لعدد لا يحصى من البشر حول العالم. وعلى الرغم من كل جوانب قصورنا، يمكن لعملنا معا أن يخلّف أثرا طيبا. وهذا ما ينبغي ويجب أن نركز عليه في مؤتمر القمة هذا. فلنعمل على أن نغادر في نهاية هذا الأسبوع بفهم متجدد لأهدافنا المشتركة وكيفية تحقيقها بصورة عاجلة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد ماريو فريك، رئيس وزراء إمارة ليختنشتاين.

السيد فريك (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): إننا اليوم في بداية قرن جديد وألفية جديدة. ولم يسبق للبشرية أبدا في تاريخها أن مرت بمثل هذه التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية البعيدة الأثر بهذه السرعة اللاهثة. ونحن في العادة نشير إلى العملية باسم العولمة، حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تمكين الشعوب والربط فيما بينها في جميع أرجاء العالم. وأتت العولمة بمنافع وفرص، ولكنها أيضا تنطوي على مخاطر، وخاصة لمن هم أصلا في موقف محفوف جدا بالمخاطر. وتحديات العولمة أيضا تجعل من الضروري التصدي لمسائل مثل زيادة استيعاب المجتمع لمختلف الفئات، ومشاركة الأطراف الفاعلة من غير الدول وخضوعها للمساءلة. والأمم المتحدة هي المحفل الوحيد ذو النطاق العالمي الحقيقي، وبالتالي فإنها تتيح لنا الفرصة الوحيدة للتصدي لهذه المسائل.

وعالمنا المعتمد بعضه على بعض بدرجة عالية عالم معتل. والتهديدات الخطيرة لرفاهيتنا في المستقبل والتي يعضد بعضها بعضا تتخذ أشكالا عديدة. ويمكننا أن نواجه العديد من هذه التحديات على الصعيد المحلي أو الوطني. إلا أن عددا كبيرا من المشاكل مثل الاحترار العالمي، والنمو السكاني، وتدهور البيئة، والفجوة المتزايدة بين الشمال والجنوب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة يجب التصدي لها في المقام الأول على الصعيد العالمي. ومنظومة الأمم المتحدة توفر المجموعة الواضحة الوحيدة من الآليات المؤسسية للتصدي لها. ونحن نعرب عن تقديرنا لمبدأ المساواة بين الأمم في هذا النهج. ويجري الآن تكوين توافق في الآراء على الصعيد الدولي. وليست المسألة أن يأمر القوي الضعيف إلى أين يذهب، بل رجاحة العقل والاتفاق اللذان يتم التوصل إليهما بعد مناقشة دقيقة هما اللذان يرشداننا إلى الطريق.

وإن مؤتمر قمة الألفية هذا يوافق الذكرى العاشرة لانضمام ليختنشتاين إلى عضوية الأمم المتحدة. إذ انضممنا إلى المنظمة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، عند نهاية الحرب الباردة، حيث أزيل العديد من القيود التي كان على الأمم المتحدة أن تواجهها طوال ٤٥ سنة، وكانت هناك تطلعات كبيرة إلى أن تتمكن المنظمة في النهاية من الاضطلاع بولاياتها. إلا أن إزالة القيود لم تجعل حل المشاكل أسهل من ذي قبل، ولم تكن الأمم المتحدة معدة إعدادا كاملا لمواجهة التحديات المقبلة.

والدعوات الموجهة إلى المجتمع الدولي للعمل عادة ما توجه إلى الأمم المتحدة. والآن، في مستهل الألفية الجديدة، يجب علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نبرهن على رغبتنا في تمكين الأمم المتحدة من العمل بالنيابة عنا. وبالتالي يجب علينا أن نجعل الموارد اللازمة في متناول يد المنظمة، ويجب أن نكون مستعدين لقبول القيود عندما يتعلق الأمر بحريتنا في العمل.

وقد ظل احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحكم القانون من الأمور ذات الأولوية العالية لمشاركة ليختنشتاين في الأمم المتحدة خلال السنين العشر من عضويتنا.

وفي إطار مجموعة البلدان المتفقة في الرأي، شاركت ليختنشتاين بنشاط في العمل من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي تعد أحد الإنجازات البارزة في مجال القانون الدولي، ونرجو أن تبدأ عملها قريبا. وسوف تؤدي المحكمة الجنائية الدولية إلى إقرار المحاسبة الكاملة على ارتكاب الجرائم الأشد خطورة في مجال القانون الدولي. كما أنها ستوفر إمكانية قوية للمساعدة في منع الصراعات. وفي هذا السياق، أود أن أشكر الأمين العام كوفي عنان على تقريره

المعنون ”نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين“ (A/54/2000). وأنا اتفق مع الأمين العام فيما قاله من أن الوقاية تشكل، أولا وقبل كل شيء، تحديا أمام القيادة السياسية، وأن علينا أن نفهم أسباب الصراعات بوضوح إذا أردنا أن نتقيها. ونحن نؤيد ”ثقافة الوقاية“ هذه، وإن كانت هذه العملية ستتطلب جهدا متسقا من كل الأعضاء في الأمم المتحدة، وتغيير التفكير الجماعي الغارق في نهج يقوم على رد الفعل في إدارة الأزمات.

إن مستقبل الأمم المتحدة هام للملايين من البشر. ونحن، الشعوب، من حقنا، وحق الأجيال القادمة علينا، أن نعمل من أجل تعزيز الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية وكفاءة، حتى تساعد في جعل القرن الحادي والعشرين قرن سلام ورخاء للجميع.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة الرايت أونرابل ليستر بيرد، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في أنتيغوا وبربودا.

السيد بيرد (انتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): ستعتمد قمة الألفية هذه إعلانا يعكس رؤيتها للعالم. وسيكون هذا الإعلان وثيقة بالغة الأثر، حافلة بالأهداف الجديرة بالثناء والوعود الجديرة بالإعجاب. وسنؤكد في هذه الوثيقة على أن العولمة ينبغي أن تصبح قوة إيجابية لصالح كل شعوب العالم. وسنقر بأهمية بناء مستقبل مشترك على أساس إنسانيتنا المشتركة. ومن الأهمية بمكان، أننا سنؤكد أن السياسات والتدابير العالمية ينبغي أن توضع بمشاركة فعالة من جانب البلدان النامية حتى يتسنى تلبية احتياجاتها.

لا يثق كثيرون في أن الكلمات التي صيغت بها هذه الرؤية ستقابل بالأفعال اللازمة لجعلها حقيقة واقعة. إذن، ماذا عليّ أن أقول أنا؟ أقول: أدهشوني، وأدهشوا كل الملايين من البشر الذين يعيشون في فقر مدقع. أدهشوا كل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ويحرمون حتى من التعليم الأولي. أدهشوا من يولدون بدون أي توقعات سوى حياة قصيرة بائسة.

أدهشوا البلدان الصغيرة، مثل بلدي. أدهشونا ببيان أن الكبار والأقوياء سيأخذون ظروفنا وآرائنا في الاعتبار، حتى وإن كنا صغارا لا حول لنا ولا قوة.

أدهشوا البلدان المثقلة بالديون، والتي تسدد شعوبها هذه الديون من بؤسها ويأسها، لخزائن الأغنياء.

والشواهد الماثلة أمامنا لا تتيح للفقراء والضعفاء مجالا للسلوى، فالعالم الذي يقف على عتبة الألفية الجديدة لا يزال هو نفس العالم الذي يتباهى فيه الحق بدرع القوة، وترتدي فيه العدالة ثياب الأغنياء.

وحتى هذه الهيئة، الأمم المتحدة مركز أسمى التطلعات الإنسانية قد أصبحت مهمشة بفعل هيمنة قلة قليلة. كما أن مبادئها التي كانت تنادي بعالم يقوم على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقيمته، وبالحقوق المتساوية للرجل والمرأة وللأمم كبيرها وصغيرها، قد أصبحت كلها أصداء جوفاء.

إن استمرار الرفاهية في البلدان الصناعية طوال الأعوام الخمسين الماضية، والأداء المحسن لقلة من البلدان النامية في الآونة الأخيرة، إنما يخفي وراءه حقيقة مروعة، ألا وهي الزيادة الهائلة في عدد من هم أشد فقرا من الناس.

أليست إدانة فاجعة أنه على الرغم من قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتحديد ٢٥ بلدا للاستفادة من مبادرة البلدان المثقلة بالديون بنهاية عام ٢٠٠٠، لم تخفض ديون أي منها حتى الآن.

إن الأجندة السياسية والاقتصادية للعالم الآن يضعها ويمليها قلة قليلة من أقوى حكوماته. ولم تنتحل مجموعة الـ ٧٠ لنفسها دور صانع القرار في العالم فحسب، بل ومنفذه أيضا.

كما يبدو أن أعضاء مجموعة الـ ٧٠ بانتحالهم هذا الدور لأنفسهم، كان دافعهم الاهتمامات السياسية الوطنية الضيقة على حساب المصالح الأوسع للنمو الاقتصادي العالمي والاستقرار السياسي الدولي.

وفي الآونة الأخيرة، واجه عدد من البلدان الصغيرة من بينها أنتيغوا وبربودا أسوأ استخفاف بأحكام القانون الدولي، تلك القواعد التي حددتها الجمعية العامة، وأيدتها محكمة العدل الدولية.

تنص هذه الأحكام بوضوح تام على أنه لا يجوز للدول أن تتدخل في مجالات تقع تحت الولاية القضائية لدول أخرى، كما يحظر على المنظمات الدولية التدخل في الولاية المحلية للدول. ومع ذلك، فإن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي منظمة أنشأتها مجموعة الدول السبع، قامت انفراديا بوضع مجموعة من المعايير لفرض الضرائب التي تريد أن تفرضها على الولايات الأخرى. وتطالب المنظمة أيضا بأن تغير الدول قوانينها الداخلية لكي تسمح لسلطات الضرائب في البلدان الأعضاء في المنظمة بالحصول على المعلومات المصرفية دون قيد أو شرط. وفي حالة رفض الدول الخضوع لطلبات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد هددت الدول الأعضاء في المنظمة بفرض جزاءات على تلك البلدان.

إن حكم القانون قد أصبح حكم الغابة. ولم تعد تطبق القواعد. وأصبحت القوة وحدها هي الحق. ويتم كل ذلك، بالمصادفة، لأن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي المحارب عادة في المعركة من أجل مزيد من التنافس العالمي تعتقد أن الدول الأعضاء سوف تخسر من رأسمالها لصالح الدول الأخرى بسبب نظمها الضريبية الأكثر قدرة على المنافسة. والغريب أن تصف المنظمة أسعار الضرائب التنافسية بأنها ''منافسة ضريبية ضارة''.

ولكي أكون واضحا: إن أيا من هذه الأمور لا علاقة له البتة بغسل الأموال والجرائم المالية الأخرى. وبينما حاول جهابذة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يخفوا موقفهم تحت عباءة الاستقامة الأخلاقية، بإشارتهم إلى آفة بغسل الأموال، فإن ''المنافسة الضريبية الضارة'' لا علاقة لها بغسل الأموال.

وتتناول غسل الأموال مؤسسة منفصلة هي فرقة العمل للإجراءات المالية التي وضعت معايير مستقرة لتقييم البلدان المتعاونة في منع غسل الأموال. ويسعدني أن أقول إن بلدي، أنتيغوا وبربودا، قد اجتاز تقييم فرقة العمل بنجاح في حزيران/يونيه الماضي، وثمة بلدان عديدة واردة في قائمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتصدر مكافحة الجرائم المالية.

وهذا الإجراء من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يستهدف فرض معايير موضوعة من جانب واحد على الدول ذات النظام الضريبي المنخفض، حتى تبرر وجود ما يعتبر مجموعة من الدول ذات الضرائب المرتفعة وتبقي عليه. إن ما تفعله منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خطرا من ناحية القانون الدولي ويخالف عددا لا يحصى من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، نصا وروحا. فإذا كان ميثاق هذه المنظمة يعني شيئا وإذا كان للإعلان الصادر عن مؤتمر القمة هذا أن يضفي مصداقية على الأمم المتحدة. فعلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تكف عن التنمر على البلدان الصغيرة في المفاوضات الثنائية المفروضة عليها وأن تتوقف عن التلويح

بفرض الجزاءات كسيف مسلط كسيف داموكليس على رؤوس تلك البلدان. ويجب على تلك المنظمة أن تقرر وقف هذه العملية الخبيثة، وطرح أي مناقشة للمسائل الضريبية في مكانها السليم أي في محفل متعدد الأطراف.

وهذه المسألة المتعلقة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرها من المسائل المشابهة، تشكل أعراضا لمشكلة أكبر بكثير، هي مشكلة الحكم العالمي. فبلدي يسلم بحق بلدان مجموعة الـ ٧ في أن تكون محور العملية العالمية لصنع القرار وتؤيد هذا الحق. ولكن لا ينبغي أن يكون هذا الحق حصريا فالآخرون لهم أيضا حق المشاركة. ونحن أيضا نمثل شعوبا لها اهتمام مشروع في أسلوب إدارة كوكبنا المشترك.

ولهذا السبب، فإن بلدي على استعداد لتحمل مسؤولية مالية إضافية من أجل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونؤمن أن كل بلد عليه واجب المساهمة في صون الاستقرار العالمي ووقف إهدار حياة الإنسان. وندرك أن هذه المشاركة لها تكلفة، ونحن على استعداد للقيام بدورنا.

ويجب على الدول الكبيرة والقوية، بدورها، قبول وجوب أن تكون طاولة صنع القرارات واسعة بحيث تستوعب ممثلين لجميع شعوب العالم المتقدمة النمو والنامية، الكبيرة والصغيرة.

فعندما نشأت فكرة إنشاء هذه المنظمة قبل ٥٥ سنة، التزم زعماء العالم بإيجاد عالم تحكمه العدالة ويحكمه القانون الأخلاقي. عالم أكدوا فيه أن الحق فوق القوة وأن الصالح العام يجُب الأهداف القطاعية. لكن العالم شاهد تراجعا عن هذه الالتزامات إن لم يكن عكسها، مع مرور الزمن. وفي الوقت الحالي، تشكك شعوب العالم بدرجة كبيرة في ما يذكره زعماؤهم في هذه الجمعية وأقول للجمعية ''فاجئيني وفاجئيهم''.

فليخرج إعلان الألفية الصادر عنا إلى أركان المسكونة الأربعة كبرنامج تنفذه كل أمة لابتداع مستقبل مشترك حقا، قائم على إنسانيتنا المشتركة. وسوف ترحب شعوب العالم بتلك المفاجأة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يلقيه دولة الرايت أونرابل توني بلير، رئيس الوزراء ووزير الخزانة ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد بلير (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تواجه الأمم المتحدة نفس التحدي الذي نواجهه جميعا وهو: كيف نستجيب للتغير. فعليها أن تصبح أكثر تنظيما وأفضل إدارة، مع الإشراف الملائم للمهام الهائلة التي تواجهها. ولحسن الحظ أن لدينا أمينا عاما يتحدث إلينا بقدر كبير من الحكمة والصراحة عما ينبغي القيام به، ويقود أمما متحدة مستعدة للإصلاح. وعلينا، نحن الدول الأعضاء، مضاهاة نشاطه.

أود أن أحدثكم عن أحد مجالات الإصلاح وهو عمليات حفظ السلام. فالأمم المتحدة تكافح اليوم من أجل استيعاب أنواع جديدة من عمليات حفظ السلام التي تتطلبها الظروف الراهنة. فسواء في أفريقيا أو في تيمور الشرقية أو في البلقان لم يعد يكفي تنظيم عمليات ''الخوذ الزرق'' كما لو كانت موجهة بقدر كبير نحو تعيين خط متفق عليه لوقف إطلاق النار بين دولتين موافقتين على وجود للأمم المتحدة. فالحالة النموذجية اليوم هي حالة سريعة التحرك ومتقلبة. والهجوم المروع على موظفي الأمم المتحدة في تيمور الغربية يوضح ذلك بصورة حية.

إني فخور بالدور الذي تقوم به القوات البريطانية في عمليات الأمم المتحدة، لا سيما في سيراليون، حيث يستمر احتجاز جنود بريطانيين كرهائن، في الوقت الحالي. وبينما

نعمل من أجل الإفراج عنهم، يجب أن نشيد بشجاعة والتزام جميع قواتنا في بعثات الأمم المتحدة حول العالم.

بيد أنه يلزم أن يعمل جنود الأمم المتحدة في نظام موجه بشكل أفضل نحو تلبية المطالب المطلوبة منهم اليوم. فنحن نحتاج إلى وحدات مناسبة للأمم المتحدة من أجل حفظ السلام بشكل أنشط، بحيث يمكن نشرها بسرعة، بدلا من القوات التي يتمكن موظفو الأمين العام من جمعها من الدول الأعضاء الممانعة في ذلك.

وهذا يعني إبرام عقد جديد بين الأمم المتحدة وأعضائها. ويجب أن نكون مستعدين لإلزام قواتنا بعمليات الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة أن تغير تخطيطها ومعلوماتها وتحليلها بشكل جذري وأن تعد المزيد من الموظفين العسكريين الفنيين. فتقرير الإبراهيمي (A/55/305) على صواب. وعلينا تنفيذ ذلك، وتحقيقه في غضون فترة زمنية مدتها ١٢ شهرا.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بأفريقيا. فهناك سجل كئيب لفشل البلدان المتقدمة النمو في أفريقيا، وهو سجل يصدم حضارتنا ويخجلها. فليس هناك مكان آخر يموت فيه الناس، دون داع، نتيجة للجوع والمرض والصراع، بأعداد أكبر: هذه الوفيات ليست من أعمال القدر بل من أفعال الإنسان، والحكم السيئ والتنافس بين العشائر، والسرقة والفساد برعاية من الدولة. وليس هناك مكان آخر يتخلف فيه عدد أكبر على الجانب السلبي للفاصل الرقمي والتعليمي المتزايد، حيث يحرم الأطفال من الفرص التي ستحدث تحويلا في حياة الأطفال في أماكن أخرى من العالم.

ومع ذلك، قبل ٣٠ عاما أجري نفس هذا التحليل المحبط عن مناطق في آسيا أو أمريكا اللاتينية. ولكن يمكن أن يكون هناك تغيير. ويمكن أن يكون هناك أمل لأفريقيا. فهناك قيادة سياسية، وفرص تجارية، وفوق كل ذلك من المؤكد أن هناك إرادة من جانب الشعوب من أجل تحقيق مستقبل أفضل في أفريقيا. ويجب أن نكون شركاء في البحث عن هذا التغير وعن هذا الأمل. وبحلول عام ٢٠٠٤، سنكون، في ظل الحكومة البريطانية الجديدة، قد حققنا زيادة في ميزانيتنا للمعونة بنسبة ٧٠ في المائة منذ تولينا الحكم، وكثير من هذه المعونة يقدم إلى أفريقيا. ومع ذلك، ليس لأحدنا بمفرده تأثير حاسم. ومن الضروري للاقتصادات الكبيرة والإرادة السياسية أن تعمل على إحداث التغييرات التي لن تتحقق إلا عن طريق تضافر الجهود.

وينبغي لنا أن نستخدم مؤتمر القمة الفريد هذا من أجل هدف فريد، وهو البدء في الاتفاق على سبيل لتقدم أفريقيا. فلأول مرة يتواجد في مكان واحد هنا القادة الذين يمسكون بزمام مصير أفريقيا. وأحث جميع الأعضاء على توجيه سؤال واحد، وهو ما الذي يمكننا أن نفعله من أجل أفريقيا؟

إننا نريد شراكة جديدة لأفريقيا يتولى فيها الأفارقة القيادة وتلتزم فيها بقية دول العالم، وتعالج فيها جميع المشاكل، ليست كل منها على حدة، بل معا وضمن خطة متماسكة وموحدة. وبريطانيا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها مع بقية دول العالم ومع زعماء أفريقيا في صياغة هذه الخطة.

هذا هو الوقت الذي نجدد فيه الأمم المتحدة، وهذا هو السبب: إن بياناتنا المقتضبة قد لا تغير العالم، ولكن أليس من الأفضل أن نتواجد هنا، نتكلم مع بعضنا البعض بدلا من أن نتقاتل؟ وكثيرا ما نعرب هنا عن نفس المشاعر، إلا أنها على الأقل مشاعر الوحدة، والسلام، والأمل، والتعاون. وقد يصيبنا الإحباط في بعض الأحيان نتيجة للطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة، وإلا أنها، رغم كل عيوبها، قوة تعمل من

أجل الخير، ونرغب في أن تحقق ما هو أكثر، لا ما هو أقل. ولو لم تكن الأمم المتحدة موجودة لتعين علينا أن نوجدها.

وختاما، لا أود أن أترك الأمم المتحدة دون أن أقول هذا: إن معاملة النظام البورمي لأونغ سان سوكي أمر شائن. وأطالب الحكومة البورمية بإطلاق سراحها وأناشد الزملاء من قادة دول العالم بمساندة هذه المطالبة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد غيرهارد شرودر، رئيس وزراء جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد شرودر (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إن فجر الألفية الجديدة وقت يجب فيه أن ندرس ونستقصي معا سبل تدعيم الأمم المتحدة بوصفها المنظمة المركزية لصون السلم والأمن الدوليين. وفي نفس الوقت، نحتفل نحن الألمان بالذكرى السنوية العاشرة لاستعادة وحدتنا بوصفنا دولة واحدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الدول الكثيرة، وبخاصة الشعوب في الشرق والغرب التي أيدت ألمانيا أثناء رحلتنا عبر هذا الطريق الهام. وأود أيضا أن أؤكد التزام بلادي الثابت بالمنظمة الدولية. ولقد منحت ألمانيا فرصة ثانية، في واقع الأمر، بعد الحرب العالمية الثانية. ولدينا رغبة عارمة في أن نبرهن على أننا أهل للحصول على هذه الفرصة عن طريق إثبات التزامنا الخالص بالديمقراطية وبحقوق الإنسان، وبتعزيز التكامل الأوروبي وتعزيز الأمم المتحدة.

ولن تتمكن الأمم المتحدة من التصدي بنجاح لتحديات القرن الحادي والعشرين إلا إذا استخدمت أدواتها ومواردها المالية بكفاءة ووضعت لنفسها أولويات محددة. وهذا يتضمن قصر جدول الأعمال السنوي على القضايا الرئيسية الحقيقية الجارية. ألا تعتقد الجمعية أن ذلك يستحق أن نشارك في التوصل إليه؟

وفيما يتعلق بالمهمة الرئيسية الثابتة للمنظمة العالمية، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يجري إيلاء اهتمام أكبر من أي وقت مضى لمنع نشوب الأزمات. وأعتقد اعتقادا جازما بأنه ينبغي لنا أن نستخلص النتائج الضرورية من أوجه نجاح بعثات السلام، فضلا عن أوجه إخفاقها مؤخرا. ويتضمن ذلك فوق كل شيء إصلاح مجلس الأمن. فلا بد للمجلس من أن يصبح أكثر كفاءة وأفضل تمثيلا. وإذا زاد عدد الأعضاء الدائمين فيه، فإن ألمانيا على استعداد لتحمل هذه المسؤولية.

وما برحت حماية حقوق الإنسان وتعزيزها أولوية رئيسية أيضا. والصون الفعال لحقوق الإنسان مطلب أساسي هام لإرساء السلام والاستقرار. وتدعو الحكومة الألمانية بشدة إلى التنفيذ المبكر للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، هناك أولوية ثالثة للأمم المتحدة تتمثل في التزامها بإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتطلب أيضا علاقات اقتصادية دولية عادلة. وبمقتضى مبادرة كولونيا لعام ١٩٩٩ بشأن تخفيف أعباء الديون، التي استمرت فيها مجموعة الثمان في مؤتمر قمتها في أوكيناوا، وضعنا متطلبات أساسية للجمع بين التخفيف من أعباء الديون ورسم استراتيجية لمكافحة الفقر.

وستعفو ألمانيا عن جميع الديون الثنائية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد دعا الأمين العام كوفي عنان المجتمع الدولي إلى السعي إلى تخفيض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولا يسعني أن أقول إلا أنني أرحب ترحيبا خاصا بهذه المبادرة، التي أود دعمها بحرارة. ولذلك، ستضع حكومة

ألمانيا خطة عمل تتضمن تفصيلا للطريقة التي يمكن لألمانيا نفسها أن تساعد بها على ضمان التحقيق الواقعي لهذه المبادرة. وسيكون من الأفضل أن يلتزم بهذا الهدف أكبر عدد ممكن من البلدان.

وتحسينا لفرص التنمية في كثير من البلدان، وبخاصة أشد البلدان النامية فقرا، ينبغي لها أن تحصل أيضا على إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات. وأود أن أرى هذه البلدان وهي تعطي مساعدات أضخم مما حصلت عليه حتى الآن. ومن المهم أيضا أن يشارك مجتمع الأعمال التجارية مشاركة أقوى في أعمال الأمم المتحدة. وقد وفر الأمين العام عنان زخما جيدا وهاما لذلك بمشروعه العهد العالمي. ألا يجب علينا أن نعزز هذا التعاون، وأن ننظر أيضا في مجالات وأشكال إضافية له؟ وأود أن أقترح أن يشكل الأمين العام في أقرب وقت ممكن فريقا عاملا من قادة الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم لكي يستحدثوا أفكارا ملموسة في هذا الشأن.

وجعل هذه المنظمة العالمية أكثر كفاءة يعني أيضا أنه يجب تزويدها بالقاعدة المالية المستدامة الواجبة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها، في حدود الطاقة المالية لكل منها، للمساعدة على تمويل المنظمة، دون ربط دعمها بشروط إضافية. وعلينا أن ندرك أن الأمم المتحدة ليست مجرد منظمة مجهولة. نحن الأمم المتحدة. وكل منا يمكنه، بل وينبغي له، أن يسهم في إيجاد منظمة عالمية قديرة في القرن الحادي والعشرين. ولن تتخلى ألمانيا عن مسؤوليتها.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة يلقيها دولة الأونرابل جون هوارد، رئيس وزراء استراليا.

السيد هوارد (استراليا) (تكلم بالانكليزية): إن المُثل التي تتمسك بها دولة ما لذاتها وللآخرين، كثيرا ما تتردد على ألسنة شعبها يوميا أكثر تضمينها في الخطب الرنانة التي تستخدمها الأوساط السياسية أو الدبلوماسية. وهكذا، فإنه يقال في استراليا إن جميع الرجال والنساء، بل وبصورة أشمل جميع الدول، لها الحق في ''الانطلاق الحر''. وبالنسبة للاستراليين تحمل هاتان الكلمتان في طياتهما الحق العالمي في الحرية، والسعي في سلام لتحقيق الرخاء وتحقيق الاعتماد على الذات واحترام الذات. ومن الملائم، في بداية قرن جديد، التسليم والإشادة بجهود وإنجازات الأمم المتحدة في سعيها لتحقيق تلك الأهداف.

استراليا عضو مؤسس في الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين وطوال تلك السنوات، لم تجدنا زميلاتنا من الدول الأعضاء مقصِّرين على الإطلاق في تقديم الدعم الملموس للبلدان المنكوبة، أو لحقوق الإنسان الدولية أو تلبية الاحتياجات الاقتصادية الملحة للعالم النامي. وفي الواقع، لا بد أن يظل سد الثغرة الاقتصادية هدفا رئيسيا لنا جميعا.

وسنظل، كما كنا على الدوام، متمسكين بالتزامنا تجاه الأمم المتحدة ومبادئ الدعم المتبادل التي أنشئت على أساسها. ويقتضي مفهوم ''الانطلاق الحر'' لا مجرد ملاحظة سلبية لجهود الآخرين بل تقديم مساعدة نشطة لمساعيهم.

شغل السيد غوريراب (ناميبيا) كرسي الرئاسة.

لقد حبيت استراليا بموارد طبيعية، اقترنت بقدرات خلاقة لشعب مستمد من كافة أرجاء العالم، وتربطها مع كل دولة أخرى على وجه البسطه روابط تتعلق بالتاريخ أو الجغرافيا أو الثقافة أو المصلحة المتبادلة. وبصدد المطالبة بحقوقنا بوصفنا دولة ذات سيادة، نسلِّم بحرية بالمساهمة التي لا بد من أن نقدمها للآخرين. ونحن نعرف أن الدول حالها حال الأفراد، ليس ثمة حقوق تكتسب دون مسؤولية،

ولن يتحقق الرخاء بدون ثمن. من أجل هذا السبب، ودأبت استراليا، منذ عام ١٩٤٨ على المشاركة عن طيب خاطر فيما يزيد على ٣٠ عملية من عمليات حفظ السلام ورصد السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة في كوريا والشرق الأوسط وكمبوديا. وأخيرا، تصرفنا بناء على طلب محدد من مجلس الأمن لتقديم المساعدة في استعادة السلامة والأمن لشعب تيمور الشرقية.

نجاح عملية القوة الدولية في تيمور الشرقية يدل على ذاته، وأود أن أسلِّم، دون تحديد، بالطابع الفني المطلق لكل عضو في القوات الدولية وبإخلاصه. وتشعر استراليا دائما بالفخر لكونها مساهما رئيسيا من خلال مساهمتها الهامة في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومن خلال برامج المعونة لديها على حد سواء لاستمرار الجهود تحت رعاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

الطريق إلى السلام والرخاء الحقيقيين في تيمور الشرقية سيكون طويلا وصعبا. الحادثة المأساوية التي وقعت أثناء الليلة الماضية في أتامبوا، بالقرب من حدود تيمور الشرقية ولقي فيها حتفهم ثلاثة موظفين تابعين للأمم المتحدة، تدلل على استمرار الخطر وعلى التهديد التي تمثله الميليشيات.

إن دعمكم المستمر حيوي إذا أريد لتيمور الشرقية أن تستكمل رحلتها التي بدأتها الأمم المتحدة منذ سنة مضت نحو تحقيق الاستقلال الحقيقي والحكم الذاتي لشعب تيمور الشرقية.

وأخيرا، أيها الزملاء، نحن جميعا نرغب في أن تكون هذه المنظمة مجهزة بشكل جيد لمجابهة التحديات في المستقبل. وتعرب استراليا عن اعتقادها بأن بالمستطاع القيام بذلك من خلال تركيز الأمم المتحدة على مجالات قوتها ومسؤولياتها الأساسية، من قبيل حسم المنازعات بالوسائل السلمية، ونزع السلاح وتقديم الإغاثة لمن يعانون ولمن يحتاجون. ونعتقد أيضا أن جوانب نظام لجنة المعاهدات في الأمم المتحدة بحاجة إلى الإصلاح. وتدل الخبرة التي اكتسبتها استراليا مؤخرا على أن بعض تلك اللجان تهتم بقدر ضئيل بآراء الحكومات المنتخبة بصورة ديمقراطية وأنها تتجاوز ولاياتها.

سوف تكثف استراليا أعمالها مع الدول الأخرى بشأن إصلاح نظام لجنة المعاهدات. ولقد أعلنا مؤخرا سلسلة من التدابير ترمي إلى تحسين عملية الأمم المتحدة في نظام لجنة المعاهدات ومشاركة استراليا الاستراتيجية مع تلك اللجان سوف تعتمد على مدى فعالية إنجاز الإصلاحات.

وتؤيد استراليا المطالب بتوسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن بما يتماشى مع الحقائق في الوقت الحاضر كما تؤيد تحسين فعالية المجلس وسلطته. وتدعو الحاجة إلى توزيع جغرافي أفضل. ودأبت استراليا، بصفة خاصة، منذ فترة طويلة على تأييد انضمام اليابان بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن.

وفي الأسابيع المقبلة، سوف تتشرف استراليا باستضافة أول ألعاب أوليمبية في القرن الجديد. وآمل في أن تساعد هذه القمة وتلك الألعاب، كل بطريقته، في توطيد هدف السلام في العالم بأسره.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة يلقيها فخامة السيد ارتورو فالارينو، نائب رئيس جمهورية بنما.

السيد فالارينو (بنما) (تكلم بالاسبانية): لقد كلفتني فخامة السيدة ميريا موسكوسو، رئيسة جمهورية بنما، لأنقل لكم خالص التحيات والتهاني للرئيسين

المشاركين في قمة الألفية ولسعادة الأمين العام كوفي عنان، الذي نود أن نعترف علنا بجهوده في هذه المنظمة.

وحقيقة أنه توجد في الأمم المتحدة أشياء كثيرة يؤسف لها وتقتضي التصحيح. وبالرغم من ذلك، أصبحت الأمم المتحدة في تطورها الممتاز وبالرغم من بعض الأخطاء القليلة، مستودعا هائلا لثقة وآمال العالم الذي يصبوا إلى العيش في سلام ورخاء.

وفي خضم نشاطنا المحموم، ما تزال توجد في العالم حروب رئيسية أودت بحياة ٥ ملايين نسمة في العقد الماضي، ويعزى كثير من تلك الحروب إلى التعصب العرقي والديني. وليس بمستطاعنا أن نتسامح مع أولئك الذين أصبحوا معتدين وقتلة في عصرنا. وبغية التصدي لهذه الحالة يتعين علينا أن نصمم برنامجا شاملا يقي بصورة فعالة من الصراعات ويلزم بقوة المنظمات الإقليمية بتنفيذه.

وترى بنما أن المقترحات التي قدمتها مجموعة الثماني في برلين في كانون الأول/ديسمبر الماضي وفي كولون في حزيران/يونيه في مجال الوقاية من الصراعات، فضلا عن الأولويات التي أشار إليها الاتحاد الأوروبي، تتضمن نُهجا صحيحة لتصميم هذا البرنامج الشامل الذي نطلبه.

لقد حان الوقت لأن يصبح حفظ السلام إجراء وقائيا، ولم يعد ثمة وقت لاعتباره شيئا يفرضه مجلس الأمن في وقت متأخر في بعض الأحيان.

وترى جمهورية بنما أن من الأمور الحيوية التمييز بين عمليات حفظ السلام التي يُضطلع بها وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والتدخلات في الصراعات الداخلية التي لا تشكِّل بالضرورة تهديدا للسلام في منطقة ما. ونرى أن الوقت قد حان لإجراء مناقشة دقيقة لا لجدول الاشتراكات والمتأخرات فحسب بل ولأسلوب تخطيط هذه العمليات وتنفيذها ودفع تكاليفها. ونحن نفهم أننا لا يمكن أن نبقى غارقين في هياكل وأفكار عفا عليها الزمن بل لا بد أن تحدث تغييرات بصورة رسمية وليس من خلال تدابير القائمين بالسلطة الذين قد يتصرفون باسم الأغلبيات التي قد لا توافق على إجراءاتهم.

فهذه القمة تمثل أقصى جهد من كل الدول في سبيل إبرام اتفاقات دائمة تقوم عليها أخلاقيات عالم جديد تقودنا إلى سلام دائم محاط بالأمن والوئام. وعلينا أيضا أن نلتزم بتغيير تشكيل مجلس الأمن وذلك بزيادة عدد أعضائه الدائمين وأعضائه غير الدائمين وتقييد وتنظيم استخدام حق النقض. وبهذه الطريقة يمكن أن نكيِّف المجلس مع وقائع ومتطلبات اليوم. ومن المهم للغاية أيضا ألا تلجأ بعض الدول الأعضاء إلى التأخير في سداد اشتراكاتها كوسيلة ضغط لتحقيق أهداف خاصة. وأخيرا، نطالب كل رؤساء الدول والحكومات الحاضرين هنا بإنهاء الخلافات القائمة بين الدول على سلطة وولاية مختلف أجهزة الأمم المتحدة.

وأقتبس كلمات الأمين العام بنصها،

”إن بناء قرن حادي وعشرين أكثر أمنا وإنصافا من القرن العشرين مهمة تتطلب جهودا تتسم بالعزم من جانب كل دولة وكل فرد“.
(A/54/2000، الفقرة ٣٦٩)

إن جمهورية بنما المعززة اليوم باستقلالها وتفردها تود أن تسهم بإخلاص وبكل قوتها في تعزيز المبادئ الأساسية للأمم المتحدة في نطاق عملية التغيير هذه.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة السيد يوليس راتانكويمر أجوديا، نائب رئيس جمهورية سورينام.

السيد أجوديا (سورينام) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أبلغ الجمعية العامة أنه قد تولت الحكم في سورينام مؤخرا حكومة منتخبة ديمقراطيا، يشرفني أن أمثلها في هذه

المناسبة الفريدة لعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، الذي جمع أكبر جمهرة من قادة الحكومات في التاريخ الحديث.

وأود في البداية أن أعيد التأكيد على أن حكومة وشعب سورينام ملتزمون تماما بالأهداف والمبادئ السامية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، باعتبارها الركن الأساسي في السلوك الوطني والدولي المتحضر داخل الدول وفيما بينها بغية ضمان وحماية السلام والتنمية المستدامين لكل فرد على هذا الكوكب.

وتود حكومتي الإشادة بالرئيسين المشاركين لمؤتمر قمة الألفية وتعتبر تقاسم المطرقة فكرة رمزية للإدراك المستجد بأن النجاح في مناقشة الموضوع الأساسي لمؤتمرنا ”دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين“ يعتمد بقدر كبير على قدرة بلدان الشمال وبلدان الجنوب على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديد مستقبل دور الأمم المتحدة، والاتفاق على كيفية جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في أيدي شعوب العالم، وبتحديد أكثر لمصلحة فقراء العالم.

إن الوفرة والازدهار في بعض بقاع عالمنا لم يحميا أغلبية سكان العالم من ويلات اليأس والقنوط الناجمة عن الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والفساد وتبديد الموارد الطبيعية، والفقر المدقع وظروف المعيشة، مما يتعارض مع كرامة البشرية.

وبينما رأينا مكاسب تكنولوجية واقتصادية غير مسبوقة تحققت خلال نصف القرن الماضي، لا يزال ١,٢ مليار شخص مضطرين اليوم للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم. ولذا نشيد بالأمين العام، كوفي عنان، لمبادرته الجسورة لحفز تفكيرنا وأعمالنا المستقبلة بتقديمه في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ تقريره للألفية المعنون ”نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين“. فهذا التقرير يتضمن خطة عمل لتكون العولمة من أجل كل الناس في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

واستجابة لمقترحات الأمين العام أود إبلاغ الجمعية أن حكومتي قررت بالفعل إيلاء أعلى الأولويات لتحقيق أهداف التعليم والصحة العامة والحد من الفقر خلال الإطار الزمني المتوخى في تقرير الألفية.

وقبل ٥٥ عاما تقريبا، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية هبَّت البشرية وفي سعيها من أجل السلام والاستقرار والتنمية أنشأت الأمم المتحدة. ومنذئذ نمت الأمم المتحدة من ٥٠ دولة عضوا إلى أكثر من ١٨٠ دولة عضوا. ومع هذا واجهت المنظمة مشاكل مالية خطيرة أثرت فيما أثرت على تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولذا فنحن نطالب المجتمع الدولي بأن يعكس هذا الاتجاه السلبي ويكفل تزويد الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بالموارد التي تحتاجها لتنفيذ ولاياتها حسبما اتفقت عليه الدول الأعضاء.

وفي سياق تعزيز دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين تود حكومتي أن تؤكد الدعوة إلى استعادة الوضع المركزي للجمعية العامة بصفتها الهيئة التمثيلية العالمية للأمم المتحدة، فضلا عن إحياء دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مسائل الحكم والمسائل الاقتصادية والمالية والأمنية على المستوى العالمي، وإلى أن نقيم في سبيل ذلك علاقات عمل أوثق مع مجلس الأمن ومع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وسائر المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

وحكومتي تعلق أهمية كبرى على إصلاح مجلس الأمن ليصبح أكثر تمثيلا للدول الأعضاء على ضوء الزيادة التي طرأت على عدد أعضاء الأمم المتحدة، ويعزز شرعية المجلس وفعاليته في القرن الحادي والعشرين.

ونحن نكرر دعوتنا إلى القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية مثلما تم التعهد به في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ٢٠٠٠، حيث أنها تشكل التهديد العالمي الوحيد من صنع الإنسان الذي لديه القدرة على تدمير جميع مظاهر الحياة على الأرض في القرن الحادي والعشرين.

ونود أيضا أن ندعو كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس وإلى إنجاز وضع مؤشر الضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية مع عدم قصره عليها. والعديد من هذه الدول يشكل مثالا يحتذى به فيما يتعلق بالإنصاف والتضامن والتسامح وعدم اللجوء إلى العنف واحترام الطبيعة وتشاطر المسؤولية، وينبغي لها بالتالي أن تشارك فيما نسعى إليه من إرساء لحكم عالمي سليم وروح جديدة للتعاون الدولي الذي يستند إلى الشمولية والإنصاف والشفافية، وأولا وقبل كل شيء، إلى مشاركة الجميع لكي نكفل أن يكون للبلدان سواء كانت كبيرة أو صغيرة صوت في إدارة الشؤون العالمية.

وبلدي، التزاما منه بالحفاظ على الغابات المطيرة الاستوائية، أعلن عن ١٥ منطقة محمية تشمل مجموعة كبيرة ومتنوعة من النظم الإيكولوجية بدءا بالغابات الاستوائية في الجنوب وانتهاء بالتشكيلات الساحلية في الشمال، وهو ما يجعل من نظام سورينام للحفاظ على الطبيعة أحد أكثر النظم تمثيلا في أمريكا الجنوبية، وهذا يشكل دليلا على ما جرى عليه العرف بقوة في بلادنا من حيث الحفاظ على الطبيعة وينبغي أن يعتبر مساهمة تتقدم بها بلادي إلى الجنس البشري في القرن الحادي والعشرين.

وفي ختام كلمتي، أود أن أعرب من جديد عن ثقتنا بالأمم المتحدة وميثاقها، وأن أعيد التأكيد على ذلك، حيث أن لا غنى عنهما في سعينا العام إلى التوصل إلى عالم أكثر عدلا وأكثر إنصافا وأكثر سلما. ويسعد حكومتي أن تعلن عن تأييدها لإعلان مؤتمر قمة الألفية بوصفه أداة مفيدة تعزز مسؤوليتنا الجماعية فيما يتعلق بدعم مبادئ الحفاظ على كرامة الإنسان، وتحقيق المساواة والإنصاف وتشاطر مستقبل واحد بالاستناد إلى إنسانيتنا المشتركة.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية.

السيد ياسر عرفات (فلسطين) (تكلم بالعربية): يسعدني ويشرفني أن أشارك اليوم ممثلا لفلسطين، وللشعب الفلسطيني، في هذه المناسبة الكبرى، التي تعني لنا الكثير نحن الفلسطينيين. فالألفية الثانية التي نحتفل بنهايتها وببداية الثالثة، انطلقت من المدينة الفلسطينية، بيت لحم، مسقط رأس سيدنا المسيح عليه السلام. وإن الأمم المتحدة التي نلتقي اليوم في ربوعها، ونعمل على إعلاء شأنها، قد عاصرت القضية الفلسطينية منذ نشأتها، وما زالت مسؤولة عن إيجاد وتحقيق حل عادل لها. والمجتمع الدولي الذي تمثلونه، يا أصحاب الفخامة والسعادة، قادة ورؤساء العالم، ما زال متمسكا في رؤيته الكونية المستقبلية، التي سنقرها جميعا خلال هذه القمة، بالمبدأ العادل الخاص بحق الشعوب تحت السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها.

وعلى أساس ما سبق، ينظر إليكم شعبنا الفلسطيني في كل مكان، في أرضه، وفي مخيمات اللجوء، وفي الشتات، ويرسل لكم صرخته الجماعية، من قلب الألم والمعاناة الطويلة، التي استمرت لأكثر من اثنين وخمسين عاما، وما زالت، أمام المحاولات الاسرائيلية لتهويد القدس الشريف، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وحصار

بيت لحم، وعدم التنفيذ الدقيق والأمين للاتفاقات الموقعة من اسرائيل. ولتكن هذه القمة الألفية بداية نهاية مأساة أكبر وأصعب مشكلة لاجئين في العالم. ولتكن بداية وضع حد للظلم التاريخي الذي وقع بشعبنا. ولتكن أيضا بداية جديدة للحياة لشعبنا الفلسطيني. ولتكن هذه القمة الألفية، بداية جديدة لعموم منطقة الشرق الأوسط، ولحلول السلام العادل والشامل فيها. ولتكن وعدا لكل دولها وشعوبها وخصوصا لأطفالها وأجيالها القادمة.

لقد عمل الشعب الفلسطيني، والقيادة الفلسطينية بشكل جاد، من أجل تحقيق هذا الوعد، وعد سلام الشجعان، واتخذنا قرارا استراتيجيا بالالتزام بعملية السلام، وقدمنا تنازلات كبيرة ومؤلمة، من أجل الوصول إلى الحل الوسط المعقول والمقبول للطرفين. فقبلنا بإقامة دولتنا على أقل من ربع فلسطين التاريخية. أما بالنسبة للقدس، المدينة المقدسة، مهد المسيح عليه السلام، ومسرى النبي محمد (صلعم)، وفي مواجهة محاولات الاستئثار والتفرد ورفض حقوقنا، فقد قبلنا بالمشاركة وإزالة الحدود والحواجز، في الوقت الذي تمسكنا فيه بحقوقنا الوطنية في القدس الشريف عاصمة دولتنا ومقدساتنا، وبحقوقنا المسيحية والإسلامية فيها، وأن تكون مدينة مفتوحة للجميع وفيما بينها وبين القدس الغربية.

إننا سوف نستمر في بذل كل الجهود خلال الفترة القصيرة القادمة، من أجل الوصول إلى تسوية نهائية بين فلسطين واسرائيل. وندعو الحكومة الاسرائيلية أن تفعل نفس الشيء. وسوف نتعاون في ذلك بالكامل مع راعيي عملية السلام، أمريكا وروسيا، والدول العربية والأوروبية، والدول الإسلامية والصين واليابان، ودول عدم الانحياز، والأصدقاء الآخرين، الذي نشكر لهم جميعا جهودهم، خاصة الجهود التي بذلت على كافة المستويات، وفي قمة كامب ديفيد، برعاية الرئيس كلينتون، وجهوده الطيبة، التي نقدرها له تقديرا عاليا، وما يجري حاليا بالتعاون مع الرئيس مبارك، والرئيس شيراك، والقيادات العربية والقيادات العالمية الصديقة.

كما تعرفون، فإن الأطراف قد اتفقت على التوصل إلى حل نهائي بحلول ١٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وتعرفون كذلك أن مرحلة السنوات الخمس الانتقالية، كانت قد انتهت قبل ذلك في الرابع من أيار/مايو ١٩٩٩، وطلبت منا القيادات العالمية تأجيل اتخاذ أي قرار خاص بإعلان دولتنا المستقلة لما بعد الانتخابات الاسرائيلية. هذه الحقائق تفرض علينا ضرورة اتخاذ خطوات معينة تحافظ على حقوق شعبنا، وتنسجم مع قرارات هيئاتنا الشرعية والقيادية، بضرورة تجسيد دولة فلسطين مع حلول ذلك التاريخ. وفي نفس الوقت يرى بعض الأصدقاء والأشقاء، أن التوصل إلى الحل النهائي قد يستلزم إعطاء فرصة إضافية لهذه الجهود، فيما يمكن أن تكون الفرصة الأخيرة لعملية السلام القائمة. وهو ما سيقرره اجتماع مجلسنا المركزي الفلسطيني، خلال الأيام القليلة المقبلة، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة، وحق تقرير المصير لشعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة. وسوف نقوم بالتعاون مع الأمم المتحدة، والأطراف الأخرى في هذه المرحلة من أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ونأمل أن نحظى بتوصية إيجابية جماعية من الأعضاء في المجلس والجمعية العامة، مثلما قررتم الموافقة سابقا على القرار ١٨١ (١٩٤٧) بدولتين اسرائيلية وعربية؛ وكذلك أهمية رفع الحصار عن الشعب العراقي الشقيق.

ولا بد لي أن أتقدم لكم جميعا، وللأمين العام بالشكر الجزيل من صميم قلبي، وبالنيابة عن شعبنا الفلسطيني، وأمتنا العربية، على كل دعمكم ومساعدتكم وتضامنكم، الذي كان عاملا حاسما في اقترابنا من لحظة الحرية والعدالة والسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيد فاروق الشرع، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية العربية السورية.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يشرفني أن أتحدث أمام هذا الحفل المميز نيابة عن السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، وأنقل إليكم أطيب تحياته وتمنياته بأن تحقق قمة الألفية التطلعات التي تصبو إليها شعوب العالم.

إن الشعب العربي السوري، العريق بحضارته، والإنساني بتراثه، يتطلع كبقية شعوب العالم إلى الألفية الجديدة بقدر كبير من التفاؤل لفتح صفحة جديدة تتمكن البشرية فيها من تجنُّب دفع الأثمان الباهظة التي اضطرت لدفعها من دمها وعرقها ومعاناتها عبر حقب من الزمن وخصوصا في القرن الماضي.

ولكن من حسن الطالع أن حروب القرن الماضي التي استهلكت الكثير من البشر والحجر ، ترافقت مع إنجازات واكتشافات ربما هي الأهم في تاريخ البشرية وخاصة في مجالات العلوم والمعرفة والتكنولوجيا ووسائل الاتصال، والانتقال بسرعة مذهلة ليس من قارة إلى قارة فحسب، وإنما من كوكب إلى آخر دون أن يعتقد بعض الناس أن يوم القيامة وشيك الحدوث.

إن السؤال الصعب الذي يواجه الجنس البشري هو فيما إذا كانت هناك علاقة عضوية بين صناعة أدوات القتل والتدمير وصناعة وسائل التنمية والإعمار. وإذا كان الجواب ليس بالنفي القاطع، فإن المطلوب من قمة الألفية أن تفكر مليا وتعمل بكل ما تستطيع على تفكيك هذه العلاقة بحيث تثق كل شعوب العالم بأن التقدم العلمي والتكنولوجي سيكون طريقا لخير الجنس البشري وإثراء حياة الأفراد ماديا وروحيا وليس طريقا لإفناء حياتهم وتدمير قيمهم.

كما أن التحدث الآخر الذي يواجه عالم اليوم هو العولمة، التي إن أحسنا لعبتها، فسوف نستفيد من فتح الأبواب التي كانت على الدوام موصدة في وجه دولنا، وإن تجاهلنا وجودها فسوف تتسلل سلبياتها إلى زوايا من حياتنا اليومية وحتى إلى عمق ثقافتنا التاريخية.

ومن جهة أخرى، يتوجب على قمتنا الألفية ألا تتساهل بشأن مسألتين هامتين، إذ من دون إيجاد حل لهما لا يمكن إيجاد أي شكل من أشكال السلام الحقيقي. المسألة **الأولى** هي إزالة الاحتلال الأجنبي وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم، ورفض أية ذرائع باسم الدين أو الأمن لاغتصاب أراضي الغير بالقوة. وهذا يتطلب إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للجولان السوري والقدس العربية حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

والمسألة الثانية هي إزالة الأسلحة النووية والسعي الجاد لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعدم استثناء أية دولة من الانضمام إليها. وأن أهم مطلب في هذا الشأن هو تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي. وإن حاجة الشعوب في كل مكان إلى عالم خال من الأسلحة النووية لا توازيها في الأهمية إلا حاجتها إلى عالم خال من الفقر والمرض والعنف. ويظل دور الأمم المتحدة هاما في كل المواضيع الجوهرية التي تتناولها قمة الألفية، لا سيما إذا نجحنا في تحقيق إصلاح شامل لهيكلتها لجعلها أكثر ديمقراطية وفاعلية، وتمكنا من تطبيق قراراتها دون ازدواجية في المعايير أو محاباة في التفسير.

ومن الواضح لنا جميعا في قمة الألفية وأمام جسامة وتنوع المشاكل القائمة التي تواجه المجتمع الدولي في القرن

الجديد، أن علاجها لا يمكن أن ينجح بجهد فردي بل يحتاج إلى جهد جماعي تتغلب فيه الحكمة على التهور، والشجاعة على غطرسة القوة.

لقد آن الأوان لكي ندرك جميعا أن عصر القوة الغاشمة قد انتهى، وأن الظلم لا يرسخ حقوقا للمعتدين طال الزمن أم قصر، فتجربة جنوب لبنان في دحر قوات الاحتلال الإسرائيلي قبل عدة أشهر، وتجربة جنوب أفريقيا في إنهاء نظام الفصل العنصري قبل عدة سنوات، قد أكدتا دون أي غموض، أن الحكمة لو سادت لدى الطرف الآخر منذ بدايات الصراع لوصلنا إلى النتيجة ذاتها، ولكن بضحايا أقل، وبزمن أقصر، وبمعاناة أخف لكلا الطرفين. وفي كل الأحوال، فإن ثقتنا بقدرات الشعوب لكبيرة، وإن تطلعاتها من أجل تحقيق العدل والسلام والمساواة بين جميع البشر، سوف تملأ الأفق الرحب للقرن الجديد لما فيه مصلحة وأمن الإنسانية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة صاحب السمو السيد فيصل بن علي بن فيصل آل سعيد، وزير التراث القومي والثقافة، الممثل الخاص لجلالة سلطان عُمان.

السيد فيصل آل سعيد (عُمان) (تكلم بالعربية): إنه لشرف عظيم أن أنوب عن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عُمان، في مشاركتكم في هذه القمة التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة. لقد حمَّلني جلالته أطيب التحيات والتمنيات لمحفلكم هذا، الذي نستهل به الألفية الثالثة بتطلعات مقرونة بالأمل والتفاؤل نحو مستقبل أفضل ومشرق لجميع شعوب العالم.

ستظل الأمم المتحدة دوما الشجرة الوارفة الظلال، تستظل بفيئها الدول، وتجني ثمارها الشعوب، فالدول تمدها بأسباب البقاء والاستمرار، والشعوب تُهيء لها البيئة الخصبة للإنتاج الوفير.

وفي هذا المقام نعبر عن شكرنا وتقديرنا لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده الدؤوبة التي يبذلها في سبيل تفعيل دور المنظمة والوكالات التابعة لها، والارتقاء بأدائها إلى مستويات أفضل، لتواكب مقتضيات العصر وتلبي حاجات الدول وطموحات الشعوب، والشكر موصول لجميع مساعديه على اجتهادهم في إعداد تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين (A/54/2000) والإصلاحات التي دعا إليها، وهذا لن يتأتى إلا بالإرادة الجماعية للدول الأعضاء في مسألة المضي قدما في إصلاح هيكل الأمم المتحدة وبالذات مجلس الأمن من خلال زيادة عدد أعضائه ليحقق تمثيلا جغرافيا عادلا ويعبر عن طموحات الشعوب وتطلعاتها ويتسم بالشفافية. كما نبارك كل جهد جماعي من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار في العالم ودعم المساواة في سيادة الدول صغيرها وكبيرها، وفقا لمقاصد وأهداف الميثاق، ومبادئ القانون الدولي.

إن أهمية هذه القمة إنما تكمن في تمكننا من وضع خطة عمل يمكن تطبيقها لإعادة صياغة مفهوم جديد للاقتصاد والتنمية لجميع الشعوب، استخلاصا من تجاربها من واقع نجاحاتها. وإنه لحري بنا ونحن على عتبة الألفية الجديدة، أن نستخلص من تجربة أكثر من نصف قرن لعمل الهيئات الدولية وهياكل الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، ومثيلاتها الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية، ما يتيح للدول النامية مواكبة الطفرة المعلوماتية وتكييف ظروفها الاقتصادية بشكل يكفل لشعوبها العيش بكرامة وأمان.

ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى ضرورة إصلاح اقتصاديات الدول النامية، والتي تشكل الحجم الأكبر من اقتصاديات السوق العالمي وتحتوي على مصادر الثروات الطبيعية والمواد الأولية. كما نرى أن تتخذ الدول المتقدمة اقتصاديا قرارات جريئة وحاسمة لإلغاء المزيد من الديون وتخفيض مستويات التضخم الدولية، بغية تحقيق نمو أكبر والوصول إلى اقتصاد عالمي أكثر استقرارا وعدالة.

تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية جسيمة في خلق ظروف اقتصادية واجتماعية أكثر ملاءمة لمزيد من التعايش والسلام والاستقرار، ولذا فإننا نؤكد من جديد دعمنا للإعلان الصادر عن الجمعية العامة بتخصيص العام القادم كعام للحوار بين الحضارات. وانطلاقا مما طرحه وفد بلادي على الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، فإننا نتطلع إلى تكاتف الجهود الدولية في إرساء آلية بناءة للحوار الهادف والجاد يسوده التسامح والتعايش السلمي. إن السلام مذهب آمنت به السلطنة إيمانا راسخا منذ بزوغ فجر نهضتها الحديثة. ومن منطلق ذكر الإيمان بالسلام الشامل فإن السلطنة تأمل بأن يكون الوقت قد حان لنشر السلام في منطقة الشرق الأوسط. إننا نجدد الدعوة للمجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص راعيي السلام والاتحاد الأوروبي لمساعدة كافة الأطراف والأخذ بأياديهم نحو العمل بجد وإخلاص لاستثمار كل المنجزات التي تحققت على طريق السلام، وتجسيدها إلى واقع ملموس ينعم به أبناء المنطقة وترفل في جنباته الأجيال القادمة.

إننا نرحب باستجابة اسرائيل للإرادة الدولية وقيامها بالانسحاب من جنوب لبنان. إن هذه الخطوة تعد بلا شك خطوة مهمة على المسار الصحيح، ونأمل بأن تنتهج الحكومة الإسرائيلية هذا الأسلوب على المسارين الفلسطيني والسوري، من خلال الوفاء بتعهداتها وتنفيذ كافة الاتفاقات التي تم التوصل إليها وفقا لمرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٩٣)، لتعود الحقوق إلى أصحابها، ويستتب الأمن والاستقرار في المنطقة، ويزول العداء بين اسرائيل وجيرانها إلى غير رجعة، وتشهد المنطقة عهدا جديدا من التعاون والتعايش عوضا عن التناحر والشقاق، وتتمكن الأجيال القادمة من العيش في سلام وأمان.

ومن هذا المنبر، فإننا نناشد جميع دول العالم، دون استثناء، بالعمل سويا من أجل أن يعيش البشر في كافة أنحاء المعمورة في أمن وسلام وطمأنينة بعيدا عن ويلات الحروب، وأن تسود المحبة والإخاء بين الأمم والشعوب، وينصرف الكل إلى البناء والتعمير والتنمية المستدامة، في بيئة نظيفة وخالية من أسلحة الفتك والدمار.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٠.